الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـالـــي والبحـث العلمـي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
University of 8 May 1945 GUELMA
قسم العلوم السّياسية

كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences
Department of Political Sciences

مطبوعة بيداغوجية:

# تاريخ العلاقات الدولية

**محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثانية ليسانس جذع مشترك**

**تخصص: علوم سياسية**

**اعداد الاستاذة: ليندة لفحل**

**-2025-**

## محاور المادة

خطة تدريس تاريخ العلاقات الدولية تعتبر أداة أساسية لتعليم الطلاب كيفية فهم التفاعلات بين الدول والأنظمة السياسية المختلفة عبر الزمن. يتطلب تدريس هذا الموضوع التوازن بين النظرية والتاريخ، وكذلك فهم السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على العلاقات بين الدول.

**المحور الأول: المقدمة إلى تاريخ العلاقات الدولية**

**الأهداف :**

- التعرف على مفهوم العلاقات الدولية وأهميتها.
- تعريف الطلاب بمراحل تطور العلاقات الدولية.

**المحتوى :**

- تعريف العلاقات الدولية: المبادئ والمفاهيم الأساسية.
- تطور النظام الدولي من العصور القديمة حتى العصر الحديث.

**الأنشطة :**

- مناقشات جماعية حول أهمية العلاقات الدولية.

**المحور الثاني: العلاقات الدولية في العصور القديمة الأهداف :**

- دراسة العلاقات بين الحضارات القديمة مثل المصريين، الفرس، الإغريق والرومان.
- فهم كيفية تأثير الحروب والصراعات على العلاقات بين الدول القديمة.
- **المحتوى :**
- العلاقات بين الإمبراطوريات (الإمبراطورية الرومانية، الفارسية، والإغريقية).
- الحروب العالمية القديمة وتأثيرها على السياسة الدولية.
- **الأنشطة :**

- عرض خرائط قديمة للتعرف على حدود الإمبراطوريات.
- دراســـة أمثلة من التاريخ القديم على تحالفات وحروب دولية مثل الحروب الفارســـية–اليونانية.

**المحور الثالث: النظام الدولي في العصور الوسطى**

- **الأهداف :**
- دراسة تطور العلاقات بين الدول الأوروبية في العصور الوسطى.
- فحص دور الدين والكنيسة في تشكيل السياسة الدولية.
- **المحتوى :**
- العلاقات بين الممالك الأوروبية: التحالفات، الحروب الصليبية، وحروب المئة عام.
- تأثير البابوية والكنيسة على السياسة الدولية.
- **الأنشطة :**
- قراءة مقتطفات من وثائق تاريخية (مثل معاهدات السلام الأوروبية).
- مناقشة دور الكنيسة في العلاقات الدولية.

**المحور الرابع: العلاقات الدولية في العصر الحديث: من النظام الدولي المبكر إلى القرن العشرين**

- **الأهداف :**
- استكشاف تطور العلاقات الدولية بعد صعود الدول القومية.
- دراسة تأثير الاستعمار والحروب العالمية على السياسة الدولية.
- **المحتوى :**
- اتفاقية وستفاليا (1648) ونشوء الدولة القومية.
- الاستعمار الأوروبي وصراعات القوى الكبرى في القرن 19.
- الحرب العالمية الأولى والثانية وتغير موازين القوى الدولية.
- **الأنشطة :**
- دراسة معاهدات السلام الكبرى مثل معاهدة فرساي.

- مناقشة الآثار الاجتماعية والاقتصادية للحروب العالمية على العلاقات الدولية.

**المحور الخامس: الحرب الباردة والنظام الدولي في النصف الثاني من القرن 20**

- **الأهداف :**
  - تحليل تأثير الحرب الباردة على العلاقات الدولية.
  - فهم دور المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة في العلاقات الدولية.
- **المحتوى :**
  - الحرب الباردة: التنافس بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة.
  - حروب بالوكالة مثل حرب فيتنام وكوريا.
  - إنشاء الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.
- **الأنشطة :**
  - تحليل تطور السياسة الدولية خلال الحرب الباردة.
  - محاكاة مفاوضات بين القوى العظمى في فترات الحرب الباردة.

**المحور السادس: المتغيرات الدولية الجديدة وانعكاساتها على العلاقات السياسية الدولية .**

**مدخل:**

يعد فحص الأحداث التاريخية مفيدًا بشكل أساسي في تسهيل فهم الباحث للماضي مع تعزيز القدرة على توقع الأحداث المستقبلية من خلال تحليل الظواهر والأحداث التاريخية، وتفسيرها فيما يتعلق بأصولها، وتحديد التحولات التي حدثت عبر مختلف المراحل الزمنية. يعمل هذا في النهاية على تعزيز تحليل وتفسير الأحداث المعاصرة والتنبؤ بمساراتها وعواقبها المحتملة. تشكل الدراسة التاريخية للعلاقات الدولية، جنبًا إلى جنب مع التخصص المعروف باسم «نظرية العلاقات الدولية»، الأساس الأساسي لمجال العلاقات الدولية. وهي تهتم في جانبها الأساسي بتطور التفاعلات بين الدول، والتدقيق في ديناميكياتها التاريخية من خلال التأكيد على التحقيق في العوامل والظروف التي أدت إلى ظهور وتطور العلاقات السياسية والدبلوماسية، فضلاً عن الارتباطات العسكرية والسياسية والاقتصادية فيما بينها وبين الجهات الفاعلة المتنوعة الموجودة في المشهد الدولي (بما في ذلك الحركات والمنظمات) عبر مختلف المراحل أو الحقب التاريخية. تزامنت بداية هذا التخصص العلمي مع أهمية ودور العلاقات السياسية الخارجية بين الأمم والشعوب، إلى جانب القوى والجهات الفاعلة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تعد ولا تحصى والتي تؤثر على العلاقات الدولية. وبالتالي، يمكن للمرء أن يلاحظ الترابط العميق بين دراسة تاريخ العلاقات الدولية وفحص النظريات المحيطة بالعلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

وعليه من الضروري الاعتراف بأن المسار التاريخي للعلاقات الدولية قديم مثل نشأة المجموعات البشرية في مظاهرها الأولية، التي شهدت الحرب والسلام، فضلاً عن أنماط مختلفة من التعاون فيما بينها. يتناقض هذا التأكيد مع وجهة نظر بعض المؤرخين الذين يفترضون أن العلاقات السياسية الدولية قد أقيمت حصريًا في أعقاب مؤتمر ويستفاليا عام 1648، بالتزامن مع ظهور الدول القومية ذات السيادة. تثبت الأدلة التاريخية التجريبية أن العديد من دول ما قبل التاريخ والمجموعات العرقية شاركت في أشكال متنوعة من الصراع والتعاون ووضع معاهدات لإنهاء الأعمال العدائية. تشير الاكتشافات الأثرية إلى أن العلاقات الدولية كانت موجودة بالفعل بين حضارات بلاد ما بين النهرين.

على الرغم من أن هذه التفاعلات المبكرة قد تختلف اختلافًا كبيرًا في كل من البنية والجوهر عن النماذج المعترف بها في مرحلة ما بعد ويستفاليا.

**المحور الأول: مقدمة إلى تاريخ العلاقات الدولية**

تحديد تعاريف مجموعة من المفاهيم المفتاحية في المقياس، ومن أبرز المفاهيم التي تحتاج إلى توضيح في هذا السياق ما يلي:

**أولا: مفهوم العلاقات الدولية وعلاقته ببعض المفاهيم**

**أ.تعريف العلاقات الدولية**

تتعدد تعاريف مفهوم العلاقات الدولية، وسنذكر بعض التعاريف منها:

– تعريف مارســـيل ميرل: " العلاقات الدولية هي كل التدفقات التي تتم عبر الحدود أو تتطلع نحو عبورها[1]".

– تعريف كوينس رايت : "العلاقات الدولية هي علاقات شاملة تشمل مختلف الجماعات في العلاقات الدولية سواء كانت علاقات رسمية أو غير رسمية".[2]

ونظرًا لكون العلاقات الدولية لم تعد مقتصـــرة فقط على العلاقات بين الدول بســـبب ظهور فواعل من طبيعة أخرى تؤثر في العلاقات الدولية، يمكن تعريفها بأنها: "كافة التفاعلات والروابط المتبادلة ســـواء كانت سياسية أو غير سياسية بين الكيانات المختلفة في إطار المجتمع الدولي".

**ب.تعريف مفهوم النظام الدولي**

يشـــير مفهوم النظـام (System) في أدبيـات العلاقـات الـدوليـة إلى: "مجموعـة من الأجزاء المتفاعلة"[3]. وقد قدم العديد من الباحثين تعاريف للنظام الدولي، منها:

---

[1] – كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية (بغداد: دار النشر غير مذكورة، 1979)، ص 4.

[2] – ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية (طرابلس: جامعة ناصر، 1991)، ص ص 8–12.

[3] – ناصيف يوسف حتي، النظريات في العلاقات الدولية، ط 1 (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص 8.

– يعرفه جوزيف فرانكل بأنه: "مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة التي تتفاعل فيما بينها بشيء من الانتظام"[1] .

– يعرفه هولستي بأنه: "تجمع يضم هويات سياسية مستقلة تتفاعل بين بعضها البعض وفقًا لعمليات منتظمة".

– يرى ستانلي هوفمان أن النظام الدولي هو: "عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية في السياسة الدولية"[2].

– يعرفه محمد طه بدوي بأنه: "مجموعة من عدد من الوحدات السياسية بقوى متدرجة، بحيث يقود علاقات القوى فيما بينها عدد صغير من القوى القطبية الكبرى" [3]

**ج. تعريف مفهوم السياسة الخارجية:** تتعدد تعاريف السياسة الخارجية وتختلف، يعرفها " مرسيل ميرل" بأنها:" ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج لمعالجة مشاكل ما وراء الحدود"، وبناء على هذا، فهي تتكون من قرارات حكومية تتخذ من طرف صناع القرار، ومن مجموعة من الأفعال التي تعالج مشاكل خارجية، وتهدف كل من القرارات والأفعال إلى تحقيق مجموعة من الأهداف.

**د.تعريف السياسة الدولية:** يعرفها " جوزيف فرانكل" بأنها:" مجموع السياسات الخارجية للدول في تفاعلاتهم المتبادلة، بالإضافة إلى تفاعلاتهم مع المنظومة الدولية والجماعات الاجتماعية من غير الدول، وهذا يعني أن التفاعل السياسي يشمل جميع وحدات المجتمع الدولي وليس فقط الدول، ومحصلة هذا التفاعل هو السياسة الدولية".

---

[2]– جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية في عالم متغير (أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1996)، ص 7.

[2] – محمود خلف، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، ط 1 (الدار البيضاء: منشورات المركز الثقافي العربي، 1987)، ص 66

[3] – محمد طه بدوي، مدخل إلى علم العلاقات الدولية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2000)، ص 67.

**و.تعريف الفاعل أو اللاعب الدولي:** يشـــير تعريف العلاقات الدولية إلى وجود مجموعة من الأطراف أو الوحدات أو الفواعل" الدولية" التي تتم بينها جملة من التفاعلات، وإن كلمة " دولية" هنا لا تشـــير فقط إلى الفاعلين الدوليين من الطبيعة الدولاتية أي" دول" باعتبار هذه الأخيرة كانت تمثل "الصـــورة النمطية والكلاسـيكية" للفاعلين الدوليين منذ معاهدة وسـتفاليا، وإنما تشـير أيضـا إلى أنواع أخرى من الفواعل الدولية من طبيعة " غير دولاتية" (فوق أو دون دولاتية) تلعب دورا على المســرح الدولي، ولها تأثير في العلاقات الدولية[1].

يستنتج من تعريف" الفاعل الدولي"، أن الفكرة الجوهرية التي تتمحور عليها هي" فكرة التأثير" الذي يعتبر العامل المحدد للحكم على أي وحدة ما بأنها" فاعل"، ولهذا فإن الفواعل الدولية تختلف درجة تأثيرها في التفاعلات الدولية بين:" فاعل" في نسـق معين، وهو ذلك الفاعل أو القوة القادرة على الاشـتراك في علاقات القوة داخل النسـق الدولي، مما يجعله طرفا فيها، و" الفاعل الرئيس" الذي يشـير إلى القوة القادرة على المشاركة في تقرير صورة النسق الدولي كله وتصنف" الفواعل الدولية" في الغالب الأعم إلى[2]:

- **فواعل دولاتية:** وتأخذ شـــكل الدول والمنظمات الدولية الحكومية.
- **فواعـل فوق دولاتيـة " فوق الدولـة":** وهي تشـــير إلى مجموع الفواعل التي تـأخذ ســـمـة الهيأة الجامعة لعدد من الدول، وتشـمل: المنظمات الدولية.

الفاعل عند مارسـيل: سـلطة أو جهاز أو جماعة أو حتى شـخص قادر على أن يلعب دورا في الحقل الاجتماعي أي على المسـرح الدولي، وفي هذه الحالة قد يتطلب لعب هذا الدور اتخاذ قرارما، أو القيام بفعل ما، أو حتى ببسـاطة مجرد ممارسـة التأثير في القابضـين على سـلطة القرار أو الممســـكين بزمام القوة المادية، ويقوم الفاعل بدوره في العلاقات الدولية من خلال السياسة الخارجية

[1] – الحسان بوقنطار وعبد الوهاب المعلمي، العلاقات الدولية، سلسلة توصيل (الدار البيضاء، 1985)، ص ص 10–11.

[3] – منصور ميلاد يونس، مقدمة لدراسة العلاقات الدولية (طرابلس: جامعة ناصر، 1991)، ص 11.

- **فواعل تحت أو دون الدولة** ، وهي فواعل غير حكومية تعمل وتنشط داخل الدولة التي تنتمي إليها ، وهي ليست عابرة للحدود لكنها تؤثر في اتخاذ القرار الدولي وصناعة السياسة العالمية، ومن أمثلتها: الأحزاب، ميليشيات، طوائف، قبائل، شركات، جمعيات، وسائل إعلام...إلخ.

- **فواعل عابرة للدولة:** وهي جماعات وأطراف حكومية وغير حكومية، وغالبا ما تكون فواعل دون دولاتية ولكن تأثيرها يكون عابر للدولة، وذلك من خلال اتصـــالها وتأثيرها في فواعل دولاتية "دول"، أو في فواعل فوق دولاتية كالمنظمات الدولية[1].

## 2.الهدف من دراسة تاريخ العلاقات الدولية

تُعدُّ دراسة العلاقات الدولية من المجالات التي تتأثر بشكل كبير بالتحولات [2]التاريخية، حيث تُعتبر تاريخية العلاقات الدولية شقاً مهماً في هذا المجال، ويتمثل في دراسـة الأطر النظرية التي تعتمد على تحليل الوقائع التاريخية بهدف تفسير السلوكيات السياسية الدولية[3]. يُعرف هذا المجال بشكل عام تحت مسـمى "تاريخ العلاقات الدولية". ومن خلال هذا المجال، يتم اسـتخدام فترات تاريخية مختلفة لتوضـيح وتفسير الأنماط والسلوكيات السياسية والفكرية التي تتشكل من خلالها العلاقات بين الدول. كما تعتمد الدراسـات الدولية بدرجات متفاوتة على اسـتقراء وتحليل الأحداث التاريخية، حيث تقوم هذه الدراسـات بمحاولة اختبار الفرضـيات النظرية وتفسـير السـلوكيات الدولية بناءً على هذه الفترات التاريخية. وعلى الرغم من أن كثير من الدراسـات الدولية تركز على فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الأسـس والمفاهيم التي تفسر هذه الفترة تنبع غالبًا من دراسة المراحل التاريخية السابقة، ومن أبرز هذه المراحل تأثُّر العلاقات الدولية بمعاهدة وستفاليا عام 1648 وما تلاها من نشوء نظام توازن القوى[4]. كما تظهر النظرية الواقعية التقليدية كأحد أبرز الأمثلة التي تعتمد على هذه المســـارات التاريخية لتفســـير الواقع الدولي المعاصر، حيث يتم تفسير العديد من الظواهر الدولية الحالية بناءً على مفاهيم تطورت منذ فترة

---

[1] – المرجع نفسه، ص 13

[2] – محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي (الجزائر: [دار النشر غير مذكورة]، 1997)، ص 56–57

[3] – علي شقيق علي العمري، العلاقات الدولية في العصر الحديث (الرباط: دار نشر المعرفة، 1990)، ص 10.

[4] – بيير رينوفان وجان باتيســـت دوروزيل، مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية، ط 3 (بيروت: منشـــورات عويدات، 1989)، ص 7.

وســـتفاليا، وصـــولاً إلى التطورات التي نتجت عن معاهدة فيينا عام 1815، والتي كان لها تأثير بالغ على تشكيل النظام الدولي بعد الحروب النابليونية.

من المهم قبل الدخول في تفاصـــيل تاريخ العلاقات الدولية أن نوضـــح الفرق الجوهري بين الدراســـة التاريخية للأحداث التاريخية من جهة، ودراســـة تاريخ العلاقات الدولية من جهة أخرى. هذه الفروق الجوهرية تشكل أساس فهم تطور هذا المجال المعرفي.

**فالدراسات التاريخية:** تركز على دراسة الوقائع والأحداث التي حدثت في الماضـي، والتي عادة ما تعتبر فريدة من نوعها. يعكس هذا التوجه الفرضـــية القائلة بأن كل حدث تاريخي له ســـياقه الخاص، ويتميز بأسباب ونتائج قد لا تتكرر بنفس الطريقة. بمعنى آخر، يعتقد المؤرخون أن الأحداث لا تحدث بنفس التكوينات أو التأثيرات في سـياقات مختلفة[1]. وعلى هذا النحو، تهتم الدراسـات التاريخية بتفسـير وتحليل الأحداث في سـياقاتها المحددة، دون محاولة إسـقاط هذه الوقائع على أحداث أخرى قد تحدث في المستقبل.

أما **دراسة تاريخ العلاقات الدولية** فهي تنطلق من افتراض مغاير، حيث يعتقد أن التفاعلات بين الدول والأحداث الدولية ليست فريدة من نوعها بالضرورة، بل تتكرر بشكل منتظم. فعلى الرغم من اختلاف الظروف الموضوعية لكل حالة، فإن الأنماط الأساسية لسلوك الدول، مثل الحرب، والسلام، التعاون، والتنافس، تبقى متشابهة عبر الزمن. بناءً على هذا التصور، يمكن دراسة التاريخ لفهم كيفية تفاعل الدول مع بعضها البعض في حالات مشابهة. فمثلاً، إذا كانت الحرب واحدة من الأشكال المتكررة للتفاعل بين الدول، فإن دراسة الحروب الماضية يمكن أن توفر فهماً عميقاً لأنماط الحرب في المستقبل.

إن أهم ما نركز عليه في مقياس" **تاريخ العلاقات الدولية**" كما أســـلفنا الذكر هو تتبع تطور العلاقات الولية عبر مختلف العصـــور والمراحل التاريخية، وإن الهدف من هذه العملية البحثية ليس مجرد السرد التاريخي للأحداث " الدولية"، وإنما الكشف عن التحولات والتطورات التي عرفتها العلاقات الدولية من حيث:

---

[1] – المرجع نفسه

- طبيعة الفاعلين الذين يقومون بها أي تحديد طبيعة فواعلها وأطرافها عبر مختلف العصور والحقب التاريخية.
- تطور مجالاتها ومواضيع اهتمامها وقضاياها.
- أنماط وأشـكال تفاعلات العلاقات الدولية عبر العصـور: علاقات سـلمية، صـراعية، تعاونية.
- تطور مفاهيمها المفتاحية، ودراسـة تطور المناهج والنظريات المعتمدة في تحليلها وتفسيرها.

**المحور الثاني: العلاقات الدولية في العصور القديمة**

## 1.العلاقات الدولية في مصر القديمة:

عمّرت دولة مصـــر القديمة ما يقارب ثلاثة آلاف ســـنة وضـــمت في طياتها ثلاث دول القديمة والوسـطى والحديثة، وتعاقب على الحكم فيها ثلاثين أسـرة حاكمة. وقد جاور الدولة المصـرية القديمة عدّة ممالك أهمها الحثيين ومملكة النوبة ومملكة ما بين النهرين. وقد برز في هذا الإطار صـــراع عنيف بين الحثيين الذين أسّسوا دولة قوّية في الأناضول (تركيا) والدولة المصرية لضم ما يعرف بأراضي أومور (سوريا) حيث كانت هذه المنطقة تتميز بأهميتها الإستراتيجية لجهة السيطرة على طرق التجارة الدولية في تلك الحقبة الزمنية[1].

معاهدة قادش أول معاهدة دولية مكتوبة من نوعها في تاريخ البشـــرية أبرمت بين رمسيس الثاني فرعون مصر (حكم في الفترة ما بين 1279– 1213 ق.م) وملك الحثيين حاتوشيل الثالث

وقد كانت الســـابقة التاريخية المهمة في العلاقات الدولية في العالم القديم هي المعاهدة التي أبرمت بين رمســـيس الثاني فرعون مصـــر (حكم في الفترة ما بين 1279– 1213 ق.م) وملك الحثيين حاتوشـيل الثالث لأجل إنهاء حالة الحرب بين الدولتين حملت شـعار "السـلام والأخوة إلى الأبد" سـنة 1259 ق.م، وقد عرفت هذه المعاهدة باسـم (اللؤلؤة) والاسـم الأكثر تداولا بين المؤرخين هو (معاهدة قادش) وقد وصـــفها المؤرخون بأنها أول معاهدة دولية من نوعها في تاريخ البشـــرية، هذه الأهمية التاريخية للمعاهدة جعلها تظهر بالنســـخة الأكاديمية الأصـــلية فوق مدخل قاعة مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة لترمز للسلام والتعاون والدبلوماسية بين الدول[2].

[1] – محمد الرويفي، محاضرات في تاريخ العلاقات الدولية (الرباط: مكتبة المعارف، 1975)، ص 15.

[2] – المرجع نفسه

واســـتنادا لما ســـبق فمعاهدة قادش هي معاهدة مكتوبة جاءت لتنهي حالة الحرب بين دولتين وإعادة استئناف العلاقات الودية مع التعهد بعدم اعتداء أحدهما على الآخر. ومن أهم المبادئ التي تضـمنتها المعاهدة[1]:

- أهمية المبعوثين والرسل الدبلوماسيين والاعتراف بمركزهم في تحقيق السياسية الخارجية
- مبدأ تسليم المجرمين والعفو عنهم، دون التمييز بين المجرم العادي والسياسي.
- التأكيد على إقامة علاقات ودية وإشاعة السلام القائم على ضمان حرمة أراضي الدولتين، إلى جانب إقامة التحاف والدفاع المشترك.
- مبدأ رعاية الآلهة للعهد وتحريم النكث به.
- أن هذه المعاهدة تعتبر أقدم وثيقة مكتوبة في تاريخ القانون الدولي.
- أن هذه المعاهدة بقيت حتى العصـــور الوســـطى النموذج المتبع في صـــياغة المعاهدات لما تضمنته من مقدمات ومتن وختام.
- أنها ترسم لنا صورة صادقة وأمينة عن الأوضاع السياسية للممالك في الشرق القديم.

**2.العلاقات الدولية عند الإغريق:**

لعبت الحضـــارة الإغريقية دورا مهما ورائدا في عملية تطور المجتمعات البشـــرية ورُقيّها، إذ انتقلت معها الإنســانية من مرحلة التفكير الأسـطوري إلى مرحلة التفكير العقلاني، وهو ما انعكس بصـورة أو بأخرى على تطور الحقل المعرفي للعلاقات الدولية. وقد تجلت أهم انجازات الفكر الإغريقي في دولة–المدينة الشـكل السـياســي الجديد الذي طوره الإغريق في القرن الســادس قبل الميلاد، حيث تميّز هذا النمط بقيام دويلات صـــغيرة في فضـــاء جغرافي وثقافي موحد ومنســجم نتيجة لصـــلات الجنس واللغة والدين، والشيء الوحيد الذي يُعطي هذه المدن طابع الدويلات هو استقلالها وقوّتها الاقتصادية[2].

فنظام دولة–المدينة الإغريقي أوجد عشرات المدن المتجاورة ذات المصالح المشتركة أو المتضـاربة، وعلى هذا الأســاس دعت الضــرورة إلى تنظيم العلاقات فيما بين دول المدن الإغريقية والتي اتســمت

---

[1]– جورج سباين، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي، ط 2 (مصر: [دار النشر غير مذكورة]، 1954)، ص 53.

[2]– فايز صالح أبو جابر، التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية (عمّان: [دار النشر غير مذكورة]، 1990)، ص 86.

بنوع من الثبات والنظام، فطوروا نظاما دقيقا للاتصال الدبلوماسي، حيث عرفوا مبدأ التسوية بالتراضي أو المصالحة التي تشير إلى وقف الإعمال العدائية، كما تبنوا نظام الاتفاقات العلنية والمعاهدات إلى جانب التحالفات والهدنة المقدسة التي تعقد فترة الألعاب الأولمبية[1].

كما عرف الإغريق محاولات جدّية لإقامة نوع من التنظيمات الدولية على أسس دينية–سياسية عن طريق عقد المؤتمرات الإقليمية التي عرفت بالمؤتمرات الإمفكتونية غايتها الأساسية هي التوصل إلى مبادئ عامة جديدة تحفظ المصالح المشتركة بين دول المدن الإغريقية بحيث تلزم الأعضاء بتطبيقها كما تفرض العقوبات على مخالفيها. وبذلك ساهم الإغريق في وضع اللبنات الأولى للعلاقات الدولية عبر المعاهدات وتبادل البعثات الدبلوماسية المؤقتة والمؤتمرات الإقليمية في حالة السلم، وتفعيل آلية التحكيم في فض المنازعات في حالة النزاع والصراع[2].

**3.العلاقات الدولية عند الرومان:**

لم يختلف الرومان كثيرا عن الإغريق في اعتقادهم بالتفوق على ما عداهم من الشعوب الأخرى التي هي في نظرهم "بربرية"، ما يعطيهم الحق في السيطرة عليها واستيعابها وصهرها في البوتقة الرومانية، لذلك تميّزت علاقة الرومان بغيرهم من الشعوب والأمم الأخرى بالقوّة عن طريق الحرب وهو ما ساهم بشكل فعّال بسيطرة روما على معظم أرجاء العالم القديم آنذاك. هذه السيطرة جعلت الإمبراطورية الرومانية تتشكل من عدّة أعراق وديانات وثقافات متعددة ومنعًا لأية إمكانية لفقدان سيطرتها على العالم القديم، انتهجت روما الأساليب العسكرية الخالية من أيّ شكل من أشكال الدبلوماسية، وهو ما مكّنها في النهاية تقريبا من حكم كل الدول والقبائل المحيطة بالبحر الأبيض المتوسط، حيث امتدت سيطرتها من وسط أوروبا شمالا إلى انجلترا غربا، ومن أرمينيا شرقا إلى الصحراء الكبرى في إفريقيا جنوبا، وقد استمر الحكم الروماني فترة طويلة من الزمن بلغت حدود الألفي سنة تقريبا، وذلك منذ نشأة الجمهورية الرومانية عام 509 قبل الميلاد حتى سقوط القسطنطينية عام 1453 على يد محمد الفاتح.

[1] – محمد الرويفي، المرجع السابق، ص 19.

[2] – المرجع نفسه

ومع ذلك لا يمكن الإنكار بأن العلاقات الدولية في عهد الرومان قد وصلت إلى مرحلة متقدمة من التطور والانتظام من خلال المؤتمرات والاتحادات التعاضدية ضمن إطار عام يستهدف خدمة الأهداف الخارجية لروما، فقد عرف الرومان المعاهدات وصياغتها وأشكالها كما أقروا مبدأ احترام العهود وقدسية المواثيق كأساس لاستقرار العلاقات الدولية. وقد تفاوتت علاقة روما بالدول والشعوب المحيطة بها، حيث ميّزت بينهم قانونيا عبر تشريعات مختلفة:

- القانون المدني طُبّق فقط على الشعوب اللاتينية،
- قانون الشعوب طبق على الأقاليم المتحضرة والمستقلة ذاتيا مع تبعيتها لروما كالأقاليم اليونانية،
- القانون الطبيعي فقد كان يُطبق نظريا على الجميع دونما استثناء[1]. وهنا تجدر الإشارة إلى أن القانون الطبيعي الذي طوّره الرومان قد أثّر فيما بعد على الكتابات التي تناولت العلاقات الدولية من زاوية أنها بلورت الاتجاه الأخلاقي في العلاقات الدولية، الذي يمثل حجر الزاوية في المدرسة المثالية التي تستهدف تحكيم العقل وإلى العمل على تعزيز الانسجام في العلاقات الدولية.

**المحور الثانب: العلاقات الدولية في العصور الوسطى**

يقصد بالعصور الوسطى تلك الفترة الزمنية الممتدة من انهيار وانقسام الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 476 م إلى غاية سقوط القسطنطينية عام 1453. وخلال هذه الفترة الزمنية الممتدة لحوالي عشرة قرون برزت محطات مهمة كان لها بالغ الأثر في تطور العلاقات الدولية، أهمها ظهور النظام الإقطاعي وهيمنة الكنيسة في أوروبا بالإضافة إلى ظهور الدين الإسلامي برسالته العالمية، وطرحه لرؤية متباينة جذريا لطبيعة العلاقة بين السلطتين الروحية والزمنية.

1. **العلاقات الدولية في أوروبا المسيحية:** مع انهيار الإمبراطورية الرومانية المقدسة عام 476م على يد القبائل الجرمانية، لم يتبق في أوروبا وجود لسيطرة الممالك السياسية الكبرى القادرة على بسط النظام والأمن على أقاليم واسعة الأرجاء، لذلك فقد تميّز البناء السياسي في هذه المرحلة بظهور النظام الإقطاعي وسيادته من خلال تجزئة السلطة السياسية بين أشكال مختلفة تابعة لبعضها البعض بروابط

[1] – جورج سباين، المرجع السابق, ص 35

شخصية، هذه التجزئة السياسية أدخلت أوروبا في مرحلة من الصراع بين الأمراء الإقطاعيين للمحافظة على إقطاعهم أو زيادته، ومن جهة أخرى بين الدولة وأمراء الإقطاع تحقيقا لوحدتها الداخلية وتأكيدا لسيادتها انتهى بتغلب الدولة وزوال النظام الإقطاعي[1].

إن من أهم المؤثرات التي كان لها الدور الأبرز في تطور العلاقات الدولية في هذه الحقبة هو الدين المسيحي وانتشاره في كامل أوروبا خاصة بعد أن أصبح الدين الرسمي للإمبراطورية الرومانية في مراحلها الأخيرة بعد اعتناقه من قبل الإمبراطور قسطنطين، حيث استطاع أن يربط الوحدات السياسية المختلفة في أوروبا في وحدة سياسية واحدة أدّت فيما بعد إلى ظهور ما يعرف بـــــــ " الأسرة الدولية المسيحية" يتساوى أفرادها في الحقوق ويتقاسمون المبادئ والقيم نفسها، وفي نفس الوقت يُسلّم الجميع للبابا الكاثوليكي بالسلطة الروحية العليا. وبذلك أصبح للكنسية الدور المهيمن في أوروبا عبر الكيان المسيحي الموحد الذي يجمع من خلاله البابا للسلطتين الروحية والزمنية وهو ما مكّنه من التدخل في شؤون الملوك والدول ما كان يتعارض مع استقلالها وسيادتها. لذلك شهدت العصور الوسطى في أوروبا صراعا حادا بين الكنيسة والأمراء كانت طبيعة العلاقة بين السلطتين الروحية والزمنية محوره انتهى بتراجع وتقهقر دور الكنيسة في مقابل بروز وهيمنة الدولة القومية ذات السيادة.

**2. العلاقات الدولية في الإســـلام:** تَميّز الدين الإســـلامي بمفاهيم ورؤية مختلفة تماما للعلاقة بين السلطتين الزمنية والروحية على خلاف المسيحية، حيث أنه ربط بينهما بطريقة تجعل الفصل بينهما فصلا كاملا مسألة صعبة، بل ومخالفة للتشريع الإسلامي. وللدين الإسلامي وجهة نظر خاصة في العلاقات الدولية قائمة على أساس السلام كقاعدة للعلاقات الدولية، وبناء عليه ميّز الإسلام بين دار الحرب ودار الإسلام[2]:

- فالأولى هي التي لا يكون لخليفة المسلمين سلطان عليها،

- أمّا الثانية فهي التي تســـود فيها الشـــريعة الإســـلامية، وأنه لا يجوز الاعتداء على الدول غير الإسلامية (دار الحرب)، إلاّ إذا بادرت هي بالعدوان فالأصل في العلاقات الدولية في الإسلام هو السلام ما لم يطرأ ما يتوجب الحرب.

---

[1] – فايز صالح أبو جابر، المرجع السابق، ص 92.

[2] – المرجع نفسه، ص 103

كما اهتم الإسلام بالدبلوماسية حيث أولى لها عناية خاصة، وأصبحت تخضع لقواعد دقيقة وتنظم في أصول واضحة، كما أنها استخدمت في توثيق العلاقات التجارية والثقافية، وأيضا وسيلة لتحقيق التوازن الدولي وهو ما استدعى قيام سفارات دائمة بين بغداد وبيزنطة وأخرى مماثلة بين قرطبة والقسطنطينية. وهو ما ساهم بشكل كبير في تطور العلاقات بين المسلمين وغيرهم من الأمم، حيث عقد المسلمون عددا من كبيرا من المعاهدات والاتفاقيات من أبرزها "عهود الذمة" كما عرفوا معاهدات حسن الجوار والصداقة والتحالف، كما تميّز المسلمون بشدّة حرصهم على رعاية العهود والالتزام بالاتفاقيات التي كانوا يبرمونها مع غير المسلمين.

**المحور الثالث: العلاقات الدولية في العصر الحديث: من النظام الدولي المبكر إلى القرن العشرين**

شــكل مؤتمر وســتفاليا ومعاهدة ويســتفاليا 1648 نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات الدولية، حيث وضــع أســسًــا جديدة للنظام الدولي الذي يختلف بشــكل جذري عن الأنظمة الســابقة. كان هذا المؤتمر نهاية لنظام دولي قديم واستبداله بنظام جديد يعكس تغيرًا كبيرًا في شكل الدولة وفي قيم وهيكل النظام الدولي بشكل عام. كان هذا التغيير ناتجًا عن صراعات داخلية وخارجية متعددة، بدأت كصراع داخلي بين الســلطة المركزية وبعض المقاطعات المتمردة، ثم تطور ليشــمل أطرافًا دولية متعددة ويأخذ طابعًا دينيًا في البداية، ثم يتحول إلى صراع سياسي معقد. وعليه ففهم تأثير مؤتمر ويستفاليا يتطلب:

أولًا: التعمق في الوضع الدولي الذي كان سائدًا قبل بداية مرحلة الحروب الدينية،

ثانيا: متابعة تطور هذه الحروب

ثالثا: مقررات المؤتمر وتأثيراتها المســـتقبلية على النظام الدولي.

شــكل مؤتمر وســتفاليا ومعاهدة ويســتفاليا 1648 نقطة تحول كبرى في تاريخ العلاقات الدولية، حيث وضــع أســسًــا جديدة للنظام الــدولي الــذي يختلف بشـــكل جـذري عن الأنظمة السابقة

**أولا: معاهدة وستفاليا والنظام الدولي المبكر**

**1.الحروب الدينية**

**أ-الوضع الدولي قبل اندلاع الحروب الدينية:** يمكن تلخيص خصائص الوضع الدولي قبل اندلاع الحروب الدينية في النقاط التالية [1]:

- **الصـــراع بين النزعة العالمية والنزعة الوطنية:** إن النزعة العالمية التي تبنتها الكنيســـة الكاثوليكية كانت تسعى إلى استمرار هيمنتها على النظام الأوروبي من خلال التأكيد على فكرة الإمبراطورية الكاثوليكية التي تمتد لتشمل كل أنحاء أوروبا. وقد تجسد هذا المسعى

[1] – عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة (بيروت: منشورات الجامعة المفتوحة، دار النسيم والشركة العالمية للطباعة والنشر، 1992)، ص 16.

من خلال الفكر الفلسفي والسياسي الذي كان يروج لفكرة الإمبراطورية الكاثوليكية التي تسعى للهيمنة على القارة الأوروبية بأكملها، مما يعكس النزعة العالمية.

في المقابل، كانت النزعة الوطنية تتزايد في العديد من الدول الأوروبية، حيث بدأت الإمارات والمقاطعات تتجه نحو البروتستانتية، التي لم تكن تهتم بالتوسع الجغرافي العالمي كما كان الحال مع الكاثوليكية، بل كانت تركز بشكل أكبر على القيم والممارسات الدينية ضمن حدود الدولة الوطنية[1] .البروتستانتية اعتمدت على اللغات الوطنية بدلاً من اللاتينية، مما أتاح للأفراد الوصول المباشر إلى النصوص الدينية وممارسة الطقوس الدينية بلغاتهم الأم. هذه البُعد المحلي جعل البروتستانتية تكتسب دعمًا واسعًا في المقاطعات الأوروبية، وبالتالي ساهمت في تقليل تأثير الكنيسة الكاثوليكية، حيث لم تعد هناك حاجة لخدماتها في العديد من المقاطعات والإمارات.

باختصار، يمكن القول إن فترة ما قبل 1618 كانت مليئة بالتوترات بين رغبة الكنيسة الكاثوليكية في الحفاظ على سيطرتها العالمية والنزعة الوطنية التي كانت تدفع دولًا أوروبية عدة نحو تبني البروتستانتية، مما أدى إلى تغييرات جذرية في النظام الديني والسياسي في أوروبا، ومن ثم تمهيد الأرضية لاندلاع الحروب الدينية التي كان لها تأثير كبير على تطور العلاقات الدولية في أوروبا

- **الصراع السياسي بين الكاثوليكية والبروتستانتية:** يمثل الصراع السياسي بين الكاثوليكية والبروتستانتية مسارًا طويلًا بدأ مع حركة الإصلاح الديني، حيث تحولت البروتستانتية إلى واقع سياسي ملموس، تجسد في تحولها إلى المذهب الرسمي في العديد من المناطق الواسعة من النمسا وألمانيا، بل وصل الأمر إلى فرنسا في فترة معينة قبل أن تعود إلى الكاثوليكية[2]. وكان من الأهمية بمكان أن نشير إلى أن العلاقة بين المذهبين كانت غير طبيعية، خاصةً مع الوضع الذي كانت عليه الإمبراطورية الرومانية المقدسة، التي كانت تتبنى المذهب

[1] – المرجع نفسه

[2] – أحمد عباس عبد البديع، العلاقات الدولية: أصولها وقضاياها المعاصرة (القاهرة: [دار النشر غير مذكورة]، 1988)، ص 25.

الكاثوليكي بشكل رسمي، في حين أن العديد من المقاطعات التابعة لها كانت قد تبنت البروتستانتية بشكل رسمي[1]. هذا التوتر بين المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي كان جزءًا أساسيًا من النزاعات السياسية والدينية التي شملت أوروبا بأسرها، ما دفع القارة نحو الانخراط في الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت والتي كانت لها تأثيرات كبيرة على شكل النظام الدولي في ذلك الوقت. إذ كانت الصراعات الدينية جزءًا من الصراعات السياسية الكبرى، حيث تمثل الدين في تلك الفترة أداة لتحقيق الهيمنة السياسية والسلطة، وهو ما ساهم في انتشار الحروب الداخلية بين الدول الأوروبية.

- **الأزمات الاقتصادية والسياسية الداخلية:** على الصعيد الداخلي، شهدت الدول الأوروبية العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على استقرارها. كانت هذه الأزمات تنبع من عوامل سوسيو–اقتصادية معقدة، إضافة إلى الخلافات الداخلية حول السلطة، والتي كانت تتسبب غالبًا في تدخلات خارجية. في هذا السياق، يمكن اعتبار هذه الأزمات ناتجة عن بقايا النظام الإقطاعي، الذي استمر في بعض المناطق طوال هذه الفترة، حيث كان يعتمد بشكل رئيسي على إدارة النشاط الزراعي.

كما تسبب الإقطاع في عدم كفاية الإنتاج الزراعي في العديد من الدول الأوروبية، مما أدى إلى انخفاض مستويات الدخل وزيادة الأزمات الاقتصادية .تلك الأزمات ساهمت في خلق ظروف اجتماعية هشة، حيث عانت الطبقات الفقيرة من انخفاض الدخل وسوء الظروف المعيشية، مما أدى إلى ارتفاع معدلات الاضطرابات الاجتماعية .هذا التدهور الاقتصادي أسهم في عدم الاستقرار الداخلي وخلق بيئة من القلق الاجتماعي في كثير من الأحيان، وهو ما أتاح المجال لتدخل القوى الخارجية في الصراعات الداخلية بين الدول الأوروبية، سواء كان هذا التدخل دينيًا أو سياسيًا. وكانت هذه الأزمات الاقتصادية جزءًا من مجموعة واسعة من التحديات التي واجهتها الدول الأوروبية في تلك الفترة، وقد أسهمت بشكل مباشر في تصاعد التوترات بين القوى الكبرى في القارة، مما جعل من

[1] –عدنان طه مهدي الدوري، المرجع السابق، ص 25

الصراع الديني والسياسي مسألة حيوية تؤثر بشكل عميق على تطور العلاقات الدولية في تلك الحقبة.

- يُضاف إلى هذا الوضع الخلافات الشائعة حول مشكلة وراثة السلطة في الدول الأوروبية، والتي كانت تمثل عنصرًا آخر من عناصر التوترات الداخلية والخارجية في تلك الفترة. في هذا السياق، يمكن اعتبار تلك الخلافات استمرارًا للتقاليد التي سادت في الإمبراطوريات التي تأسست بعد انهيار الإمبراطورية الرومانية .فقد تكرست تقاليد تدخل الكنيسة الكاثوليكية في الشؤون السياسية، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية التي كانت تُعتمد على أسس مثل النسب أو الانتماء الديني .كما كانت الانتخابات وتوازن القوى داخل الإمارات الألمانية أحد العوامل التي تؤثر في تحديد الوراثة[1].

وبناءً على ذلك، غالبًا ما كانت تتحول مسألة وراثة العرش في إحدى الدول إلى حرب إقليمية، حيث تدخل مجموعة من الدول الأخرى للدفاع عن مصالحها أو لدعم المرشح الذي يتوافق مع مصالحها السياسية والدينية. كان هذا التقليد يساهم في تصعيد التوترات بين القوى الأوروبية، ويؤدي إلى تداخل المصالح الدينية والسياسية.

استمر هذا النظام التقليدي في معظم الأحيان حتى النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث كانت الحروب الإقليمية الناتجة عن هذه الخلافات السياسية جزءًا أساسيًا من الهيكل السياسي والدولي في أوروبا.

- **التحول في توزيع الأدوار داخل النظام الأوروبي:** مع بداية الكشوفات الجغرافية في القرن الخامس عشر، شهد النظام الأوروبي تحولًا كبيرًا في توزيع **الأدوار** بين القوى الأوروبية، حيث تمكنت بعض الدول من بناء قوى بحرية عظيمة على المستويين التجاري والعسكري، مما مكّنها من فرض الهيمنة على أوروبا[2]. نشأت هذه القوى أساسًا من هولندا وإسبانيا والبرتغال، التي لعبت دورًا محوريًا في تأسيس خطوط التجارة البحرية عبر العالم، وذلك من خلال قيادة حملات الكشوف الجغرافية .بالإضافة إلى ذلك، كانت الإمبراطورية

[1] – أحمد عباس المرجع السابق، ص 35

[2] – المرجع نفسه

العثمانية قوة هامة أخرى، حيث فرضت هيمنتها على مناطق واسعة من شرق أوروبا والبلقان، ما جعلها قوة كبيرة في النظام الأوروبي رغم أنها لم تتدخل بشكل مباشر في الحروب بين القوى المسيحية. مع ذلك، دعمت الإمبراطورية العثمانية أحيانًا الموقف البروتستانتي ضد القوى الكاثوليكية، مما أضاف بُعدًا آخر للتوترات السياسية في تلك الفترة[1].

في المقابل، بدأ ميزان القوى في أوروبا في التحول تدريجيًا نحو القوى القارية، حيث ظهرت فرنسا والنمسا كمحورين رئيسيين في النظام الأوروبي. إلى جانب ذلك، بدأت بعض الممالك الإسكندنافية مثل الدنمارك في الظهور على الساحة الأوروبية كقوى أساسية في النظام السياسي والدولي.

> ميزان القوى هو مبدأ أو استراتيجية في العلاقات الدولية تهدف إلى منع أي دولة أو مجموعة من الدول من الهيمنة عن طريق مطابقة قوتها أو التحالف ضدها مع قوة الدولة أو المجموعة المهددة .تسعى الدول للحفاظ على استقرار نسبي في القوة لمنع نشوب نزاع مسلح، حيث أن التوزيع العادل للقوة يجعل الدول تتجنب السعي للهيمنة وتفضل ضبط النفس للحفاظ على التنبؤ بسلوك القوى الأخرى.

ومع تطور هذه التحولات، بدأ توزيع الأدوار يتغير، إذ أن إسبانيا والإمبراطورية العثمانية، رغم تباين مصالحهما، ظلت تؤثر في سياسات أوروبا المسيحية بطريقة غير مباشرة، سواء عبر دعم المواقف السياسية أو من خلال التوسع العسكري في مناطق مختلفة من العالم[2]. هذا التحول في القوى كان يمثل مرحلة جديدة في تشكيل النظام الأوروبي، حيث بدأ يظهر

[1] – المرجع نفسه

[2] – أكرم عبد علي، تاريخ أوروبا الحديث، ط 1 (عمّان: دار الفكر، 2010)، ص ص 55–58.

التنافس بين القوى القارية والبحرية، مما ساهم في خلق توازنات جديدة في السياسة الدولية الأوروبية.

**ب. الحروب الدينية وإعادة تشكيل الخريطة السياسية في أوروبا:**

شكّلت الحروب الدينية في أوروبا، وخاصة حرب الثلاثين عامًا (1618–1648)، نقطة تحول جذرية في التاريخ الأوروبي، حيث مزجت بين الصراع المذهبي والتنافس الجيوسياسي، وأسست لنظام دولي جديد. بدأت كتمرد بروتستانتي في بوهيميا ضد هيمنة الكاثوليك، لكنها تحولت إلى صراع شامل شاركت فيه معظم القوى الأوروبية، وانتهت بإعادة رسم الخريطة السياسية عبر معاهدة وستفاليا، التي وضعت أسس الدولة القومية الحديثة.[1] وأهم المراحل بدأت بـ:

- **المرحلة البوهيمية 1618–1625: تميزت بـ:**
- تحالف البروتستانت البوهيميين مع الاتحاد البروتستانتي الألماني.
- هزيمة البروتستانت في معركة الجبل الأبيض (1620)بمساعدة إسبانيا الكاثوليكية.
- **المرحلة الدنماركية 1625–1629 تميزت بـ:**
- تدخل كريستيان الرابع ملك الدنمارك لدعم البروتستانت، لكنه هُزم أمام قوات آل هابسبورغ بقيادة فالنشتاين.
- **المرحلة السويدية 1630–1635 ومن أهم أحداثها:**
- غزو غوستاف أدولف الثاني ملك السويد لألمانيا، وحقق انتصارات كبرى مثل بريتنفيلد 1631، قبل مقتله في معركة لوتزن 1632 .
- دخول فرنسا الكاثوليكية بشكل غير مباشر عبر دعم السويد مالياً.
- **المرحلة الفرنسية 1635–1648 وأهم أهدافها هو:**
- تحالف فرنسا علنًا مع البروتستانت ضد هابسبورغ، بهدف كسر التطويق الإسباني–النمساوي

**2. معاهدة وستفاليا 1648 والتأسيس للنظام الدولي الويستفالي**

[1] – صلاح أحمد هريدي، تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة، ط 1 (الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2003)، ص ص 75–81.

رغم شيوع استخدام مصطلح معاهدة أو صلح ويستفاليا، إلا أن ذلك لا يعني أنها وثيقة واحدة، بل هي في الواقع معاهدتين مرتبطتين[1] : معاهدة مونستر ومعاهدة أوسنابروك، تم التوقيع عليهما في سنة 1648 . وقد أعادت هذه المعاهدة الأوضـــاع بين الكاثوليك والبروتســـتانت إلى ما كانت عليه قبل الحرب، حيث أعادت حقوق الأمراء الألمان في اختيار المذهب الديني الرســـمي، دون إكراه من طرف الدول الكاثوليكية. كما قلصـت المعاهدة من تأثير إسـبانيا والنمسـا، في مقابل زيادة النفوذ الفرنسـي في أوروبا، حيث تحولت فرنسـا إلى القوة الأسـاسـية، بعد ضـمان ضـم مقاطعات جديدة، مما جعلها في تماس مع كل من ألمانيا والنمسا، وبالتالي إمكانية ممارسة التأثير في العلاقات الأوروبية، دون الحاجة للمرور عبر مناطق حاجزة[2]. غير أن الأثر الأكبر كان في تقليص مجال نفوذ الإمبراطورية الرومانية المقدسة، لتحل محلها إمبراطورية النمسا والمجر، وتتحول التسمية الأولى إلى مجرد تسمية بروتوكولية أو ثقافية.

**أ-مبادئ اتفاقية وستفاليا[3]:**

لقد اكتسـبت تفاصـيل ميادئ الإتفاقية على أهمية أكبر في إطار دراسـة تاريخ العلاقات الدولية، من خلال المبادئ العامة التي تم إقرارها، والتي شـــكلت ما يُعرف باســـم النظام الويســـتفالي، ويمكن تلخيص تلك المبادئ في النقاط التالية[4]:

- **مبدأ القومية والتأسـيس للدولة الحديثة:** شـكلت الكنيسـة الكاثوليكية أحد أكبر الخاسـرين في الحرب، حيث تم تقليص نفوذها الديني، وبالتالي فقدت التأثير السـياسـي الذي مارسـته منذ العصـور الوسطى. ومن ثم، بدأت الدول الأوروبية في البحث عن أصـول قومية بديلة عن الانتماء المســـيحي. فقد ظهرت فكرة القومية كمرجعية جديدة لتحديد هويات الدول، حيث أصـبح الارتباط بين القومية والدولة هو الأسـاس، وتم تجسـيد ذلك في ظاهرة الدولة

[1] – هيربرت فيشـــر، أصـــول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضـــة الأوروبية إلى الثورة الفرنســـية، تر. زينب راشـــد مصطفى، ط 3 (القاهرة: دار المعارف، [دون تاريخ])، ص 20.

[2] – المرجع نفسه

[3] – عمر عبد العزيز ومحمد علي القوزي، دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، 1815–1950 (بيروت: دار النهضة العربية، 1999)، ص 19

[4] – عدنان طه مهدي المرجع السابق, ص67

القومية .(Nation–État)وتعني هذه الظاهرة أن الدولة أصـــبحت تمثل الأمة بشـــكل سياسي، وتميزت عن باقي الأمم الأوروبية من خلال عناصر مثل اللغة، الثقافة، والتاريخ المشترك.

- **مبدأ الســـيادة الوطنية المطلقة:** أقرت معاهدة ويســـتفاليا قدرة الإمارات الألمانية، ومن خلالها الدول الأوروبية الأخرى، على اختيار انتماءاتها الدينية أو المذهبية دون تأثير من الأطراف الخارجية. وهذا يعني أن الدول أصـبحت تتمتع بسـيادة مطلقة في إدارة شـؤونها الداخلية دون تدخل من أي طرف خارجي. كما تم إقرار المسـاواة بين الدول في السـيادة، بغض النظر عن تفاوت قوتها العسـكرية أو السـياسـية، حيث أصـبحت السـيادة عنصـراً لصيقاً بالدولة نفسها ولا تحددها قوتها أو تحالفاتها الدولية.
- **مبدأ عدم التدخل:** إقرار السـيادة المطلقة كصـفة لصـيقة بالدولة يعني منطقيًا إقرار مبدأ أساسي في القانون الدولي، وهو مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وقد تم ذلك من خلال منع القوى الأوروبية من التدخل في الخيارات المذهبية للدول الأخرى، خاصـــة فيما يتعلق بالتقسيمات بين البروتيستانت والكاثوليك بعد معاهدة ويستفاليا سنة 1648[1]. هذا المبدأ سيشمل مجالات متعددة، ليس فقط فيما يتعلق بالقضـايا الدينية، بل أيضًـا في النظام السـياســي الداخلي للدول، وكذلك في العلاقات الخارجية والتحالفات التجارية .وقد أدى هذا إلى إقامة نظام دولي يُحترم فيه اســـتقلال الدول وعدم تدخل الدول الكبرى في شؤون الدول الصغيرة أو في قراراتها الداخلية.
- **مبدأ توازن القوى كأساس للنظام: أدى** مبدأ توازن القوى إلى تشكيل نظام سياسي جديد في أوروبا، والذي أصبح أساسًا للعلاقات الأوروبية حتى بداية الحرب العالمية الأولى في 1914. إن معاهدة ويستفاليا ساهمت في زيادة النفوذ الفرنسي وتقليص النفوذ الإسباني، وكذلك في تفكيك الإمبراطورية الرومانية المقدســـة ومنح الاســـتقلال لعدد من الدول والإمارات الأوروبية مثل الإمارات الإيطالية والألمانية .كان هذا التوزيع للقوى يؤدي إلى إقرار حالة من التوازن في القوى الأوروبية[2]. في وقت لاحق، تم تأكيد هذا التوازن من

[1] – المرجع نفسه

[2] – المرجع نفسه

خلال معاهدة أوترخت عام 1714، والتي شهدت صعود بريطانيا كقوة أوروبية أساسية، مما ساعد في ضمان استمرارية التوازن الأوروبي .رغم أن هذا النظام لم يمنع تجدد الحروب في العلاقات الأوروبية، إلا أنه حافظ على استقرار الخريطة السياسية في أوروبا بشكل عام، حتى بداية القرن العشرين.

ولقد حافظ النظام الدولي الذي أُسس بموجب معاهدة ويستفاليا على استقرار الخريطة السياسية الأوروبية بشكل عام حتى عام 1914. وقد شكلت المبادئ التي تم إقرارها في تلك المعاهدة أساس النظام الدولي الذي استمر مع تغييرات طفيفة إلى غاية الحرب العالمية الأولى .إلا أن هذه المبادئ لم تكن قيمًا ثابتة أو مقدسة، حيث خضعت للمراجعة والتغيير مع تغير موازين القوى وتوزيع الأدوار بين الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي. من أبرز الأمثلة على محاولات تغيير النظام الدولي، المساعي الفرنسية في بداية القرن التاسع عشر، التي تجسدت في محاولات نابوليون بونابرت فرض الهيمنة الفرنسية على أوروبا، وإخراج بريطانيا من التفاعلات الأوروبية من خلال ما يُعرف بـــ"الحصار القاري"[1]. هذه المحاولات دفعت إلى إدخال تعديلات طفيفة على النظام الدولي الذي كان قائمًا منذ عام 1648، وكان ذلك من خلال مؤتمر فيينا عام 1815 .هذا المؤتمر افتتح ما يُعرف بـــ"عصر المؤتمرات" في التاريخ الأوروبي، حيث تم إعادة تشكيل النظام الدولي بشكل يتناسب مع التحولات الجديدة في القوة والنفوذ داخل أوروبا.

### 3.الحروب النابوليونية ونظام فيينا 1815

ارتبط نظام فيينا 1815 بتثبيت نظام توازن القوى كأساس للعلاقات الدولية والنظام الدولي، من خلال التأكيد على التوجه الجماعي نحو منع أي قوة أوروبية من الهيمنة على أوروبا بشكل منفرد. وقد تأسس هذا النظام نتيجة لمحاولة **فرنسا** إحداث تغيير جذري في توزيع القوة بين أطراف النظام الأوروبي، ثم تكرس كأسلوب لمواجهة أي محاولة مشابهة[2]. وتعد حرب القرم 1853–1856 أحد الأمثلة على ذلك،

[1] – المرجع نفسه

[2]– احمد عباس عبد البديع, المرجع السابق, ص 25.

حيث تم تحييد الطموحات الروسية للوصول إلى المياه الدافئة والتأسيس لموطئ قدم على سواحل البحر المتوسط.

**أ-الثورة الفرنسية كمقدمة لمرحلة الحروب النابوليونية**

> **الثورة الفرنسية** هي فترة اضطرابات سياسية واجتماعية حدثت في فرنسا بين عامي 1789 و 1799، وأدت إلى إسقاط النظام الملكي المطلق وتأسيس الجمهورية الفرنسية الثانية. كان لها تأثير عميق على أوروبا والعالم، حيث ألغت الحقوق الإقطاعية، وأعلنت مبادئ الحرية والمساواة والأخوة، ومهدت الطريق لتطور الليبرالية السياسية والاقتصادية

تُعتبر الثورة الفرنسية 1789 واحدة من أعظم الثورات في التاريخ، إلى جانب الثورة البريطانية 1688 و**الثورة الأمريكية 1775** .تكمن عظمة هذه الثورات بشكل عام في نتائجها وتبعاتها التي أثرت على المستوى الأوروبي والعالمي ككل. فقد شهدت العلاقات الأوروبية بشكل خاص تغييرات جذرية على ضوء تلك الثورة. وكانت هناك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في الإطاحة بما كان يُعرف في فرنسا بـــ "النظام القديم" واستبداله بالجمهورية. ومن العوامل التي ساهمت في الثورة الفرنسية:

- **العوامل السياسية:** كان النظام السياسي الفرنسي في تلك الفترة كان قائمًا على حكم مركزي مطلق، يمثل فيه الملك لويس السادس عشر رأس السلطة المطلقة، وهو ما كان يعد من أبرز مظاهر النظام القديم. كان النظام الفرنسي في ذلك الوقت يقوم على مركزية السلطة، مما يعني أن الملك يمتلك سلطة غير محدودة، ولا يمكن للمؤسسات السياسية أو القضائية الأخرى من أن توازن تلك السلطة أو تحد منها[1].

أما المؤسسة التشريعية في فرنسا فقد تجسدت من خلال الجمعية الوطنية، التي كانت تضم ممثلين عن الأرستقراطية، رجال الدين، بالإضافة إلى ممثلي الشعب. ومع ذلك، كان نظام العمل داخل الجمعية وأسلوب التصويت فيها يعزز الهيمنة الإقطاعية، حيث أن تصويت

[1] – المرجع نفسه

طبقتين من الجمعية ضـــد قانون ما كان يعني بالضـــرورة إلغاؤه .هذا النظام جعل الجمعية التشريعية تعمل في إطار مصلحة النظام الإقطاعي، مما أدى إلى منع العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تهدف إلى تحسين أوضاع الطبقات الشعبية، بسبب مقاومة رجال الدين والأرستقراطيين لأي إصلاح قد يعارض النظام القائم. إلى جانب ذلك، كانت المشاركة السياسية محصورة في الأقلية من الشعب الفرنسي التي تدفع الضرائب، مما جعل الطبقات الفقيرة مستبعدة بشكل كبير من العملية السياسية. وبالتالي، كان حق التصويت ومن ثم التمثيل السياسي مقتصرًا على الأقلية الدافعة للضرائب فقط، وهو أمر يعكس فجوة كبيرة بين الطبقات الاجتماعية. هذا النظام السياسي كان غير عادل ويعكس تباينًا صارخًا بين الواقع الاجتماعي في المجتمع الفرنسي، حيث أن الأغلبية الشعبية لم تكن ممثلة بما يكفي في المؤسسات السياسية.

هذا الوضع السياسي كان بمثابة أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تفجر الثورة الفرنسية، إذ كانت الطبقات الفقيرة تعاني من التهميش السياسي والاجتماعي في ظل حكم مركزي مستبد. أما على المستوى الخارجي، فقد دخلت فرنسا في سلسلة من الحروب، بما في ذلك حرب السبع سنوات (1756–1763)وحرب الاستقلال الأمريكية (1775–1783)، حيث تدخلت عسكريًا في الأولى بينما دعمت الثورة الأمريكية عسكريًا واقتصاديًا في الثانية[1]. هذه الحروب تركت نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية كبيرة على فرنسا، حيث فقدت مستعمراتها في أمريكا الشمالية، مما قلص من قدرتها الاقتصادية وأدى إلى تدهور الوضع الداخلي.

- **العوامل الاقتصادية:**

على المستوى الاقتصادي، عاشت فرنسا أوضاعًا صعبة بسبب التدخلات العسكرية الخارجية من جهة، وضـــعف النظام الاقتصـــادي الداخلي من جهة أخرى. هذه الأزمات الاقتصادية كانت مضافًا إليها حالة الفساد المالي التي ارتبطت بالقصر الملكي، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع المالية للبلاد. فعلى سبيل المثال، أسهمت الحروب الخارجية، لا سيما ضد

[1] – احمد عباس عبد البديع, المرجع السابق, ص 33

قوى كبرى مثل بريطانيا وبروســـيا، في زيادة الأعباء المالية على ميزانية الدولة .من نتائج هزيمة فرنسا في حرب السبع سنوات فقدان مستعمراتها في أمريكا الشمالية، وبالتالي تقليص حصـــتها من التجارة العالمية والأســـواق الخارجية[1]. كما ســـاهمت هذه الحروب في زيادة المديونية العامة لفرنسا بشكل كبير، ولم تتمكن السلطة من التعامل مع هذا العبء المتزايد على الاقتصاد الفرنسي.

إضـــافة إلى ذلك، قررت الســـلطات الفرنســـية التوجه إلى الطبقات الشـــعبية من أجل زيادة الضرائب، وهو ما أثر بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، إذ كانت الطبقات الشعبية في وضع اقتصادي هش. تلك الزيادة في الضرائب كانت بمثابة عبء إضافي على الفئات الأقل دخلًا في المجتمع الفرنسي، مما زاد من استياء الطبقات الشعبية وأدى إلى تفاقم المشاعر ضد النظام القائم.

كما عانت فرنســـا أيضًـــا من أزمة اقتصـــادية حادة، نتيجة لغياب البنية التحتية الكافية لنقل المنتجات الزراعية من الأرياف إلى المدن. هذا النقص في النقل أثر بشـــكل كبير على الأسعار، حيث ارتفعت الأسعار بشكل عام، وازدادت حالات سوء التغذية في المدن الكبرى. من ناحية أخرى، عانى الفلاحون من صعوبة تسويق منتجاتهم الزراعية بسبب غياب الطرق الفعالة لنقل هذه المنتجات. كما زادت هذه الأزمة الاقتصادية من تفاقم الوضع الاجتماعي، إذ كان النظام الضريبي الفرنسي غير عادل[2]. فقد كان رجال الدين والأرستقراطيون معفيين من دفع الضـــرائب، رغم أن هؤلاء كانوا يحتكرون الجزء الأكبر من الثروة، بينما كان العبء الضريبي يقع بالكامل على الطبقات الشعبية التي كانت تعاني أصلاً من صعوبات اقتصادية.

- **العوامل الاجتماعية:**

---

[1]– عبد الحميد البطريق وعبد العزيز نوار، *التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا* (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، [دون تاريخ])، ص 198.

[2] – المرجع نفسه

لقد كانت العوامل الاقتصادية والسياسية تتكامل بشكل مباشر لتؤثر بشكل كبير على المستوى الاجتماعي في فرنسا. فقد انعكست الأزمات الاقتصادية بشكل سلبي على الطبقات الفقيرة، التي كانت تشكل أغلبية المجتمع الفرنسي[1]. كما أدى النظام الإقطاعي إلى غياب أي شكل من أشكال التماسك الاجتماعي، حيث كانت الهوة كبيرة بين الطبقات الاجتماعية، والتي كانت موروثة عن النظام الإقطاعي القائم آنذاك.

من المهم أيضًا أن نلاحظ أن هذه الأزمات الاقتصادية لم يُصاحبها أي شكل من التضامن الاجتماعي من قبل الطبقات المتنفذة، سواء من الأرستقراطيين أو رجال الدين. هذه الطبقات لم تشعر بالمسؤولية تجاه الطبقات الفقيرة، مما أدى إلى تفاقم الفساد الاجتماعي والاقتصادي في البلاد. وبذلك، كانت هذه الأوضاع أحد الأسباب الرئيسة التي أسهمت في تصاعد الاستياء الشعبي الذي أدى إلى اندلاع الثورة الفرنسية في 1789[2].

استمر النظام الاجتماعي القائم في فرنسا في التكريس للنظام الطبقي التقليدي دون أن يشهد أي تغييرات جوهرية، على الرغم من ظهور طبقة جديدة تُعرف بالطبقة الوسطى أو البرجوازية .هذه الطبقة الجديدة كانت قد تمكنت من تكوين ثروة نتيجة للفرص الاقتصادية التي أتاحتها الحروب والتجارة الخارجية، إضافةً إلى حصول أفرادها على مستويات عالية من التعليم.

ومع ذلك، ورغم ثروتها المتزايدة، لم تكن الطبقة البرجوازية تتمتع بنفس الحقوق والمزايا الاجتماعية التي كانت تتمتع بها الطبقات الأرستقراطية. ففي حين كانت هذه الطبقة قد تحققت على المستوى الاقتصادي، إلا أنها كانت لا تزال مستبعدة اجتماعيًا من التمتع بكامل الامتيازات التي كانت محفوظة للنبلاء[3]. وبالتالي، سعت هذه الطبقة البرجوازية إلى تعديل

[1] – المرجع نفسه

[2] – المرجع نفسه

[3] – المرجع نفسه

النظام الاجتماعي والسياسي من خلال مطالبتها بحقوق أكبر تتناسب مع مكانتها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما كان أحد المحركات الرئيسية لاندلاع الثورة الفرنسية.

كما كانت المطالب البرجوازية تركز على إلغاء الامتيازات الإقطاعية والتشـــريعات التي تميز ضــد الطبقات العاملة، وتحقيق نظام أكثر عدلاً يتضــمن توزيعًا عادلًا للثروات وتوفير فرص متساوية في مجالات الحياة السياسية والاجتماعية.

تكاملت العوامل السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية التي كانت تعاني منها فرنسـا في سـنة 1789 مع الظروف السياسية التي تميزت بتصـاعد الاضـطرابات الشـعبية بسبب الأوضـاع الاقتصـــادية المتدهورة. على وجه الخصـــوص، كانت ردود الفعل الشـــعبية حادة بعد نشـــر تفاصيل الذمة المالية للملكة وحاشيتها، مما زاد من غضب الطبقات الشعبية التي كانت تشعر بالظلم والاستغلال. كما ساهم قرار الملك لويس السادس عشر في تنظيم انتخابات تشريعية بعد غياب دام أكثر من 70سـنة في إشـعال الوضـع، رغم أن هذا القرار جاء كرد فعل على رفض الجمعية الوطنية تمرير الإصـلاحات الاقتصـادية والاجتماعية التي كان الشـعب يتطلع إليها.

لكن الإجراءات المصـــاحبة لهذه الانتخابات، مثل نشـــر الجيش في العاصـــمة **و**إقالة وزير المالية، أعطت انطباعًا بأن الملك كان يسـعى للتراجع عن إجراء الانتخابات، مما زاد من قلق الشـعب وإحسـاسـه بالتجاهل. هذه الأجواء المتوترة كانت بمثابة الشـرارة التي أشـعلت الأحداث التي أصبحت تعرف بالثورة الفرنسية[1].

ومن أبرز هذه الأحداث كان اقتحام سجن الباستيل **في** 14جويلية 1789، وهو الحدث الذي تميز برمزية كبيرة. رغم أن هذا الحدث لم يكن الأول في سـلسـلة أحداث الثورة، إلا أن رمزيته جعلت منـه نقطـة الانطلاق الفعليـة للثورة. وبـذلك، أصـــبح 14يوليو 1789 **هـ**و التـاريخ الرسمي للثورة الفرنسية، الذي يُحتفل به اليوم باعتباره عيدًا وطنياً في فرنسا.

[1] – علي عبد الله، *تاريخ العلاقات الدولية: من الدولة المدينة إلى الدولة القومية* )بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 145

**ب- تأثيرات الثورة الفرنسية على المستوى الداخلي- هيكلة النظام الفرنسي[1]:**

منذ المراحل الأولى للثورة الفرنسية، تم إقرار العديد من التغييرات الجذرية التي طالت البيئة السياسية والاجتماعية في فرنسا، وهو ما كان له آثار بعيدة المدى على هيكلة النظام الفرنسي بشكل عام.

- **تقليص نفوذ المؤسسة الدينية:** قبل الثورة، كانت الكنيسة ورجال الدين في فرنسا يتمتعون بنفوذ سياسي وديني كبير. كان رجال الدين يمتلكون ثروة ضخمة من ملكية الأراضي، حيث كانت الكنيسة تملك جزءًا كبيرًا من الأراضي الزراعية. علاوة على ذلك، كان لهم حق فرض الضريبة على الشعب، بما يعادل 10% من الدخل الفردي، وهي ضريبة كانت تُفرض بغض النظر عن طبقة الشخص أو دخله.

وفي أغسطس 1789، قررت الجمعية الوطنية تجريد الكنيسة من صلاحية فرض الضريبة على المواطنين، مما قلص دورها الاقتصادي والسياسي بشكل كبير. ثم في نوفمبر 1789، تم اتخاذ خطوة أخرى جذرية، حيث جُردت الكنيسة من ممتلكاتها، ما أدى إلى تقليص مصدر دخلها بشكل كبير. في يوليو 1790، أصدرت الجمعية الوطنية قانونًا حول تحويل رجال الدين إلى موظفين حكوميين .بموجب هذا القانون، أصبح رجال الدين يتم تعيينهم من قبل الدولة، ويخضعون لقوانين مدنية جديدة، مثل أداء قسم الولاء للدستور .هذا الإجراء مثل إلغاء لنفوذ الكنيسة على المسائل الدينية في فرنسا، رغم أن غالبية الشعب الفرنسي كان لا يزال يتبع المذهب الكاثوليكي. هذا التغيير في العلاقة بين الكنيسة والدولة كان له تبعات كبيرة على المجتمع الفرنسي، حيث أصبحت الكنيسة تخضع لسلطة الدولة بدلاً من أن تكون مستقلة عنها. هذا التحول في العلاقة بين الدين والدولة استمر بشكل تدريجي حتى عام 1905، عندما تم إقرار فصل كامل بين الكنيسة والدولة **في** فرنسا[2].

[1] – المرجع نفسه

[2] – المرجع نفسه

كان هذا الإجراء جزءًا من مراجعة شاملة للسلطات والامتيازات التي كانت تتمتع بها الطبقات القديمة في المجتمع الفرنسي، والتي كانت تعد بمثابة إحدى أولويات الثورة الفرنسية.

- **إعلان الدستور والجمهورية الفرنسية:** في 1791، تم إعلان الدستور الفرنسي الذي نص على قيام الملكية الدستورية .هذا الدستور أجبر الملك لويس السادس عشر على أداء اليمين الدستورية أمام الجمعية الوطنية، ومنح صلاحيات تشريعية لها. ومع ذلك، لم يسهم هذا النظام الدستوري الجديد في تشكيل نظام سياسي قوي ومتكامل، بل زاد من حالة عدم الاستقرار داخل البلاد. السبب في ذلك هو رفض الملك التصديق على العديد من القرارات الصادرة عن البرلمان، مما أدى إلى تجدد الاضطرابات الداخلية. هذه الحالة من الاضطراب السياسي أدت في نهاية المطاف إلى إعدام الملك لويس السادس عشر في 1793، مما مهد الطريق لإعلان الجمهورية الفرنسية .يعتبر البعض هذا الإعلان بمثابة قيام الجمهورية الأولى، التي استمرت حتى عام1804.
- **إلغاء القوانين الإقطاعية:** تضمنت الثورة الفرنسية إلغاء النظام الإقطاعي، الذي كان يميز الطبقات العليا (الأرستقراطية ورجال الدين) عن الطبقات الشعبية .هذا التغيير تم التأكيد عليه من خلال وثيقة حقوق الإنسان والمواطنة لعام 1789، التي سعت إلى إلغاء التمايز الاجتماعي الذي كان مبنيًا على الانتماء الطبقي والموروث الأسري. نصت الوثيقة على أن الإنسان لا يتميز عن غيره إلا بفضائله ومعارفه، ما يعني أن حقوق الأفراد لا ينبغي أن تتحدد بناء على أصولهم العائلية أو طبقتهم الاجتماعية.

- **إلغاء الحقوق الإقطاعية** :تم إلغاء الحقوق والقوانين التي كانت تمنح الأرستقراطيين ورجال الدين امتيازات خاصة، مثل حق فرض الضرائب واحتكار الأراضي.
- **التنظيم الاجتماعي الجديد** :عملت الجمعية الوطنية على القضاء على التنظيم الاجتماعي الإقطاعي، الذي كان يُفَضّل فئة معينة على حساب باقي الشعب.

**ب- تأثيرات الثورة الفرنسية على النظام السياسي الأوروبي[1]:**

[1] – المرجع نفسه

إن الآثار التي خلفتها الثورة الفرنسية كانت سابقة في التاريخ الأوروبي. فقد مهدت الطريق لظهور النظام الجمهوري في دول أوروبية أخرى، ودفعت نحو تقييد سـلطة الملك، حيث أدى هذا النظام إلى إلغاء الملكية بشكل نهائي في فرنسا. تعتبر الثورة الفرنسية تحولًا جذريًا في التاريخ السياسي الأوروبي، حيث تشكلت الجمهورية على حساب النظام الملكي المطلق، وهو ما كان له تأثير كبير على الأنظمة السياسية في أوروبا طوال القرن التاسع عشر، خصوصًا فيما يتعلق بتقليص سلطة الملوك وتعزيز فكرة الديمقراطية والحقوق الفردية.

- **استمرار النظام الإقطاعي في أوروبا:** على الرغم من التغييرات الجذرية التي طرأت في فرنسا بسبب الثورة الفرنسية، والتي تمثلت في إلغاء النظام الإقطاعي وإضعاف السلطة الدينية، فقد استمر النظام الإقطاعي في مناطق أوروبية أخرى مثل بريطانيا والنمسا والمقاطعات الألمانية، حيث ظلت الكنيسة الكاثوليكية تحتفظ بمكانتها ونفوذها. في هذه الدول، كانت الطبقات الأرستقراطية والكنيسة تسيطر على الكثير من الموارد والسلطات، في حين أن الطبقات الشعبية كانت لا تزال تعاني من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي[1].
- **التناقض بين الوضع الفرنسي والأوروبي:** كان هذا التناقض بين الوضع الثوري في فرنسا، الذي ألغى الامتيازات الإقطاعية وأضعف نفوذ الكنيسة، والأوضاع العامة في باقي الدول الأوروبية، التي استمرت فيها التقاليد الإقطاعية والنفوذ الديني، عاملاً محفزًا على ظهور محاولات أوروبية لإعادة النظام القديم في فرنسا.
- **محاولات التدخل الأوروبي وتصدير المبادئ الثورية:** إضافة إلى ذلك، نشأت مساعي أوروبية لإعادة النظام القديم في فرنسا، حيث سعت الدول الأوروبية إلى إعادة الملكية وإعادة تثبيت الأنظمة التقليدية التي كانت تمثلها الكنيسة والأرستقراطية. كان هذا من أجل منع انتشار الأفكار الثورية التي قد تهدد الأنظمة الحاكمة في أوروبا.
- من جانب آخر، كانت فرنسا تسعى لتصدير المبادئ الثورية إلى بقية الدول الأوروبية، في محاولة لنقل مفهوم الجمهورية وإلغاء النظام الإقطاعي إلى دول أخرى[2]. هذه الجهود لم تكن تقتصر على الجانب الإيديولوجي فحسب، بل تزامنت مع التدخل العسكري الفرنسي في بعض

[1] - هيربرت فيشر، المرجع السابق، ص 85.

[2] - المرجع نفسه

الدول الأوروبية، مثلما حدث في إيطاليا وألمانيا، حيث كان الهدف هو توسيع الثورة الفرنسية وإشاعتها في القارة الأوروبية.

بذلك، شكلت الثورة الفرنسية نقطة تحول هامة في التاريخ الأوروبي، ليس فقط على مستوى النظام السياسي داخل فرنسا، ولكن أيضًا من خلال التأثيرات التي أحدثتها على الأنظمة السياسية في باقي الدول الأوروبية.

## 4. المؤتمرات وتكريس التوازن الأوروبي

**أ-مؤتمر فيينا 1815:** جاء مؤتمر فيينا كنتيجة للهزائم العسكرية التي لحقت بالجيوش الفرنسية سنة 1813 بعد الانسحاب من الأراضي الروسية. غير أنه لا بد من الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين[1]:

- رغم أن المؤتمر ارتبط بسنة 1815، إلا أنه لم يكن نتيجة لمعركة واترلو، بل هو سلسلة طويلة من الاجتماعات بدأت سنة 1814 وانتهت بمعاهدة فيينا سنة 1815، والتي سبقت بأيام قليلة معركة واترلو[2].

لم يأخذ مؤتمر فيينا الشكل الحالي للمؤتمرات بلقاء قمة بين قادة الدول الأوروبية، بل على الأصح كان سلسلة من الأنشطة الدبلوماسية واللقاءات التمهيدية التي جمعت سفراء الدول الأوروبية. أدت الانتصارات العسكرية في المعارك التي قادها نابوليون ضد النمسا وهولندا، ونجاحه في السيطرة على أقاليم واسعة في إيطاليا وألمانيا، إلى تحويله إلى شخصية عسكرية كبيرة ذات تأثير سياسي واضح[3]. لذلك فقد تم الاعتماد عليه في إسقاط حكومة الجمهورية الأولى، التي تم تعويضها بنظام القناصل، وهي الصفة التي تمتع بها نابوليون بعد انقلاب سنة 1799، واستمر هذا النظام إلى غاية 1804 حيث تحول إلى الحكم الفردي، ثم إعلان الإمبراطورية الأولى في نفس السنة. وتجدر الإشارة إلى أن نابوليون اشترك في مختلف

[1] – عبد الله، علي، المرجع السابق، ص 90

[2] – هيربرت فيشر، الرجع السابق، ص 93

[3] – عمر عبد العزيز، محمد علي القوزي، المرجع السابق، ص 19

الحروب التي تلت الثورة، كقائد عسكري كبير، أو حتى كقائد عام للجيوش الفرنسية. وقد كان له في هذا الصدد إنجازات عسكرية كبيرة، غير أن تسمية الحروب النابوليونية تُطلق فقط على الحروب التي كان خلالها إمبراطوراً لفرنسا. ويتزامن ذلك مع ما يُعرف بالتحالف الثالث. وفي هذا السياق توجه نابوليون بونابارت إلى محاولة إخضاع...

وعليه توجت الحروب النابوليونية بنهاية الإمبراطورية النابوليونية وتأسيس نظام فيينا 1815، وهو نظام دولي جديد تم الاتفاق عليه في مؤتمر فيينا بهدف إعادة تنظيم أوروبا بعد الحروب. حيث تم إعادة رسم الحدود الأوروبية لتقليل نفوذ فرنسا، ومنح بريطانيا والنمسا وروسيا دورًا أكبر في النظام الدولي الجديد. كان نظام فيينا يهدف إلى إعادة توازن القوى بين الدول الكبرى في أوروبا وتثبيت الملكية الدستورية في العديد من البلدان، ما ساعد في الحفاظ على السلام النسبي في أوروبا لعقود بعد انتهاء الحروب النابوليونية.

ولقد ألغى مؤتمر ومعاهدة فيينا 1815 كل التغييرات الجغرافية والحدود السياسية التي نجمت عن الثورة الفرنسية، بما فيها الحروب النابوليونية. حيث تمت إعادة الحدود الفرنسية إلى ما كانت عليه سنة 1792. غير أن التأثيرات الفعلية لم تكن إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية في أوروبا، بل تمثلت في قيام نظام أوروبي لإدارة العلاقات بين القوى الأساسية، استمر حتى الحرب العالمية الأولى. ويُمكن تلخيص **العناصر الأساسية لنظام فيينا 1815** في[1]:

- تكريس توازن القوى من خلال نظام الاتفاق (أو الوفاق) الأوروبي، اعتمادًا على سياسة الأحلاف التي حاولت الدول الأوروبية المنتصرة في الحروب النابوليونية جعلها أحلافًا دائمة. وفي هذا الصدد، كان الحلف الأول قد عُرف باسم الحلف المقدس سنة 1815، والذي سبق تشكيل التحالف الرباعي في نفس السنة، بانضمام بريطانيا وتغيير التسمية، حيث اعتبرت بريطانيا أنه من غير الممكن خلط الاعتبارات السياسية بالدينية[2].

[1] – لياس نايت قاسي ومليكة بلقاضي، "نظام توازن القوى في أوربا بعد مؤتمر وستفاليا 1648"، *مجلة الباحث*، م 13، ع 01 (2021)، ص 12.

[2] – المرجع نفسه

- وضـــع نظام أوروبي لإدارة العلاقات الدولية، يُمكن تســميته بنظام المؤتمرات، حيث توجهت الدول الأوروبية لعقد سلسلة من المؤتمرات فيما بينها، من أجل منع تحول المسائل الخلافية إلى حروب جديدة. ومن الأمثلة على ذلك مؤتمر برلين 1848 الذي حاولت من خلاله الدول الأوروبية تسوية الخلافات حول مناطق النفوذ في آسيا وأفريقيا.

لم تمنع معاهدة فيينا، أو نظام الاتفاق الأوروبي، ولا حتى المؤتمرات، من تجدد الحروب بين الدول الأوروبية، ومنها حروب الوحدة الألمانية والإيطالية. وفي مقابل ذلك، فقد كرس الأمر إضـــافيًا الواقع الأوروبي الذي مهدت له معاهدة ويســتفاليا 1648، ليســتمر هذا الوضـــع قرنًا كاملاً حتى 1914، باندلاع الحرب العالمية الأولى التي أدت إلى تغيير جذري في النظام الأوروبي، الذي بدأ في الاندماج ضـمن ما يُعرف بالنظام الدولي، بعد زوال المركزية الأوروبية، بتوسـيع نطاق العلاقات الدولية لتشـمل أقاليم من خارج القارة الأوروبية[1].

**ب-معاهدة الحلف المقدس في 24 سبتمبر 1815:**

> **التحالف المقدس** (و يسـمى أيضـاً التحالف الكبير) كان تحالفاً بين روسـيا والنمسـا وبروسـيا بطلب من القيصـر ألكسـندر الأول من روسـيا ووقعتها القوى الثلاث في باريس يوم 26 سبتمبر/ أيلول 1815

في ظل الخوف من تجدد الثورة وللحد من انتشـار المبادئ الحرة وضـمان اسـتمرارية النظم القديمة التي أُعيدت إلى الحكم في أوروبا، رأت الدول الكبرى ضـرورة اتخاذ تدابير لضـمان اسـتقرار الوضـع الذي أسفر عنه مؤتمر فيينا. وكان أبرز هذه التدابير هو التحالف المقدس، حيث طرح قيصـر روسيا، ألكسـندر الأول (1777-1825)، مشـروعًا للسـلام يُعرف باسم "الحلف المقدس"[2]. في هذا المشـروع،

---

[1] -Henry Kissinger, A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812–1822 (Boston: Houghton Mifflin, 1957).

[2] -Paul W. Schroeder, The Transformation of European Politics, 1763–1848 (Oxford: Clarendon Press, 1994). P 450

دعا إلى إقامة تحالف دولي أوروبي ينظم العلاقات بين دول القارة وفقًا للمبادئ المسيحية. وقد برر القيصر دعوته هذه بأن دول أوروبا وشعوبها تدين بأغلبها بالديانة المسيحية، وبالتالي فإنه من واجب هذه الدول أن تلتزم في علاقاتها ببعضها البعض بتعاليم المحبة والسلام والتسامح التي دعا إليها السيد المسيح. وبعبارة أخرى، كان يقصد إنشاء رابطة جديدة بين دول أوروبا تقوم على المحبة والعدل والسلام، لتحل محل التحالفات السياسية والاتفاقيات العسكرية والمصالح المتبادلة التي كانت تشكل أساس العلاقات بين الدول[1]. كما كان يريد أن يجعل من المسيحية الأساس الذي يستند إليه القانون الدولي، بحيث تتعهد جميع الدول الأوروبية بالالتزام بهذه المبادئ في حل خلافاتها وتنظيم علاقاتها.

ولضمان تنفيذ الهدف الرئيسي من الحلف المقترح، اعتبر القيصر الروسي أن الملوك الموقعين عليه يجب أن يعتبروا أنفسهم مكلفين من العناية الإلهية بالدفاع عن السلام والنظام العام. كما أن الأنظمة الاجتماعية القائمة والفروق بين الطبقات تُعتبر من صنع الخالق عز وجل، لذا فإن الملوك المتحالفين يلتزمون أيضًا بالحفاظ عليها والدفاع عنها[2]. وبذلك، ربط القيصر الروسي بين السلام الأوروبي والحفاظ على النظم التقليدية القائمة، وأقام ضمانة أوروبية عامة لاستمرارها، تستمد حيويتها وروحها من رسالة السيد المسيح. لكن في هذا الطرح، يظهر التناقض والغموض في موقف القيصر، حيث حاول التوفيق بين المحبة المسيحية وبين استمرار النظم التقليدية التي تتسم بالرجعية والتخلف والظلم.

غير أن فكرة التحالف المقدس لم تكن في الواقع سوى تعبير عن رغبة دفينة في القضاء على أي محاولة ديمقراطية أو جمهورية أو تحررية قد تظهر في المستقبل في أوروبا والعالم. منذ البداية، كانت هذه الفكرة تبدو خيالية وغير عملية ومتعارضة بشكل واضح مع تطلعات شعوب أوروبا. بالإضافة إلى ذلك، فإن ظهور هذه الفكرة عن القيصر الروسي، المعروف برجعيته وطموحاته التوسعية التي لا تتوافق بأي حال مع تعاليم المسيحية، جعل الشكوك تحوم حول الغاية الحقيقية من الدعوة لهذا التحالف. لقد رفض وزير الخارجية البريطاني منذ البداية فكرة هذا التحالف الديني، لأنه من خلال

[1] -ibid

[2] - ibid

واقعيته وفهمه العميق للتغيرات الجذرية التي أحدثتها الثورة الفرنسية في ضمائر الأوروبيين، أدرك أن هذا التحالف لن يكون قادرًا على التعامل مع أوضاع أوروبا بعد عام 1811. وبالإضافة إلى ذلك، كان الوزير البريطاني يعرف جيدًا أفكار القيصر التوسعية ورغبته في السيطرة على أوروبا وفرض هيمنته على سياساتها، مما جعله يدرك أن القيصر سيكون أقل القادة القادرين على الالتزام بأوامر المسيحية ومبادئها. لذا، رفضت إنجلترا الانضمام إلى هذا التحالف، مستندة إلى أن دستورها يمنع الملك من اتخاذ مثل هذا القرار. وبالتالي، فقد فقدت إنجلترا فرصة كبيرة لضمان تأثير قوي في أوروبا. أما النمسا، التي كان يترأسها في ذلك الوقت الزعيم الرجعي مترنيخ، والتي كانت تسعى للمحافظة على

**مترنيخ:** الأمير كليمنس فينزل مترنيش بالألمانية Klemens Wenzel Nepomuk Lothar von Metternich 1773 - 1859 سياسي ورجل دولة نمساوي ومن أهم شخصيات القرن التاسع عشر . ينسب إليه وضع قواعد العمل السياسي التي سارت عليها القوى الكبرى في أوروبا طوال الأربعين عاما التي أعقبت هزيمة نابليون بونابرت .شكّلت مبادئ مترنيش، والتي تبلورت خلال مفاوضات مؤتمر فيينا، مجرى الأحداث السياسية الأوروبية الأساسية. يعتبر البعض مترنيش خير من طبق مبادئ الميكيافيللية السياسية بصورتها الكلاسيكية

النظم القديمة، فقد بادرت بالموافقة على الاقتراح الروسي. كما وافق عليه ملك بروسيا، ربما بدافع الرغبة في إرضاء القيصر الروسي أكثر من قناعة حقيقية بجدوى التحالف. وفي 24 سبتمبر 1815، وقعت الدول الكبرى الثلاث على معاهدة التحالف المقدس، ولم تلبث فرنسا أن انضمت إلى هذا التحالف رغبة منها في إظهار تمسكها بالنظم التقليدية وبُعدها عن أي فكر ثوري جديد، مما أدى إلى خروجها من عزلتها السياسية. كما انضم ملك هولندا أيضًا إلى التحالف[1].

في الواقع، تمكن التحالف المقدس بفضل قبضة مترنيخ القوية التي ستستمر لفترة طويلة من خنق الحياة الفكرية في ألمانيا، التي كانت غنية بالأفكار الثورية الداعية للتغيير منذ عام 1811. كما تمكن من قمع الحركات التي كانت تدعو إلى إعادة الدساتير الحرة في إيطاليا كما كانت في زمن الفرنسيين، وكذلك خنق الدعوات الوحدوية في كل من إيطاليا وألمانيا. وفي إسبانيا، قدم التحالف المقدس دعمًا قويًا لنظامها الملكي الذي كان غارقًا في الرجعية والاستبداد والتخلف. ومع ذلك، لم يكن لهذا التحالف أي قيمة عملية، بل بقي مجرد وثيقة دون قدرة على تحقيق السلام والأمن في أوروبا[2].

[1] -ibid

[2] - Mark Jarrett, The Congress of Vienna and Its Legacy (London: I.B. Tauris, [n.d.])

### ج- معاهدة باريس الثانية (22 نوفمبر 1815):

تعد معاهدة باريس الموقعة بين دول الحلفاء الأربعة (إنجلترا، روسيا، بروسيا، النمسا) وفرنسا في 21 نوفمبر 1815 من المعاهدات البارزة التي غيرت مجريات التاريخ الأوروبي، وذلك بفضل العديد من العوامل. من أبرز هذه العوامل إعادة رسم الخريطة الأوروبية والفرنسية على حد سواء. ومن الناحية الشكلية والمحتوى، كانت المعاهدة محفلًا دبلوماسيًا وافقت عليه معظم الدول الأوروبية. تضافرت جهود الدول المتحالفة التي انتصرت في الحروب ضد نابوليون بونابارت، وقررت حماية أوروبا من تداعيات تهديدات النظام الثوري الذي أقامه نابوليون في فرنسا[1]. الدول المتحالفة الأربع وملك فرنسا لويس الثامن عشر كانت لديها رغبة ثابتة في إعادة الشرعية وتطوير دستور جديد لتوطيد نظام حكم سليم في فرنسا، بالإضافة إلى تصحيح العلاقات الفرنسية مع جيرانها على أساس الثقة المتبادلة، بعدما أثار النظام النابليوني الريبة لدى الدول المجاورة.

وبناءً على ذلك، اقتنعت الدول المتحالفة بأن الهدف لن يتحقق إلا من خلال تسوية شاملة تضمن إعادة فرنسا إلى وضعها السابق، من خلال استعادة الشرعية والنظام، بالإضافة إلى ضمان عدم عودة نابوليون إلى السلطة. أخذت الدول المتحالفة في اعتبارها الاتفاق مع ملك فرنسا لتحقيق هذه الأهداف، مع التأكيد على أن التعويضات المستحقة على فرنسا ينبغي ألا تشمل جميع أراضيها أو أموالها، بحيث لا تمس المصالح الفرنسية الأساسية[2]. وكان من المناسب جمع هذين الاتجاهين بما يضمن عدم وجود عوائق قد تعيق التنفيذ في المستقبل.

## ثانيا: العلاقات الدولية من مؤتمر فيينا 1815 إلى الحرب العالمية الأولى

معاهدة فيينا لعام 1815 هي نتيجة "مؤتمر فيينا" الذي عقد في الفترة من عام 1814 إلى 1815، بهدف إعادة تشكيل أوروبا بعد الحروب النابليونية 3]، .[4وقد أعادت رسم الخريطة السياسية للقارة، وأنشأت توازنًا جديدًا في القوى، وأرست نظامًا للحفاظ على السلام والاستقرار

[1] - عبد العزيز نوار، **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، دار الفكر العربي، القاهرة.

[2] - Paul W. Schroeder, opcit.

مثّل مؤتمر ومعاهدة فيينا 1815 بداية الطريق نحو الحرب العالمية الأولى 1914، بسبب الإبقاء على النمط القائم على التفاعل الدولي منذ 1648، والذي تميز باستمرار اللجوء للقوة العسكرية لتسوية الخلافات الثناية أو الجماعية، حيث لم تتضمن التسويات المتضمنة في مؤتمر فيينا، أي تنظيم دولي بين حكومي أو فوق وطني، لمنع تحول الخلافات إلى نزاعات مسلحة، ولعل هذا الوضع يرجع إلى أن المؤتمر انعقد في جلساته النهائية قبل انتهاء الحروب النابوليونية (1802-1815)[1]. لذلك، فقد تولت القوى الأوروبية الأساسية مسؤولية الحفاظ على توازن القوى السائد منذ 1648، من خلال شبكة من الأحلاف العسكرية غير المستقرة/غير الدائمة، وعليه سيتم في هذا المحور التطرق إلى تطور العلاقات الدولية خلال الفترة الممتدة من 1815 إلى اندلاع الحرب العالمية الأولى، مروراً عبر مرحلة الوفاق الأوروبي. وسيتم تقسم هذا المسار، عبر مجموعة من المواضيع الجزية، نوردها وفق الترتيب التالي[2]:

**1.الوفاق الأوروبي .**

**2. انبعاث النزعة القومية ورفض نظام فيينا.**

**3.العلاقات الدولية قبل الحرب العالمية الأولى.**

**أولاً: نظام الوفاق الأوروبي:**

يعرف نظام الوفاق الأوروبي على أنه نظام دولي أوروبي، قائم على الاتفاق بين القوى الأساسية، على الاحترام الصارم لمجموعة من المبادئ، التي تُنظم العلاقات القائمة فيما بين هذه القوى، وبشكل عام العلاقات الدولية الأوروبية. حيث تركزت الاهتمامات الأساسية للقوى الأوروبية حول:[3]

- المحاولات الفردية للهيمنة القارية، والتي يمكن أن تكون بنفس الأسلوب والنتاج، المتضمنة في تجربة مرحلة الحروب النابوليونية.

---

[1] - عبد الرحمن الرافعي، الثورات الأوروبية في القرن التاسع عشر )القاهرة: دار المعارف، [دون تاريخ].(

[2] - المرجع نفسه

[3] -Paul W. Schroeder, opcit

– انتشار المبادئ الثورية الراديكالية، التي يُمكن أن تنشأ عن التأثر بمبادئ الثورة الفرنسية، وتشكل تهديداً للأنظمة السياسية القامة في أوروبا. وهي الحالة التي ظهرت بعد نجاح الثورة في فرنسا، حيث توجهت الحركات القومية الأوروبية، بدفع من هذه المبادئ، وسياسات نابوليون بونابارت، إلى الإعلان عن تغييرات ثورية في أنظمة الحكم في كل من هولندا وبلجيكا...إلخ.

**1. المبادئ الأساسية لنظام الوفاق الأوروبي :**

تم إقرار نظام فيينا أو الوفاق الأوروبي، من خلال السلوكات والأعراف الدولية، التي أقرتها الدول الأوروبية الكبرى، بعد نهاية الحروب النابوليونية، والهزيمة الفرنسية في الصراع الدولي، فضمن هذا النظام، اعتمدت الدول الأوروبية الكبرى، على وسيلتين متعارضتين من حيث المبدأ، لكنهما عمليا تتميزان بالتكامل والتجانس. حيث تحمل الأولى طابعا دبلوماسيا، وتتمثل في المؤتمرات الأوروبية، بينما تحمل الثانية طابعا عسكريا، وتتمثل في الأحلاف العسكرية، التي تأسست منذ الحلف المقدس. وبشكل عام تتمثل المبادئ الأساسية لنظام الوفاق الأوروبي في:[1]

– تكفل القوى الأساسية في أوروبا بحفظ الوضع القام في القارة الأوروبية، استناداً إلى الموقع الذي احتلته بعد انتصاراتها المحققة سنة1815، حيث يتم إقرار التوازن الذي تأسس بموجب مؤتمر فيينا، بناءً على المباد التي تقررها هذه القوى.

– تعمل القوى الأساسية على التصدي جماعيا لكل محاولة انفرادية لتغيير النظام الدولي، أي أن كل تغييرات أو تسويات محتملة، لا يجب ان تكون ذات طابع انفرادي أو حتى ثناي، بل يجب أن تكون جماعية، بالتشاور مع كل القوى الأساسية.

– إقرار آلية المؤتمرات الأوروبية كوسيلة لحل الإشكالات السياسية، التي يُمكن أن تنشأ بين الدول الأوروبية، والتي تعكس مسؤوليات هذه الدول في الحفاظ على الوضع القام، فعلى سبيل المثال تمت تسوية المسألة الفرنسية، بطريقة اختلفت جذريا عن الأسلوب المتبع سنة 1814، حيث تم استبدال القوة العسكرية بالمؤتمر الذي شمل القوى الأوروبية المنتصرة، وعليه فقد كان من مقررات مؤتمر أكس

[1] - عبد الرحمن الرافعي، المرجع السابق، ص 78

لاشابيل سنة 1818 تسوية تلتزم بموجبها القوى المنتصرة بسحب قواتها من الأراضي الفرنسية، مقابل التزام هذه الأخيرة بدفع التعويضات دفعة واحدة[1].

– منع القوى الثورية من تشكيل تهديد للنموذج القام للتنظيم السياسي، من خلال الامتناع عن دعم أي من هذه الحركات، أو الاعتراف بها كأمر واقع على الساحة الأوروبية. حيث أن ذلك من شأنه زيادة عدد القوى الأوروبية، وبالتالي تهديد التوازن القام بين القوى الأساسية المهيمنة على النظام.

في الأخير تعني هذه المبادئ أن أيًّا من الدول الأوروبية، لم تكن قادرة بشكل منفرد على تغيير الخريطة السياسية الأوروبية، دون أن تتعرض لمخاطر المواجهة مع البقية، لذلك فقد شكلت مرحلة الوفاق الأوروبي، حالة من الاستقرار النسبي في العلاقات الأوروبية، استمرت إلى غاية المراحل السابقة للحرب العالمية الأولى.

## 2. المراحل الأساسية لنظام الوفاق الأوروبي:

أقر نظام التوازن أو الوفاق الأوروبي آلية الأحلاف العسكرية والمؤتمرات، كوسيلة لإدارة العلاقات الأوروبية، وهو ما أدى إلى تكريس نمط معين في التفاعلات الأوروبية. ويتمثل ذلك في السعي الجماعي لمقاومة التغيير، وبذلك فقد تشكلت حالة من الردع في العلاقات الأوروبية، تظهر من خلال الامتناع عن الإخلال بالتوازن القام، بسبب المخاوف من رد فعل القوى الأخرى[2]. وعليه يُمكن تقسم مسار تطور نظام الوفاق الأوروبي، إلى مرحلتين مختلفتين من حيث استقرار نمط التفاعلات، عرفت الأولى حالة من الاستقرار النسبي، لم تستمر بشكلها القام خلال المرحلة الثانية.

### – المرحلة الأولى: من 1815 الى حرب القرم:

تم خلال هذه المرحلة التأسيس للتحالف المقدس، والذي وإن كان قاما من حيث الإعلان الروسي النمساوي، على القيم المسيحية، إلا أنه كان موجها بالأساس، لمواجهة مخاطر النهضة العسكرية الفرنسية. لذلك فقد تم تغييره بسهولة نسبية إلى التحالف الرباعي، بعد انضمام بريطانيا بعد شهرين من قيام التحالف المقدس، وحتى في حالة التدخل من أجل الحفاظ على المباد الأساسية للنظام، لا يكون

[1] - المرجع نفسه

[2] - Henry Kissinger, Diplomacy (New York: Simon & Schuster, 1994), 81–105

ذلك إلا بغطاء جماعي، وهو ما أقره مؤتمر أكس لاشـــابيل، والذي تم من خلاله التوفيق بين موقفين متناقضين[1]:

الموقف البريطاني: يعتبر أن التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول، من أجل قمع أية حركة ثورية تهدد النظام السياسي القام، وتمارس نفس تأثيرات الثورة الفرنسية، قد يزيد من مخاطر توجه دولة إلى الهيمنة على النظام الأوروبي، على حساب بقية الدول.

**الموقف النمســـاوي**: يقوم نظام الوفاق الأوروبي على منع أية حركة ثورية، من تهديد النظام القام، وبالتالي فإن التدخل الذي تُمارســة أيا من القوى الأوروبية، يتماشــى مع القواعد المقررة وفق نظام فيينا 1815 ، كضمانة لعدم توجه أيّ من القوى الثورية لتكرار نموذج الحروب النابوليونية[2].

لذلك، فقد توجهت القوى الأوروبية، نحو اعتماد آلية المؤتمرات، لإخطار بقية الدول برغبة إحدى القوى في التدخل في شأن سياسي داخلي، وهو ما سيتم عرضه للمناقشة والمداولة، من طرف بقية الدول الأعضـــاء في الحلف الرباعي، وعليه فقد تم احتواء الخلاف بين القوى الأوروبية، وضــمان اســتمرار التحالف الأوروبي لفترة زمنية أطول، دون تأثير عميق من الخلافات حول القضـــايا المختلفة[3]. رغم ذلك، فقد كان هذا الاختلاف أساسا لتوجه التحالف الأوروبي نحو التفكك، حيث أقرت الدول الأوروبية مبدأ إعادة الوضـــع القام قبل الثورات، وهو ما يعني تهديداً للمصـــالح البريطانية، في المســـتعمرات الإسبانية السابقة في القارة الأمريكية. توجهت هذه الأوضاع إلى التغير، بعد ثورة 1848 في فرنسا، والتي أدت إلى قيام الإمبراطورية الثانية، تحت حكم نابوليون الثالث، وقد استبقت فرنسا ذلك، بإعلانها الالتزام بالقواعد المتضـــمنة في نظام فيينا 1815، لمنع تدخل الدول الأوروبية الأخرى، من أجل قمع التغيير الذي أحدثته الثورة، إضافةً إلى ذلك فقد حدثت تغييرات سياسية في النمسا، أدت إلى استقالة المستشار ميترنيخ.

**-المرحلة الثانية: من حرب القرم إلى الحرب العالمية الأولى 1914**

---

[1] - Paul W. Schroeder, The Transformation of European Politics, 1763–1848 (Oxford: Oxford University Press, 1994),pp 581–624.

[2] - Henry Kissinger,opcit,pp 81–105

[3]– محمد حميد الله، تاريخ العلاقات الدولية (القاهرة: دار المعارف، 1990)، ص 233–252

كما سبقت الإشارة إليه، نشأ نظام الوفاق الأوروبي، على أساس امتناع أي من دول الحلف الرباعي، عن القيام أي سلوك سياسي أو عسكري، يؤدي إلى تغير جذري في الخريطة الجيوسياسية الأوروبية. فقد قاوم هذا النظام مختلف التغييرات، إلى غاية بداية التوجه الانفرادي نحو الإخلال بالتوازن القام، من بعض الدول من داخل النواة الصلبة للنظام، أي من أعضاء التحالف الرباعي[1]. توجهت بريطانيا كقوة أساسية في النظام الأوروبي، إلى ضمان استمرار بقاء الإمبراطورية العثمانية، ومنع وقوع ممتلكاتها تحت سيطرة قوة أوروبية بشكل منفرد، وهو ما يعني نهاية التوازن في أوروبا، والوقوع تحت الهيمنة الكاملة لأي دولة تستولي على مجال النفوذ العثماني في أوروبا، وقد تصادف ذلك مع مساعي روسية للحصول على امتيازات أكبر، كغطاء من أجل استغلال الضعف العثماني، من أجل تحقيق الأهداف الروسية للوصول إلى منطقة المتوسط والمياه الدافة.

وعليه، فقد بدأت سلسلة من الأحداث سنة 1852، انطلاقا من المطالب بمنح امتيازات للطافة الأرثودوكسية، على حساب الطواف المسيحية الأخرى (خاصة الكاثوليكية) ، في الأراضي المقدسة، إضافةً إلى الحصول على حق حماية الأورثوذوكس المتواجدين على الأراضي العثمانية، وهو ما يسمح لها بالتدخل عسكريا داخل الدولة العثمانية، وقد أدى رفض السلطان العثماني للمطلب الأخير، إلى إعلان روسيا الحرب، وقيامها بالاستيلاء على مجموعة من الأقاليم العثمانية في أوروبا[2]. وكرد فعل على هذا السلوك الروسي، تم لدوافع مختلفة اللجوء إلى قواعد نظام فيينا، لمواجهة المحاولة الروسية لتغيير النظام لصالحها، وقد تم ذلك من طرف بقية أعضاء التحالف الرباعي) بريطانيا، النمسا، وبروسيا) ، زيادة على التدخل الفرنسي.

رغم اشتراك الدول الأوروبية في التدخل، إلا أنها اختلفت من حيث دوافع القرار، فعلى سبيل المثال استهدفت بريطانيا الإبقاء على الوضع القام منذ 1815، إلا أن فرنسا استهدفت استمرار حقها في إدارة الشؤون الدينية المسيحية في الأراضي المقدسة، وكذلك العودة إلى الساحة الأوروبية كقوة مساوية لبقية الحلفاء.

[1] – المرجع نفسه

[2] – محمد حميد الله، المرجع السابق، ص 233–252

بتأثير من حرب القرم، تغيرت موازين القوى نسبيا في أوروبا، حيث تصاعدت القوة البروسية، على حساب القوى القارية الأخرى (النمسا، فرنسا بشكل خاص)[1]. وعليه، فقد دخلت القارة الأوروبية، في مسارات جديدة من العلاقات الدولية، دارت حول قيام الحركات القومية الأوروبية بتوحيد الأقاليم على أساس إثني أو قومي، ومن أهم الأمثلة على ذلك حركة الوحدة في ألمانيا، وإيطاليا.

**ثانياً: انبعاث النزعة القومية ورفض نظام فيينا:**

لم يكن ممكنا أمام الحركات الثورية والقومية، إحداث تغييرات جذرية لوضعها ضمن الساحة الأوروبية، خلال الفترة ما بين 1815 إلى غاية نهاية حرب القرم[2]1956. غير أن ضعف بعض القوى الأوروبية، مثل روسيا والنمسا، وتصاعد قوى بعض الدول والإمارات الأخرى مثل بروسيا وبيدمونت، أدى إلى تصاعد الحركات القومية، وتبنيها سياسات تستهدف تحقيق وحدتها القومية، سواءً من خلال السعي إلى نيل وتدعيم الاستقلال الوطني، او من خلال توحيد الإمارات على أساس قومي، وهو ما سنستعرضه من خلال نموذجي الوحدة الإيطالية والألمانية[3].

**1. بداية ظهور النزعة القومية في أوروبا:**

أدت التحولات التي عرفتها أوروبا بعد مؤتمر فيينا، إلى ظهور النزعة القومية لدى الشعوب الخاضعة إلى الهيمنة، وبالتالي المقسمة بين مجموعة القوى الأوروبية الأساسية، وبشكل خاص فرنسا والنمسا، حيث توجهت هذه الأخيرة مثلاً، إلى فرض الرقابة الصارمة على الصحف الألمانية، من أجل السيطرة على الأفكار القومية في المقاطعات الألمانية الخاضعة لهيمنتها، وقد استفادت هذه الحركات من الضعف، الذي عرفه نظام فيينا من أجل التوجه نحو تحقيق الأهداف القومية، حيث تميز الوضع الدولي في تلك المرحلة بـ[4]:

---

[1] - سعد حقي توفيق، تاريخ العلاقات الدولية: من الدولة المدينة إلى الدولة القطب (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 2004)، ص 211–230.

[2] - محمد حميد الله، المرجع السابق ص 233–252

[3] -Jeremy Black, Europe: A History (London: Routledge, 1996), 243–260.

[4] - سعد حقي توفيق، المرجع السابق

– التحولات السياسية التي عرفتها فرنسا، بعد ثورة 1848، والتوجه نحو إعلان الإمبراطورية الثانية بقيادة لويس نابوليون بونابارت (نابوليون الثالث.)

– التحولات السياسية الداخلية التي عرفتها النمسا، من خلال حالة عدم الاستقرار بسبب رفض سياسات ميترنيخ، الأمر الذي أجبر هذا الأخير على الاستقالة ومغادرة النمسا.

– عدم الثقة التي ميزت العلاقات بين أطراف التحالف الرباعي، خاصة بين النمسا وبريطانيا.

وقد شهدت هذه المرحلة العديد من المحاولات، من أجل التخلص من الهيمنة الخارجية، وتشكيل دول قومية متحررة من قيود نظام فيينا، ومن أهم المحاولات، نجد محاولة تأسيس الاتحاد السلافي في المجر، والذي يجمع كل الشعوب السلافية في المنطقة، والتحرر من السيطرة النمساوية سنة 1849، وهي المحاولة التي تم قمعها من طرف النمساويين بالتحالف مع روسيا[1].

وبشكل عام، توجهت القوى الأساسية الأوروبية، إلى معارضة الحركات القومية في أوروبا، على اعتبار أنها ستؤدي إلى اختلال التوازن، بسبب الضعف الذي ستتسبب فيه هذه الحركات للقوة النمساوية، وبالتالي فتح المجال أمام الطموحات الروسية للهيمنة على أوروبا[2]. أما الفرنسيون فقد تبنوا نفس الموقف البريطاني، خوفا رد فعل دول الحلف الرباعي، وبالتالي عدم الاعتراف بالوضع السياسي الناتج عن ثورة 1848.

لم يتوقف الموقف السلبي من الحركات القومية، على دول الحلف الرباعي فحسب، بل شمل حتى تلك الحركات في حد ذاتها. فقد تميزت العلاقات بينها بشكل عام، بعدم الثقة والخوف من استبدال الهيمنة النمساوية، بهيمنة مملكة أوروبية أخرى من نفس القومية، فالإمارات الألمانية كانت تخشى من استبدال الهيمنة النمساوية بالهيمنة البروسية، ونفس الشيء بالنسبة للإمارات الإيطالية، التي كانت تخشى من تحول السياسة الوحدوية لسردينيا (أو مملكة بيدمونت)، إلى سياسة للهيمنة لا تختلف كثيراً عن النمسا[3].

[1] -Henry Kissinger ,OPCIT pp. 81–105

[2]- محمد الأحمري، النظام الدولي: دراسة في الأصول والنظريات (الرياض: مكتبة العبيكان، 2001)، ص 145–160

[3] – المرجع نفسه

انطلاقا من ذلك فقد عرفت بعض الحركات القومية، نجاحا في تشـــكيل الدولة القومية منذ ســـنة 1830، على غرار بلجيكا التي تخلصت من السيطرة الفرنسية. غير أنها من الحالات النادرة للحركات القومية، التي عرفت نجاحا في تحقيق أهدافها، لذلك فقد بقيت الحالات الأبرز في وســـط أوروبا، مثل ألمانيا، ومنطقة البلقان، وحتى إيطاليا، مؤجلة إلى مراحل لاحقة، حيث كان النموذج الإيطالي والألماني أبرز الأمثلة على المســـارات الطويلة لتشـــكيل الدولة القومية، من خلال شـــبكة معقدة من التحالفات والحسابات السياسية[1].

**2. الوحدة القومية في إيطاليا وألمانيا:**

تشـــترك الحالتان الإيطالية والألمانية، في وضـــع الانقســـام الذي عرفتاه منذ فترات زمنية طويلة، والذي تعزز منذ نهاية الحروب الدينية. كما تشـتركان أيضـا في المحاولات المتكررة، لإعادة بناء الدولة القومية في كل من ألمانيا وإيطاليا، حيث كان من الضـــــروري التأقلم مع النظام الدولي القام، وانتظار الفرص الملامة لتحقيق الوحدة القومية، ورغم التشـــــابه بين الحالتين، إلا أنهما تختلفان من حيث قوة وحضـــور النزعة القومية في الســـياســـات الوطنية، حيث يظهر التوجه نحو تحقيق الوحدة في الحالة الألمانية أكثر منه في الحالة الإيطالية، فقد تميزت ســـياســـات الإمارات الألمانية، بتوجه جماعي نحو إعادة التوحيد، من خلال مجموعة من السياسـات والإجراءات المشـتركة، على رأسـها الاتحاد الجمركي المعروف باتحاد الزولفرين ســـنة 1834، والمســـاعي البروســـية لتحول الاتحاد الجرماني، إلى تحالف عسكري سنة 1845[2].

في المقابل، تميزت التجربة الإيطالية، بسيطرة النزعة القومية على التوجهات السياسية في عدد أقل من الإمارات، على راســـها مملكة ســـردينيا (بيدمونت.) ورغم تأييد التوجه الوحدوي لدى الكثير من الممالك الإيطالية، إلا أنها كانت كرد فعل على السـيطرة الأجنبية النمسـاوية والفرنسـية بشـكل خاص، أكثر من كونها توجها وحدويا خالصـــا وجماعيا. لذلك فقد أخذت مســـألة الوحدة في إيطاليا مســـارات

[1]– محمد حسين طلعت، العلاقات الدولية: دراسة تاريخية ونظرية (القاهرة: دار النهضة العربية، 2005)، ص 189–192.

[2] - سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص.ص 231–233.

مختلفة نسبيا مقارنة مع ألمانيا، حيث كان من الضروري إحداث تغييرات سياسية داخلية، بالموازاة مع التغييرات التي شهدتها العلاقات الخارجية للممالك الإيطالية[1].

- **مسار الوحدة الإيطالية:** مثلت مساعي الوحدة في إيطاليا، أحد أهم عناصر سياسات مملكة سردينيا، والتي قادها ريس الحكومة كافور ( C. Cavour (1810-1861 إضافة إلى الجهود التي بذلها جوسيبي غاريبالدي G. Garibaldi (1807-1882 )، زعيم حركة إيطاليا الفتاة. وقد أخذت الوحدة الإيطالية مسارين مختلفين، قام الأول على اعتماد أسلوب المواجهة المباشرة مع القوى المهيمنة على إيطاليا، في حين قام الثاني بالمواجهة غير المباشرة، واستغلال العوامل والظروف الدولية[2]. فتوجهت مملكة سردينيا إلى المواجهة المباشرة مع النمسا، حيث نشبت ما يُعرف بحرب الاستقلال الأولى، سنة 1848 والتي انتهت بهزيمة الجيوش الإيطالية سنة 1849، رغم الانتصارات الأولية التي حققتها على حساب النمسا. وقد فشل هذا المسار في تحقيق الأهداف الوحدوية الإيطالية، بسبب التفاوت في القوة العسكرية بين النمسا ومملكة سردينيا، وكذلك عدم تماسك الجبهة الداخلية الإيطالية، بسبب اختلاف أنظمة الحكم، والمواقف الداخلية من الوحدة تحت قيادة سردينيا.

أما المسار الثاني، فقد اعتمد على المواجهة غير المباشرة، من خلال إجراء حسابات سياسية، وصلت إلى حد "المقامرة"، من خلال المشاركة في حروب وتحالفات خارجية، على رأسها مشاركة مملكة سردينيا إلى جانب الحلفاء في حرب القرم(1853-1856)، في مسعى لنيل موافقة دول التحالف الرباعي، على توحيد إيطاليا تحت قيادة مملكة سردينيا، وهو المسعى الذي انتهى بالفشل بسبب المعارضة النمساوية الفرنسية[3].

رغم ذلك فقد توصلت سردينيا إلى اتفاقيات سرية مع فرنسا، من أجل إقامة تحالف ضد النمسا، يقوم على تنازل سردينيا عن بعض المناطق لصالح فرنسا، مقابل تدخلها في الحرب

---

[1]- محمد الأحمري، المرجع السابق، ص. 161-165.

[2]- محمد حسين طلعت، المرجع السابق، ص 206-210.

[3]- محمد الأحمري، المرجع السابق، ص ص 161-166.

ضد النمسا. وقد قامت على هذا الأساس مواجهة عسكرية سنة 1959، عُرفت باسم حرب الاستقلال الإيطالية الثانية، والتي قامت خلالها فرنسا بالتدخل العسكري، ضد النمساويين إلى جانب مملكة ســـردينيا. غير أن الفرنســـيين توجهوا نحو إنهاء الحرب قبل تحقيقها لأهدافها، بسبب حسابات فرنسية منفردة، والتي تخوفت من اتساع مجال النفوذ البروسي[1].

رغم عدم تحقيق كل الأهداف الإيطالية من هذه الحرب، إلا أن مملكة سـردينيا حصـلت على تنازلات عديدة، من النمسا عبر فرنسا، حيث تم الحصول على العديد من المناطق الإيطالية، عبر ضمها أولاً إلى فرنسا بموجب الاتفاق الفرنسي النمساوي، ثم تنازلت عنها فرنسا لصالح سردينيا، وفق بنود الاتفاق السري بين الدولتين، غير ان هذه الانتصارات المحدودة، لم تُنهي المسألة الإيطالية بشكل نهاي، حيث كان من الضروري تكرار المواجهة العسكرية مع النمسا، وقد تمثل ذلك في حرب الاستقلال الثالثة سنة 1866 ، حيث تحالفت سردينيا مع بروسيا، التي بادرت بإعلان الحرب على الإمارات الألمانية الواقعة تحت الهيمنة النمســـاوية، وبالتالي فقد تم إعلان الحرب على النمسا، هو نفس الموقف الذي اتخذته مملكة سردينيا، والملاحظ أن القوات الإيطالية المشاركة، لم تحقق انتصارات عسكرية على النمسا، باستثناء النصر الوحيد الذي حققته قوات غير نظامية[2]. رغم ذلك فقد تضـــمنت الحرب تنازلاً نمســـاويا على آخر المناطق الإيطالية لصالح فرنسا، لضمان عدم دخولها في الحرب إلى جانب بروسيا، وبموجب الاتفاق السابق تنازلت فرنسا عن إمارة البندقية، لصالح مملكة سردينيا، على أن يتم ضمها إلى هذه الأخيرة بموجب استفتاء شعبي.

انطلاقا من ذلك، فقد تم توحيد إيطاليا تحت سيطرة فيتكتور إمانويل ملك سردينيا، باستثناء إمارة روما، التي بقيت تحت الحماية الفرنسية، وتحت قيادة بابا الكنيسة الكاثوليكية. ولمعاجلة هذه الوضـــعية، انتظرت مملكة إيطاليا الجديدة، إلى غاية 1870 تاريخ الحرب الفرنســـية البروسية، حيث اضطرت فرنسا لسحب قواتها العسكرية من روما، وهو ما أدى إلى ضم الإمارة الأخيرة إلى مملكة إيطاليا في نفس الســـنة[3]. غير أن هذه الإمارة بقيت تمثل مشـــكلة

---

[1] – المرجع نفسه

[2] - المرجع نفسه

[3] - المرجع نفسه

مستعصية على الحل، بسبب مواقف باباوات الكنيسة الكاثوليكية، الرافضين للخضوع للسلطة الجديدة. وقد استمرت المشكلة إلى غاية 1929، حيث عقدت السلطة المركزية اتفاقا مع البابا، يتم بموجبه اعتراف هذا الأخير بسلطة الدولة الإيطالية على كامل الإقليم، في مقابل اعتراف الدولة بسلطة البابا على إقليم ما يُعرف حاليا باسم الفاتيكان.

- **مسار الوحدة الألمانية:**

أحذت مسارات الوحدة الألمانية مسارات أقصر نسبيا، وبشكل مباشر مقارنة مع الحالة الإيطالية، حيث توجهت بروسيا إلى استغلال وضعها كقوة أساسية في أوروبا، من أجل تحقيق الوحدة الألمانية. وبذلك فقد اعتمدت ألمانيا على المحركات الداخلية، أكثر من الاعتماد على العوامل المساعدة، التي وفرتها البية الخارجية. ويُمكن تحديد مسارات الوحدة الألمانية فيما يلي[1]:

- المسار الاقتصادي والقومي الفعلي: بدأ هذا المسار من خلال التأسيس لاتحاد جمركي يضم الإمارات الألمانية، تحت مسمى الزولفراين 1834، وقد شجع هذا الاتحاد على زيادة التبادل التجاري بين الإمارات الألمانية، وقد أدى ذلك بدوره إلى تدعيم البنية التحتية الضرورية، لمواكبة ارتفاع معدلات التبادل، وبذلك زادت حركية المواصلات فيما بين الإمارات، خاصةً فيما يتعلق بالسكك الحديدية، وتحول مؤشر التبادل التجاري إلى السوق الداخلية، أكثر من مؤشرات التجارة مع القوى والدول غير الألمانية[2].

أدت الزيادة في حجم التبادل التجاري، وزيادة شبكة السكة الحديدة، إلى زيادة الاتصال فيما بين القوى السياسية الداخلية، خاصةً تلك التي تتبنى النزعة القومية الجرمانية، وهي القوى التي ستزيد من حضور الفكرة القومية، ضمن التفاعلات السياسية الداخلية، وبالتالي تكوين جبهة مؤيدة للوحدة، حتى داخل المقاطعات المؤيدة للنمسا، أو على الأقل الخاضعة لسيطرتها المباشرة .وعلى هذا الأساس يُمكن اعتبار تنامي الشعور القومي، في الأوساط السياسية والشعبية الداخلية، وكذلك ترابط الاقتصاديات الداخلية للإمارات الألمانية، تُشكل حالة من

[1] - سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص. 231–260

[2] – المرجع نفسه

الوحدة الفعلية، غير أنه لابد من إعطاء هذه الوضـعية، بعداً سـياسـيا يتمثل في إعلان الدولة الألمانية الموحدة، التي تحل محل الاتحاد الجرماني(الجمركي) المفكك، الذي تم إنشـاؤه سـنة 1815 ، ويخضع بشكل مباشر للإرادة النمساوية[1] .

– المسـار السـياسـي الوحدوي: تكملة للإنجازات المرتبطة بالاتحاد الاقتصـادي، فقد كان من الضروري تهميش تأثير النمسا، ومن خلالها كل القوى الأوروبية، في الشأن الداخلي الألماني، وقد كان ذلك عبر سلسلة من المواجهات العسكرية، أهمها الحرب البروسية النمساوية، والحرب البروسـية الفرنسـية، فبعد ضـمان المسـتشـار الألماني بيسـمارك حياد فرنسـا، في أية مواجهة عسكرية محتملة مع النمسا، وبسبب خلافات مفتعلة من الجانب البروسي، حول إدارة الاتحاد الجرماني، أعلنت النمسـا سـنة 1866 الحرب على بروسـيا، والتي انتهت بضـغوط فرنسـية، بسبب مخاوفها من استمرار الانتصارات البروسية، وقد تضمنت معاهدة الصلح (معاهدة براغ 1866 بين الطرفين، مجموعة من النقاط التي تخص المسألة الألمانية، وهي[2]:

- حل الاتحاد الجرماني المؤسس سنة 1815 .
- ضـم المقاطعات محل خلاف بين النمسـا وبروسـيا إلى هذه الأخيرة، ويتعلق الأمر بمقاطعتي هالشتاين وشولزويخ.
- ضم بعض الإمارات الألمانية إلى السيادة البروسية.
- تكوين اتحاد ألماني يضم إمارات ألمانية تحت الإدارة المباشرة لبروسيا.
- إقامة تحالف بين بروسيا وبقية الإمارات غير العضوة في الاتحاد، تضع بموجبه جيوشها تحت تصرف بروسيا عند الحاجة.

كما تضـمنت المعاهدة مجموعة من النقاط الأخرى تخص كل من النمسـا وإيطاليا، تشـمل تقر ير مصير إمارة البندقية التابعة للإمبراطورية النمساوية.

---

[1] – محمد الأحمري، المرجع السابق، ص ص 165–170.

[2] - إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص ص 93–112.

أثرت نتاج الحرب البروسية النمساوية، على طبيعة العلاقات البروسية الفرنسية، حيث بدأت المخاوف الفرنسية من الطموحات الوحدوية البروسية، وما قد يمكن أن ينتج عنها من اختلاف في ميزان القوى بين الدولتين، والذي لن يكون في صـــالح فرنســـا، وعلى إثر ذلك ظهرت مؤشــرات قوية، تتضــمن مواجهة عســكرية بين الدولتين، حيث بقيت فرنســا القوة الأوروبية الوحيدة، التي تُعارض الوحدة الألمانية، وقد بدأ مسار الحرب قبل سنة 1870 ، حيث انطلقت بروسـيا في أنشـطة دبلوماسـية، جردت من خلالها فرنسـا من كل الحلفاء المحتملين، ولم يبقَ لفرنسـا إلا وعد بالدعم قدمته النمسـا، التي انسـحبت كليا من محاولاتها للتأثير على السـياسـات الأوروبية، بعد هزيمة 1866[1].

بدأت الحرب البروســية الفرنســية ســنة 1870، بســبب خلاف بين الدولتين حول عرش إسبانيا، حيث طالبت فرنسا بضمانات بروسية بعدم التدخل في الشؤون الإسبانية، التي كانت ضمن مجال النفوذ الفرنسي، وهو الطلب الذي رفضته بروسيا. وتذهب الدراسات التاريخية إلى أن بروســيا قد تراجعت فعلاً عن موقفها تجاه العرش الإســباني، في حين قلل نابوليون الثالث من تأثير الرفض البروســي للمطالب الفرنســية[2]. وبذلك فإن اســتكمال الوحدة الألمانية وفق بيسـمارك سـيأخذ وقتا أطول، وهو ما دفع هذا الأخير إلى تعديل محضـر الاجتماع الذي دار بين السفير الفرنسي والملك البروسي، ما أدى إلى إعلان فرنسا الحرب، كرد فعل على إهانات وجهها ملك بروسيا للدولة الفرنسية، رداً على أسلوب غير لاق في الحديث من طرف السفير الفرنســي. وانتهت الحرب ســنة 1871، بهزيمة فرنســية أنهت الإمبراطوية ودفعت إلى إعلان الجمهورية، ومن جهة مقابلة إعلان تأســيس ألمانيا الموحدة، التي ســتنجح لاحقا في تأســيس إمبراطورية قوية

**ثالثا: الحرب العالمية الاولى**

[1] - محمد حميد الله، المرجع السابق، ص253–268.

[2] – إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 112.

هي حرب بدأت أوروبية وانتهت عالمية، أشعل شرارتها طالب جامعي بعد اغتياله ولي عهد النمسا عام 1914، وانتهت بصراع عنيف لأربع سنوات شاركت فيه أكثر من 70 دولة، راح ضحيتها نحو 22 مليون إنسان، ومهدت لتغييرات سياسية كبيرة، وكانت وراء ثورات في دول عديدة.

**1-الأسباب المباشرة وغير المباشرة**

رغم أن السبب المباشر لنشوب الحرب العالمية الأولى حادثة اغتيال ولي عهد النمسا فرانز فرديناند مع زوجته من قبل طالب صربي يدعى غافريلو برينسيب في 28 يونيو/حزيران عام 1914 أثناء زيارتهما لسراييفو[1]. لكن الدارسين يرصدون جملة من الأسباب غير المباشرة، مهدت لقيام الحرب، من أبرزها توتر العلاقات الدولية في مطلع القرن العشرين بسبب توالي الأزمات، كأزمة منطقة البلقان وتصارع الدول الأوروبية للسيطرة عليها وطرد الخلافة العثمانية منها، سيطرت على إثرها النمسا على البوسنة والهرسك عام 1908، واشتعلت حربا البلقان الأولى والثانية[2]. بالإضافة إلى الصراع بين فرنسا وألمانيا وإيطاليا على النفوذ في شمال أفريقيا، أدى نمو النزعة القومية داخل أوروبا وتطلع بعض الأقليات إلى الاستقلال إلى تأزم العلاقات بين الدول توترت على إثرها العلاقات الدولية عام 1913.

يضاف إلى ذلك تزايد التنافس الاقتصادي والتجاري بين الدول الإمبريالية لاقتسام النفوذ عبر العالم والسيطرة على الأسواق لتصريف فائض الإنتاج الصناعي والمالي، والتزود بالمواد الأولية، فضلا عن دخول الدول الإمبريالية في تحالفات سياسية وعسكرية، أدت إلى سباق تسلح بين الدول المتنافسة التي رفعت من نفقاتها العسكرية. وبعد حادثة اغتيال ولي عهد النمسا، وجهت النمسا إنذارا لصربيا في 23 يوليو/تموز 1914 تطلب فيه الموافقة خلال 48 ساعة على 10 مطالب، ورغم أن صربيا وافقت على معظم هذه المطالب، إلا أن النمسا عدتها رفضا المساعي الدولية لحل الخلاف[3].

---

[1] – محمد حسين طلعت، المرجع السابق، ص. 206–110.

[2] – محمد حميد الله، المرجع السابق، ص ص307–310

[3]– سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص ص 287–290.

**2-تطور سير الحرب:**

ان هناك حماس من جميع الأطراف لتحقيق نصـر سـريع وحاسـم، تلاشـى هذا الحماس مع تعثر الحرب. أصـبح هذا الطريق مسـدودًا للمعارك الباهظة التكلفة وحرب الخنادق، خاصـة على الجبهة الغربية للحرب. وامتد نظام الخنادق والتحصـينات في الغرب في أطولها حوالي 475 ميل، وانتشـرت تقريبا من بحر الشـمال إلى الحدود السـويسـرية. بالنسـبة لمعظم المقاتلين من أمريكا الشـمالية وأوروبا الغربية، فإن تجربتهم في الحرب كانت حرب خنادق[1].

من ناحية أخرى، فإن الامتداد الواسـع للجبهة الشـرقية حال دون حرب الخنادق الواسـعة النطاق. كان لا يزال حجم الصـراع مسـاوي للجبهة الغربية. وقع قتال عنيف أيضـا في شـمال إيطاليا، في البلقان، وفي تركيا العثمانية. كما وقع القتال في البحر، وللمرة الأولى، في الهواء.

أ. **تأثير دخول الولايات المتحدة في الحرب والثورة الروسية:** حدث تغيير حاسم في القتال في أبريل 1917 عندما أخرجت سياسـة حرب الغواصـات غير المقيدة لألمانيا الولايات المتحدة الأمريكية من عزلتها ودفعتها لقلب الصـراع. سـاعدت القوات والمواد الجديدة لقوات الحملة الأمريكية تحت قيادة الجنرال جون جيه بيرشينغ مع الحصار شديد الضيق للموانئ الألمانية في تغيير ميزان الجهود الحربية في النهاية لصالح دول الوفاق[2]. هذه الميزة المكتسبة حديثً لقوات الوفاق كانت في البداية متوازنة مع الأحداث التي وقعت في المجال الشـرقي للحرب. منذ أوائل عام 1917، كانت روسـيا، إحدى القوى الرئيسـية للوفاق، في حالة من الاضـطراب. فحدثت ثورتان في عام 1917، أطاحت الثورة الأولى بالحكم الإمبراطوري، والثانية سـاعدت البلاشـفة بالاسـتيلاء على السـلطة. ويشـار إلى هذه الأحداث باسـم الثورة الروسـية. كانت النتيجة الفورية للثورة الروسـية على المجال الأوروبي حرب أهلية وحشـية ودائمة في الأراضي الروسية (1917-1922) وقرار القيادة البلشفية الجديدة لإقامة السلام

[1] - إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص ص 135-137.

[2]- جرجي زيدان، تاريخ أوروبا الحديث (بيروت: دار الهلال، 1961)، ص 411-415.

المنفصل مع ألمانيا القيصرية[1]. عندما تعثرت المفاوضات بسبب المطالب الألمانية، شن الجيش الألماني هجومًا شاملًا على الجبهة الشرقية، مما أدى إلى إبرام معاهدة سلام في بريست ليتوفسك في 6 مارس 1918 .

ب. **استسلام القوى المركزية:** كان للقوات الألمانية بعض النجاح. لقد أخرجوا روسيا البلشفية من الحرب في أواخر الشتاء 1918 ووصلوا إلى أبواب باريس خلال فصل الصيف. وعلى الرغم من هذه النجاحات الألمانية، صدت جيوش الوفاق الجيش الألماني في نهر مارن[2]. تقدموا بثبات ضد الحدود الألمانية على الجبهة الغربية في أشهر الصيف والخريف من عام 1918) المعروف باسم "مائة يوم من الهجوم. (" بدأت القوى المركزية في الاستسلام، بدءاً من بلغاريا والإمبراطورية العثمانية في سبتمبر وأكتوبر، في 3 نوفمبر وقعت القوات النمساوية المجرية هدنة قرب بادوا بإيطاليا. وفي ألمانيا أدى تمرد البحارة البحريين في كييل إلى اندلاع تمرد واسع النطاق في المدن الساحلية الألمانية وفي المناطق البلدية الرئيسية في هانوفر وفرانكفورت وميونيخ[3].

ت. **الهدنة:** في 9 نوفمبر 1918، وفي وسط الاضطرابات المنتشرة وبعد تخلي قادة الجيش الألماني عن الإمبراطور فيلهلم الثاني )القيصر( تنازل الأخير عن العرش الألماني. في نفس اليوم، أعلن ممثل الحزب الديمقراطي الاجتماعي فيليب شيدمان ألمانيا جمهورية وعين حكومة انتقالية بقيادة فريدريش إيبرت. بعد مرور يومين، تقابل ممثلو ألمانيا – بقيادة ممثل الحزب المركزي الكاثوليكي ) Zentrum)ماتياس إيرتسبرجر – مع وفد من قوى الوفاق المنتصرة بقيادة المشير الفرنسي فرديناند فوش – القائد العام لقوات الوفاق – في عربة قطار في غابة كومبيان ووافقوا على بنود الهدنة. وفي صباح يوم 11 نوفمبر (11/11) 1918 توقف القتال على الجبهة الغربية[4]. انتهت "الحرب العظمى" كما سماها معاصروها

---

[1] – المرجع نفسه

[2] – المرجع نفسه

[3] - إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص. 135–160.

[4] - سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص. 287–330.

ولكن تردد صـدى التأثير الواسـع للصـراع على المجالات الدولية والسـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية لعشرات الأعوام.

### 3- نتائج وتداعيات الحرب

أسفرت الحرب العالمية الأولى عن خسائر مادية وبشرية جسيمة وعن تراجع الدور الرائد لأوروبا في توجيه سـياسـة العالم. أما أهم نتيجة لهذه الحرب فقد تمثلت في قيام سـلام منقوص يحتوي على جميع العناصر التي من شأنها إشعال حرب عالمية ثانية.

أ.**الخسـائر البشـرية والمادية:** تسـعة ملايين قتيل وعدد أكبر بكثير من الجرحى والمشـوهين هو عدد الضحايا البشرية للحرب العالمية الأولى. وقد أتت خسائر روسيا في رأس قائمة الخسائر البشرية تلتها خسائر كل من ألمانيا والنمسا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية.

أما أهم الخسـائر المادية فقد وقعت في الأراضـي التي دارت فيها المعارك حيث أتلفت المحاصـيل الزراعية وقضـي على المواشـي ودمرت مئات آلاف المنازل وآلاف المصـانع إضـافة إلى الأضـرار التي لحقت بالسـكك الحديدية وبمناجم الفحم التي غمرها هذا الطرف أو ذاك بالماء لمنع اسـتغلالها من قبل العدو. ولذلك كان على الدول المتحاربة في مرحلة السـلام إعادة بناء ما دمرته الحرب وتحويل الصـناعات الحربية إلى صـناعات مدنية، لكن قلة الأموال واليد العاملة التي قضـت عليها الحرب عرقلت إلى حد كبير عملية إعادة الاعمار المرجوة[1].

- **تراجع مركز أوروبا في العالم:** في أثناء الحرب اضـطرت الدول الأوروبية المتحاربة إلى شـراء الكثير من المعدات والمواد المعيشـية من دول فتية لم تتعرض أراضـيها لأذى الحرب مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا و أسـتراليا و الأرجنتين الأمر الذي جعل أوروبا مدينة لهذه الدول بعد الحرب[2] . وقد رأت أوروبا نفسـها بعد الحرب مجبرة على دفع ديونها من احتياطي الذهب الذي كانت تملكه وأدى ذلك إلى تراجع قيمة النقد الأوروبي وإلى ظهور

[1] - إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص ص 140-145..

[2] – المرجع نفسه

التضـــخم المالي كانت الولايات المتحدة الأمريكية المســـتفيدة الأولى من هذا الوضـــع على أســـــاس أنها الدائنة الأولى لأوروبا قبل الحرب وخلالها، فقد جمعت الولايات المتحدة بعد الحرب نتيجة تسديد أوروبا لديونها 45% من احتياطي الذهب في العالم فأصبحت بذلك أول دائن في العالم.

1. أما الدول الأوروبية الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا فقد اضطرت خلال الحرب إلى تكثيف استغلال مستعمراتها إما لجهة المواد الأولية أو لجهة اليد العاملة والمقاتلين[1]. لذلك رأت شعوب هذه المستعمرات أن النصر قد تحقق بفضلها وأن مكافئتها على هذا الفضل لا يمكن أن تكون أقل من الاستقلال.

## 4-مؤتمر"الصلح" السلام(1919)

وافقت ألمانيا على توقيع الهدنة في 11نوفمبر 1918 على أساس مبادئ ويلسون. وقد اعتقدت في حينه أن مؤتمر السلام الموعود سوف يصدر مقرراته واتفاقياته مستلهما الأفكار السامية التي تضمنتها هذه المبادئ ولكن شيئا من هذا لم يحصل فمؤتمر السلام الذي عقد أولى جلساته في باريس 18يناير 1919 حضـــره ممثلون عن 32 دولة حليفة واســـتبعدت منه الدول المهزومة وروســـيا والدول المحايدة ولذلك كان هذا المؤتمر عبارة عن اجتماع عقدته الدول المنتصـــرة لتتقاســـم المغانم فيما بينها وتفرض إرادتها على فريق مهزوم مســـلوب الإرادة[2]. وبالإضـــافة إلى ذلك فرض ممثلو ثلاث دول هي فرنســـا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية رأيهم على جميع رؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر.

- **مطالب المؤتمرين:** أظهر المؤتمر رغبة فرنســـا وبريطانيا في توســـيع حدودهما واكتســـاب مســـتعمرات جديدة . فالفرنســـيون لم يكتفوا بالمطالبة باســـتعادة منطقتي الألزاس واللورين من الألمان بل بالحصـــول أيضـــا على الضـــفة اليسـرى لنهر الراين كمنطقة دفاعية وعلى منطقة السار الألمانية كمصدر للتزود بالفحم الحجري[3]. وبالنسبة للمستعمرات اعتبر جورج كليمنصو

---

[1] – المرجع نفسه

[2] - محمد حسين طلعت، المرجع السابق، ص. 255–260.

[3] - محمد حميد الله، المرجع السابق، ص. 307–317.

رئيس الوزراء الفرنسي الذي كان رئيسا لوفد بلاده أن محافظة فرنسا على مستعمراتها في شمال أفريقيا ووسطها وفي جنوب شرق آسيا بالإضافة إلى الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان أمور غير قابلة للنقاش، أما رئيس وزراء بريطانيا رئيس وفد بلاده إلى المؤتمر لويد جورج الذي اعترض على مطالب فرنسا الحدودية فقد طالب لبلاده بوراثة المستعمرات الألمانية في أفريقيا وشرق آسيا وبالانتداب على مصر والسودان و فلسطين و العراق متناسيا الوعد البريطاني باستقلال المشرق العربي تحت راية الشريف حسين بن علي[1]. أما رئيس الوزراء الإيطالي أورلاندو فقد طالب باستعادة منطقتي ترانتان وتريستا إلى إيطاليا، وانفرد الرئيس الأمريكي ويلسون من بين رؤساء وفود الدول الكبرى بالمطالبة بإقامة عصبة الأمم وبأن تستلهم مقررات المؤتمر من مبادئه الأربعة عشر.

- **مقرارت المؤتمر ونتائجها:** قرر مؤتمر باريس تفكيك الإمبراطوريات الألمانية والنمساوية بإجراء تعديلات على الحدود السياسية لدول أوروبا فظهرت على الخريطة الأوروبية دول جديدة مثل المجر وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا وأجريت تغييرات جذرية في أنظمة حكم العديد من الدول فاعتمدت كل من تركيا وألمانيا النظام الجمهوري وتحولت النمسا إلى جمهورية صغيرة أما روسيا فكانت قد تحولت من النظام القيصري إلى النظام الشيوعي وذلك بعد ثورة 1917 البلشفية التي قادها فلاديمير لينين.

**5-معاهدة فرساي**

كانت هذه المعاهدة أقسى مقررات مؤتمر باريس ومن أكثرها إذلالا للشعب الألماني فقد استدعى وفد ألماني إلى فرساي في ضواحي باريس وأجبر على التوقيع على هذه المعاهدة التي تضمنت شروطا قاسية أهمها اقتطاع ما يقارب 25 ألف ميل مربع من الأراضي الألمانية وضمها إلى كل من بولندا و الدانمارك و تشيكوسلوفاكيا وتحميل ألمانيا وحدها مسئولية الحرب وتسريح جيشها ولدى قراءة

[1] - محمد حسين طلعت، المرجع السابق، ص. 245–275.

بنود هذه المعاهدة يمكن معرفة السبب الذي جعل الشعب الألماني يرفضها جملة وتفصيلا ويتحين الفرص لإلغائها والانتقام من الذين فرضوها عليه[1].

**6-عصبة الأمم المتحدة**

هي منظمة تأسست في أكتوبر 1918 بـــ المملكة المتحدة بهدف تعزيز العدالة الدولية والأمن الجماعي والسلام الدائم بين الأمم استنادًا إلى مبادئ عصبة الأمم. وتولى تأسيس عصبة الأمم القوى العظمى كجزء من معاهدات باريس للسلام والتسوية الدولية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى. ولقد كان إنشاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة المبدأ النهائي من المبادئ الأربعة عشر الخاصة بالرئيس وودر ويسلسون[2]. بهذا، أصبحت عصبة اتحاد الأمم المنظمة الأكبر والأوسع نفوذًا في حركة السلام البريطانية. وبحلول منتصف عشرينيات القرن العشرين، كانت تضم ما يزيد عن ربع مليون مشترك مسجل وفي نهاية المطاف بلغت عضويتها الذروة لتصل بذلك نحو 407775 مشتركًا عام 1931.ثم في أربعينيات القرن العشرين وبعد الإحباطات المتمثلة في الأزمات الدولية التي شهدتها فترة ثلاثينيات القرن العشرين والانزلاق في الحرب العالمية الثانية، انخفضت عضويتها لتصل إلى 100000 عضو.

- **نشأة عصبة الأمم:** نشأت الفكرة أساساً على يد وزير الخارجية البريطاني" ادوارد جراي" وتبنّاها بشكل كبير الرئيس الأمريكي" وودرو ولسون "الذي أراد ان يرى معاهدة فيرساي تتضمّن نصّاً يدعو لإنشاء تلك المؤسسة الأممية، وقد تم بالفعل إدراج نص التأسيس في 25 جانفي 1919 من الجزء الأول من المعاهدة. وكان "إنشاء منظمة عامة للأمم ذات مواثيق توفر ضمانات متبادلة للإستقلال السياسي واحترام وحدة تراب الأمم الكبيرة والصغيرة على حد السواء" هي احدى النقاط الأربعة عشر للسلام لوودرو ويلسون[3]. ونتيجة لجهود ويلسون فقد مـــنُح جائزة نوبل للسلام عام 1919 عقدت عصبة الأمم أول اجتماعاتها في 10يناير

1

[2]- إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص. 135–160.

[3]- محمد حميد الله، المرجع السابق، ص. 307–340.

1920 وغيرت من معاهدة فيرساي لتصبح النهاية الرسمية للحرب العالمية الأولى. وبالرغم من تأييد الرئيس ويلسون لفكرة عصبة الأمم إلا أن الولايات المتحدة، بقيادة الكونجرس الجمهوري، رفضت التصديق على ميثاق العصبة أو الإنضمام لها. فقد رأت الولايات المتحدة في النظام التأسيسي للعصبة محاولة من الدول الأوربية الإستعمارية الكبرى للإستئثار بغنائم الحرب العالمية الأولى[1]. وتجدر الإشارة ان العصبة كانت موفقة في حل النزاعات الثانوية العالمية في عشرينيات القرن العشرين ولكنّها وقفت عاجزة عن كوارث ثلاثينيات القرن أو الحرب العالمية الثانية مما استدعى تفكيك المؤسسة من تلقاء نفسها في 18ابريل 1946 والإستعاضة عنا بمنظمة الأمم المتحدة.

- **أهم مبادئها:** يتألف عهد العصبة من ديباجة أو مقدمة وست وعشرين مادة، وقد ورد ذكر أهدافها في مقدمة العهد، إذ قالت إن العصبة تهدف إلى تنمية التعاون بين الأمم وضمان السلم لها وفق **المبادئ** الآتية[2]:

- عدم اللجوء إلى الحرب.
- تأسيس العلاقات الدولية على أساس قواعد العدل والشرف.
- التقييد بقواعد القانون الدولي.
- التعهد باحترام المعاهدات والمواثيق الدولية. وقد ضمت العصبة ثلاث فئات من الأعضاء[3]:
- – الأعضاء الأصليون أو المؤسسون، وهم ممثلو الدول الحليفة التي وقعت على معاهدة ڤرساي وعددهم 33 عضواً.
- الأعضاء المدعوون، وهم الدول المحايدة أيام الحرب العالمية الأولى التي دعتها جماعة الدول المؤسسة للانضمام، ومنها إسبانيا وسويسرا والدول الاسكندناڤية وبلجيكا وهولندا وعدد من دول أمريكا اللاتينية.

[1] - إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص. 135–160.

[2] – سعد حقي توفيق، المرجع السايق، ص. 287–330.

[3] – إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص. 135–160.

- الأعضاء المنضمون أو المنتخبون الذين تقبلهم الجمعية العامة للعصبة بناء على طلب يقدم لها طلب، وتبتُّ فيه بأغلبية الثلثين، وقد انضم على هذا الأساس نحو عشرين دولة[1].

أما الانسحاب من العضوية فكان ممكنا شريطة إعلام مجلس العصبة بهذه الرغبة قبل سنتين من تنفيذها، وبعد إتمام العضو الراغب في الانسحاب لالتزاماته المالية تجاه المنظمة. وقد انسحبت عشرون دولة من العصبة بين عامي 1919و1939، وهناك إلى جانب الانسحاب الطوعي، الانسحاب القسري أو الفصل من العضوية؛ إذ قرر مجلس العصبة وجمعيتها العامة ذلك في حال مخالفة الدولة المعنية أحكام عهد العصبة، وقد فصل الاتحاد السوفييتي من العصبة بتاريخ 1939/12/14 أثر اعتدائه على فنلندا، بلغ عدد أعضاء العصبة حده الأعلى عام 1932حين وصل إلى 60 دولة، وهبط إلى حده الأدنى في عام 1939 إذ وصل إلى 44 دولة فقط[2].

- **أجهزة العصبة:** تألفت عصبة الأمم من مجلس، وجمعية عامة وأمانة عامة، وكل هذه شكلت هيئاتها الرئيسة، إضافة إلى عدد من الهيئات المساعدة على النحو الآتي[3]:

- **المجلس:** كان المجلس يضم أعضاء دائمين، هم ممثلو الدول الكبرى وأعضاء غير دائمين وهم منتخبون من الجمعية العامة لفترة محدودة. وفي البداية كان عدد الأعضاء الدائمين خمسة والأعضاء غير الدائمين أربعة. لكن هذا التوازن اختل بالتدريج حتى أصبح عدد الدول غير الدائمة أحد عشر عضوا مقابل ثلاث دول دائمة العضوية في مستهل عام 1939 كان مجلس العصبة يعقد أربع دورات سنوية، ثم أنزلت إلى ثلاث دورات مع نهاية العشرينات، وكان بإمكان المجلس الانعقاد في دورات استثنائية عند الحاجة الماسة.

كان مجلس العصبة أداتها الأكثر نشاطا والأوسع اختصاصا ويتخذ قراراته بالإجماع، عدا المسائل الإجرائية التي كان يكتفي فيها بالأغلبية، ولا تحسب أصوات الدول المتنازعة، أما **اختصاصات** مجلس العصبة فكانت كما يأتي: مراقبة إدارة الأراضي الموضوعة تحت

---

[1] – سعد حقي توفيق، المرجع السايق، ص. 290–301

[2] -F. S. Northedge, The League of Nations: Its Life and Times, 1920–1946 (Leicester: Leicester University Press, 1986).

[3] - سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص. 231–240

الانتداب، مراقبة حماية الأقليات، مراقبة معاهدات الصـــلح بما في ذلك مراقبة إدارة حوض السَّار ومنطقة «دانزنغ» واستقلال النمسا وتنظيم تسليح ألمانيا[1].

- **الجمعية العامة:** وكانت تتألف من ممثلين عن جميع الدول الأعضاء، وكانت تعقد دورة سنوية واحدة في شـهر أيلول من كل سـنة، ولكن كان من حقها أن تجتمع في دورات استثنائية حدث ذلك في آذار 1926 وآذار 1932 وتشـرين الثاني 1934 وأيار 1937. وجلسـات الجمعية كجلسـات مجلس الأمن علنية، والتصـويت فيها مبدئياً بالإجماع عدا أصـوات الدول المتنازعة، أما اختصـــاصـــاتها فكان من أهمها: قبول الأعضـــاء الجدد وانتخاب أعضـــاء المجلس غير الدائمين وإعادة النظر في المعاهدات وتصـديق الموازنة، وقد نص عهد العصـبة على عدد من الاختصـــاصـــات كان لكل من المجلس والجمعية العامة ممارســتها على انفراد وهي[2]: اتخاذ التدابير من أجل الحفاظ على الســلام) وواســتطلاع رأي المحكمة الدائمة للعدل الدولي التي أنشـــئت بموجب بروتوكول خاص لتعمل إلى جانب العصـــبة وليس كهيئة فيها. والواقع أن المجلس كان يحتكر المبادهة في هذين الاختصـــاصـــين إلا في حالات محددة كانت الجمعية العامة فيها أســـبق منه. كما نص العهد على عدد من الاختصـــاصـــات الأخرى كان لابد لممارستها من تعاون مشترك بين المجلس والجمعية العامة وهي[3]:
  - انتخاب محكمة العدل الدولي
  - التصويت على تعديل الميثاق
  - زيادة أعضاء المجلس
  - تسمية الأمين العام
  - فصل أو طرد أحد الأعضاء.

---

[1] - محمد حميد الله، المرجع السابق، ص. 341–360.

[2] – المرجع نفسه

[3] – محمد حسين طلعت، المرجع السابق، ص. 276–280.

- **الأمانة العامة:** وتتألف من الأمين العام ومساعد واحد وثلاثة نواب، وقد تضخم عدد العاملين في الأمانة العامة ليصل إلى 800 موظف ينتمون إلى خمسين دولة، وقد تولى السير « ايريك دروموند مهمة أول أمين عام للعصبة بموجب نص خاص في صك إنشائها، وعندما استقال عام1932 حل محله السيد «افينول.» أما اختصاصات الأمانة العامة فكانت تشتمل على تنفيذ مقررات المجلس والجمعية العامة وتهيئة الأعمال الضرورية لعملهما وتهيئة موازنة العصبة. إلى جانب هذه الهيئات الرئيسة الثلاث ضمت العصبة مجموعة من الهيئات المساعدة منها الإدارات الفنية واللجان الاستشارية العامة والمؤقتة واللجان الإدارية أو التنفيذية[1].

كما قامت إلى جانب العصبة مؤسسات وهيئات دولية متممة لها لكنها مستقلة عنها استقلالا ذاتيا مثل منظمة العمل الدولية والمحكمة الدائمة للعدل الدولي التي حل محلها في بنيان الأمم المتحدة محكمة العدل الدولية) ولكن كواحدة من هيئات الأمم المتحدة الرئيسة والمعهد الدولي لتنظيم العمل.

عاشت عصبة الأمم حياة مهزوزة نتيجة للتيارات السياسية التي تجاذبتها ولنقاط الضعف التي عانت منها في تركيبها الدستوري والأخطاء التي وقعت فيها في أثناء ممارستها لمهامها الكبرى. واجهت العصبة في حياتها ستين نزاعا دوليا تفاوتت في الأهمية والخطورة، وقد تمكنت العصبة في حدود إمكاناتها المادية والتنظيمية من أن تخمد خمسة وثلاثين نزاعاً منها بينما تركت الباقي، ولعله الأكثر أهمية ليحله الفرقاء المتنازعون، وبوسائلهم الخاصة[2].

- **نشاطاتها:** شكل إنشاء عصبة الأمم حقبة جديدة من التعاون المتعدد الأطراف. ألزم العهد الدول الأعضاء فيه بمحاولة تسوية منازعاتها سلمياً. من خلال الانضمام إلى العصبة، تخلت الدول الأعضاء أيضا عن الدبلوماسية السرية، والتزمت بتقليل تسليحها، ووافقت على الامتثال للقانون الدولي. تعهدت كل دولة باحترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لجميع أعضاء الجامعة. من خلال إقامة رابطة التضامن بين الدول الأعضاء، تعتبر الجامعة المحاولة الأولى

---

[1] - Margaret MacMillan, Peacemakers: The Paris Peace Conference of 1919 and Its Attempt to End War (John Murray, 2001).pp. 493–540.

[2]- إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص. 161–165.

لبناء نظام للأمن الجماعي. وقد اعتمد هذا المبدأ على فكرة بســـيطة: يجب اعتبار المعتدي على أي دولة عضو معتدًا على جميع الدول الأعضاء الأخرى[1].

كانت عصبة الأمم أيضا مسؤولة عن الإشراف على نظام الانتداب. كانت "مناطق الانتداب" مستعمرات ألمانية سابقة والأراضي العثمانية وضعت تحت ما أسماه العهد "وصاية" من السلطات المنتدبة إلى أن تصبح دولًا مستقلة. على الرغم من أن العهد ركز على منع النزاعات والتسوية السلمية للنزاعات، أشارت بعض المواد إلى دور العصبة في تعزيز التعاون الدولي في مجالات مثل الصـــحة وتهريب المخدرات، والعبور، وحرية الاتصـــالات، والاتجار بالبشـــر. أصبحت الجهود المبذولة في هذه المجالات ذات أهمية متزايدة على مر السنين، وفي بعض الحالات مهدت الطريق لإنشـــاء كيانات تابعة للأمم المتحدة، مثل الوكالات المتخصـــصـــة وصناديق وبرامج تابعة لها[2].

تلعب عصبة اتحاد الأمم دورا مهما في السياسات الفاصلة بين الحروب، وبحسب أحد المصادر، أثبتت هذه العصبة نجاحً ا في تحويل انتباه التيار السائد من المجتمع البريطاني، بما في ذلك العمال والكنائس، والصحف الرئيسية إلى قضية عصبة الأمم. كذلك، تتميز هذه العصبة بتأثير كبير داخل الأوساط السياسية التقليدية وبخاصة الحزب الليبرالي، وقد مضى أحد المؤرخين إلى حد وصف عصبة اتحاد الأمم باعتبارها «جماعة ضغط ليبرالية رئيسية على السياسة الخارجية» وإلى تسمية أعضاء الحزب الليبرالي بـ «المؤمنين الحقيقيين» بعصبة اتحاد الأمم. وكان أول رئيس لها إدوارد غراي وزير الخارجية الليبرالي أثناء الحرب العالمية الأولى. ومن الرموز الليبرالية الرائدة الأخرى جفري ماندر النائب البرلماني الليبرالي عن دائرة شرق ولفرهامبتون من عام 1916 وحتى عام 1945 والأستاذ الجامعي جيلبرت موراي، والذي كان يتولى منصب نائب رئيس عصبة رابطة الأمم من عام 1916ورئيس عصبة اتحاد الأمم بعد عام 1923، ولقد كان توظيف السياسيين المحافظين لدعم عصبة اتحاد الأمم وعصبة الأمم نفسها يمثل إشكالية أكبر بالنسبة لعصبة اتحاد الأمم غير أنهم انضموا إليها لإظهار طبيعة الاتحاد عبر الأحزاب، الأمر الذي يمثل أهمية من حيث ضمان مصداقية المنظمة التي

[1] - المرجع نفسه

[2] **-F. S. Northedge**, opcit.p. 220

كانت نشطة سياسيا في السعي لتحقيق الأهداف الدولية[1]. بعد ذلك انضم المحافظون الرفيع والمستوى إلى عصبة اتحاد الأمم، أبرزهم اللورد روبرت سيسل وأوستن شامبرلين؛ حيث كان كلاهما ضمن أعضاء اللجنة التنفيذية بعصبة اتحاد الأمم. ومع ذلك، بالنسبة للمحافظين فقد ساورتهم شكوك عميقة بخصوص مصداقية دعم عصبة اتحاد الأمم لمبادئ السلمية ونزع السلاح –وهو موقف مماثل للآراء التي تبناها المحافظون في ثمانينيات القرن العشرين بخصوص حملة نزع السلاح النووي.

## 7- الأزمة الاقتصادية العالمية 1929

**أ-تعريف الأزمة الاقتصادية العالمية 1929** هي عبارة عن كساد اقتصادي عالمي حاد حدث خلال ثلاثينيات القرن العشرين وبداية عقد الأربعينيات انطلاقًا من الولايات المتحدة. اختلف توقيت الكساد الكبير في جميع أنحاء العالم. في معظم البلدان، بدأ في عام 1929 واستمر حتى أواخر الثلاثينيات، كان هذا الكساد هو الأطول والأعمق والأكثر انتشارًا في القرن العشرين[2]. ويعد أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين، ويقول المؤرخون أنها بدأت مع انهيار سوق الأسهم الأمريكية في 2أكتوبر 1929 والمسمى بالثلاثاء الأسود. يُستخدم الكساد الكبير بشكل شائع مثالًا على مدى شدة تدهور الاقتصاد العالمي.

وعليه فهي أزمة اقتصادية في عام1929م ومرورا بالثلاثينيات وبداية الأربعينيات، وتعتبر أكبر وأشهر الأزمات الاقتصادية في القرن العشرين انطلقت من الولايات المتحدة الأمريكية ثم انتشرت في باقي أوربا وباقي العالم وقد خلفت الازمة نتائج عميقة شملت مختلف مجالات الحياة في البلدان المتضررة خصوصا الأوروبية.

**ب-أسباب الازمة الإقتصادية العالمية:** اعتمد النظام الرأسمالي على البحث عن الأرباح المتزايدة كمحرك أساسي له. فمنح للأفراد والمقاولات حرية التصرف المطلقة في الإنتاج والتسويق؛ وبذلك فسح

---

[1]- محمد حسين طلعت، المرجع السابق، ص. 276–285.

[2] -Charles Kindleberger, The World in Depression, 1929–1939 (University of California Press, 1986).pp. 3–40

المجال للمنافسة الشديدة بين المنتجين، وعرَّض المجتمع لأزمات اقتصادية دورية كلما اختل التوازن بين الإنتاج (العرض والاستهلاك، الطلب)، وسبقت هذه الأزمات فترات من التوسع الاقتصادي النسبي حملت في طياتها بوادر الخلل[1]. وظل الرأسماليون يعتقدون أن هذه الأزمات لا تشكل خطرا على الاقتصاد، وأنها عابرة وقصيرة المدى. وكانت آخر أزمة دورية شهدتها البلدان الرأسمالية قبل سنة 1929، والتي دامت ما بين 1920 –1921، وارتبطت بمشاكل تحويل الاقتصاد من الإنتاج الحربي إلى الإنتاج العادي. ولقد تنوعت الأسباب ما بين[2]:

- الاسباب غير المباشرة: عرف الاقتصاد الأمريكي رخاء كبيرا بعد الحرب العالمية الأولى، وقد كان من مظاهر هذا الرخاء ازدياد المضاربات في الأسهم ، الذي استفاد من ازدياد من تطور القروض الممنوحة للمضاربين، بشكل جعل أسعار هذه الأسهم لا تساير الزيادة الحقيقية في أرباح الشركات.
- السبب المباشر : في يوم الخميس24 أكتوبر 1929 حدث انهيار مفاجئ في قيمة الأسهم ببورصة وول ستريت بنيويورك نتيجة ارتفاع العرض عن الطلب ، فعجز بذلك المضاربون عن تسديد ديونهم مما أدى الى افلاس الابناك.

**ج–اندلاع الأزمة الاقتصادية وانتشارها**

انطلقت الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية، وأدى استمرار تضخم الإنتاج في الفلاحة والصناعة مع تقلص الطلب الداخلي والخارجي، إلى تشكيك المساهمين في قيمة الأسهم التي في حوزتهم، وفقد الثقة في صحة المؤسسات الاقتصادية الأمريكية. لذا، وفي يوم الخميس 24 أكتوبر الملقب بالخميس الأسود (عرضت أكثر من 12 مليون من الأسهم للبيع في بورصة نيويورك، مما أظهر الأزمة للجميع وبعث الرعب في الأوساط المالية الرأسمالية. وفي يوم الثلاثاء 29 أكتوبر عرضت 16 مليون من الأسهم فانهارت قيمتها بشكل مهول، وأدى هذا الانهيار البورصوي إلى إفلاس المساهمين والمضاربين،

[1] -Barry Eichengreen, Golden Fetters: The Gold Standard and the Great Depression, 1919–1939 (Oxford University Press, 1995).pp. 5–30

[2] - سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص. 391–405

والى إضعاف امكانات السلف والصرف، وإلى إغلاق البنوك[1]. فخلال سنتي 1931 و1932، أغلقت أكثر من 5000 مؤسسة بنكية، في حين حاولت بعض البنوك الكبرى التخفيف من حدة الأزمة باسترجاع رساميلها المودعة بالأبناك الأوربية مما نقل الأزمة إلى الخارج أيضا.

أما في المرافق الإنتاجية، فقد استمر فائض الإنتاج وانخفضت الأسعار بنسب متفاوتة. ففي الصناعة انخفضت الأسعار بنسبة تفوق 20% وأغلقت مؤسسات صناعية عديدة أبوابها في انتظار عودة الاستقرار. وفي الفلاحة انهارت الأسعار بنسبة تفوق 50% وأفلس عدد كبير من الفلاحين وعجزوا عن تسديد قروضهم، واضطروا إلى الهجرة إلى المدن بعد التخلي عن أراضيهم للمقرضين. ولم تعر الحكومة الجمهورية أزمة 1929 الاهتمام اللازم في البداية، واعتبرتها مجرد أزمة عابرة وقصيرة المدى. ويرجع هذا الموقف إلى تشبث الحكم الجمهوري بالليبرالية المطلقة. فالجمهوريون كانوا يعتقدون أن الأزمات الدورية لا تعارض استمرار التوسع الأقتصادي، بل تشكل حافزا مشجعا ومحركا للاقتصاد. لذا لم تتدخل الدولة إلا باتخاذ إجراءات محدودة مثل الرفع من الرسوم الجمركية لحماية الصناعة الوطنية، وتقديم بعض المساعدات للمؤسسات الصناعية المتأزمة، وشراء كميات محدودة من المنتوجات الفلاحية للتخفيف من انهيار الأسعار[2]. كما اتخذت قرار تحديد الهجرة الوافدة عليها. وأظهر الحكم الأمريكي إذن تفاؤلا كبيرا، ولذا لم يتمكن من مواجهة الأزمة. واستمر هذا التفاؤل الرسمي في الوقت الذي أصبح الرأي العام الأمريكي مقتنعا بأن الأزمة تعني إفلاس الرأسمالية الحرة.

أما **النتائج الاقتصادية والاجتماعية:** فبعد هذه الأزمة شهدت أغلب البلدان الرأسمالية، بشيء من التفاوت، توسعا نسبيا، ومنها[3]:

- عرفت خلاله المرافق الاقتصادية إدخال تحولات استهدفت تحسين ظروف الإنتاج ورفع المردودية وأرباح الشركات.

[1] - المرجع نفسه
[2] - المرجع نفسه

[3] - -Charles Kindleberger, opcit. p–40

- تعززت ظاهرة التركز الاقتصـــادي التي أفرزت تجمعات كبرى للشـــركات احتكرت الانتاج والتسويق.
- اســتفادت الصــناعة من تطوير التقنيات وإدخال العمل المتســلســل وطرق تايلور لتســيير المقاولات، ونتيجة لكل ذلك عرف الإنتاج الصناعي بالبلدان الرأسمالية تزايدا كبيرا.
- توقفت البنوك عن إقراض المؤسسات الصناعية مما أدى إلى إغلاق معظمها.
- انخفاض الإنتاج وانتشـار البطالة في الدول الرأسـمالية، كما تضـرر قطاع الفلاحة إذ تضـخم الإنتاج وانخفضـت الأسـعار فعجز الفلاحون عن تسـديد الديون فســـلُبت منهم ممتلكاتهم وهاجر معظمهم نحو المدن مما أدى إلى سوء الأحوال الاجتماعية وتفاقم ظاهرة العاطلين،
- ضـعفت المبادلات التجارية الدولية فتقلصـت قيمتها من 2998 مليار دولار سـنة 1929 إلى 992 مليار دولار سنة 1933

**أما النتائج السـياسـية:** تدخلت الدول الرأسـمالية في اقتصـادياتها بشـكل مباشـر للتخفيف من تدهور الأوضاع حيث[1]:

- أعلنت إنجلترا عن الخطة الجديدة بإنجاز الأشـغال الكبرى من سـدود وطرق، وتقليص سـاعات العمل لتشـغيل، العاطلين، وتقليص المسـاحات المزروعة مع تعويض الفلاح لتخفيض الإنتاج ورفع الأسعار، والتأمين على البطالة.
- أما فرنسـا فطبقت نفس الإجراءات، وفرضـت السـياسـة الحمائية على أسـواقها ومسـتعمراتها فتضررت
- أما الدول الدكتاتورية مثل ألمانيا وإيطاليا فتضررت وعليه، انهجت سياسة التوسع وبذلك سيعود التوتر من جديد إلى أوربا والعالم.

## رابعا: الحرب العالمية الثانية (1945 – 1939)

### أ-مراحل الحرب العالمية الثانية(1945 – 1939)

[1] -William Shirer, *The Rise and Fall of the Third Reich* (Simon & Schuster, 1990).: pp. 3–450.

هي الحرب التي لا يوجد فيها فرق بين الجبهة الداخلية والخارجية وتطيع الحرب جميع نواحي الحياة بطابعها وتكرس كل الطاقات من اجل المجهود الحربي. كما شملت الحرب جميع جوانب الحياة.

**جبهات الحرب الأربعة**

**.1 جبهة شرق أوروبا:**

أ .المعركة ضـد بولندا [1]: في تاريخ 1939/9/1 بدأت المعركة ضـد بولندا والتي فيها بدأ الألمان بالهجوم الجوي على المطارات وعلى مفترقات الطرق الهامة في بولندا، فقد اسـتطاع سـلاح الجو الألماني تدمير الطائرات والمطارات البولندية قبل اسـتعداد الجيش البولندي للمقاومة، كذلك عجز الجيش البولندي عن الصمود في وجه الجيش الألماني الذي يفوقه في العدة والعتاد.

تمكنت كذلك الدبابات الألمانية من تدمير الخطوط البولندية والتوغل داخل الأراضي البولندية كما قامت قوات المشـاة بتطويق الجيش البولندي وإبادته[2]. خلال هذه المعركة اسـتعملت طريقة حرب جديدة ألا وهي "الحرب الخاطفة" والتي فيها اعتمد الألمان على السـرعة وعلى القصـف المفاجئ دون الإعلان عن الحرب وهذا الأسلوب أدى إلى انتشار الفوضـى والذعر في صـفوف البولنديين والى إغلاق الشـوارع وعرقلة تحرك الجيش البولندي وخلال أربعة أسـابيع تم احتلال بولندا على يد القوات الألمانية. قسمت بولندا بين ألمانيا والاتحاد السوفييتي حسب اتفاقية روبنتوف مولوتوف سنة 1939 ضـمت ألمانيا المناطق الغربية كما ضـمت روسيا المناطق الشرقية كما أقيمت بين هاتين الدولتين مناطق حماية تابعة لألمانيا.

ب .**الحرب ضـد الاتحاد السـوفيتي** :بدأ الألمان الحرب ضـد الاتحاد السـوفيتي بعملية باربروسـا. وهي عمليـة دخول الجيش الألمـاني لأراضـــي الاتحـاد الســـوفييتي وهـذه العمليـة بـدأت في 1941/6/22 بالرغم من وجود معاهدة عدم اعتداء بين ألمانيا والاتحاد الســـوفييتي وهي معاهدة روبنتروب مولوتوف[3]. فبعد احتلال غرب أوروبا تفرغ هتلر لاحتلال روسيا حيث اعتبر أن احتلالها يعتبر جزء من تحقيق مبادئ النظرية النازية وتوفير مصادر معيشة للشعب الألماني.

---

[1] -ibid

[2]- إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 176–182

[3]– المرجع نفسه

وضـــعت ألمانيا قوة عظيمة في الجبهة الشـرقية في روســيا والتي أدت إلى ســقوط عدد كبير من الضــحايا في صــفوف الجيش الروســي وســلاح الجو الروســي. وقد توقف الهجوم الألماني ضــد الاتحاد السوفييتي في كانون الثاني 1943 في معركة ستالينغراد[1]. خلال هذه المعركة توجهت قوة هائلة من الجيش الألماني لاحتلال روســـيا عن طريق ثلاثة محاور من اتجاه لينننغراد, موســـكو, وأوكرانيا– حيث اســـتطاع الألمان من التقدم واحتلال روســـيا البيضـــاء ودول البلطيق ومعظم أوكرانيا– حيث وصلوا إلى مشارف موسكو ولينننغراد.

**هناك عدة أسباب دفعت هتلر لمهاجمة الاتحاد السوفييتي[2]:**

- أن الاتحاد السوفييتي يقوم بالتعبئة العامة من اجل الهجوم على ألمانيا عن طريق بولندا.
- التناقض بين النظرية النازية والشيوعية وتصادم المصالح بين الدولتين, وان الاتحاد السوفييتي يعمل من اجل التحريض ضد ألمانيا النازية.
- الســيطرة على مفترق الطرق الهام في الاتحاد الســوفييتي بما في ذلك الأماكن الغنية من اجل توفير مجالات معيشة للشعب الألماني.

بالرغم من الخســائر التي حلت بالجيش الروســي اســتطاع أن يوقف هجمات الجيش الألماني عن طريق الهجوم المضـــاد وتطويق الجيش الألماني. فحتى ســـنة 1942 اســـتطاع الألمان احتلال المناطق الواقعة شـــمال البحر الأســـود والتقدم نحو جبال القوقاز من اجل تجريد الروســـي من المناطق الزراعية والصــناعية وحقول البترول كذلك عزل موســكو ولينننغراد عن مصــادر التموين. بالرغم من ذلك فشل الألمان من احتلال ستالينغراد وذلك يعود إلى ازدياد معنويات الجيش الروسي للدفاع عن ستالينغراد.كما قاموا بتجنيد غالبية الشعب الروسي من اجل الدفاع عن المدينة.

الأسباب التي أدت إلى فشل الألمان في هذه المعركة[3]:

- حلول فصل الشتاء حيث بلغت درجة الحرارة 40 درجة تحت الصفر.
- ازدياد المقاومة الروسية

---

[1]– محمد حسين طلعت، المرجع السابق،ص. 296–305.

[2] - المرجع نفسه

[3] – المرجع نفسه

- ازدياد الوقت دون تحقيق النصر للجيش الألماني.
- وصول الإمدادات العسكرية للجيش الروسي بالمقارنة نقص الموارد والصعوبات التي حلت بالجيش الألماني. كذلك دخول الولايات المتحدة الحرب ساهم في تحقيق النصر على الجيش الألماني.

حاول الجيش الألماني احتلال ستالينغراد واحتلال روسيا لكن فشل في ذلك. كما استطاع الجيش الروسي من هزيمة الجيش الألماني في ستالينغراد التي تحول إلى معركة بطولة وكرامة للجيش الروسي. وهذا النصر أدى إلى تقوية جيش دول الحلفاء لان هذه الهزيمة هي الهزيمة الثانية بعد معركة العلمين وبذلك أصبحت مكانه هتلر في تناقض وبذلك استطاع الجيش الروسي من طرد القوات الألمانية والتوجه نحو برلين.

**2.الحرب في غرب أوروبا:**

بعد إتمام احتلال بولندا توجهت القوات الألمانية للجبهة الغربية، حيث احتلت القوات الألمانية الدنمارك والنرويج، وكان احتلال الدنمارك مهما لألمانيا من اجل توفير طرق تموين بحرية لألمانيا وتزويد ألمانيا بالحديد. كذلك كان احتلال النرويج مهما من اجل خوض معركة جوية وبرية ضد بريطانيا. خلال فتره قصيرة تمكنت ألمانيا من احتلال الدنمارك والنرويج[1].

تواصل الهجوم الألماني على الجبهة الغربية والذي فيه حاول الألمان توجيه ضرباتهم إلى فرنسا عن طريق الجبهة الشمالية وهكذا يطوقون خط ماجينو: وهو خط التحصينات العسكرية الذي أقامته القوات الفرنسية على طول الحدود مع ألمانيا بين الحربين وجاءت تسمية على اسم وزير الحربية الفرنسي الذي بادر بناء هذه التحصينات سنة 1929 (اندريه ماجينو) وقد اعتبره الفرنسيون منطقة حصينة لا يمكن للقوات الألمانية اختراقها وقد استطاع الألمان من تخطي خط التحصينات الفرنسي والدخول إلى الأراضي الفرنسية عن طريق بلجيكا واحتلالها بشكل سريع[2].

كما احتلت القوات الألمانية هولندا عن طريق قوات المظليين التي أنزلت في المطارات وعلى الطرق الرئيسية مما جعل قوات الدفاع الهولندية ضعيفة وبالتالي استسلمت هولندا. بعدها توجهت القوات الألمانية لاحتلال بلجيكا والتي احتلت خلال فترة قصيرة.

---

[1] - إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 176–184

[2] - محمد حسين طلعت، المرجع السابق،ص. 296–305.

بعد احتلال بلجيكا تحولت الهجمات الألمانية ضد فرنسا والتي فيها استطاع الألمان من القضاء على خطوط المقاومة الفرنسية ومن زرع الذعر في صفوف الشعب الذي بدوره قام بعرقلة تحركات الجيش الفرنسي حيث احتلت القوات الألمانية باريس في 1940.

في القسم الجنوبي من فرنسا تأسست حكومة ذات حكم ذاتي هي "حكومة فيشي" على اسم المدينة التي كانت مقرا لهذه الحكومة وكانت موالية لألمانيا حيث قامت بتطبيق النظرية النازية الألمانية[1].

كما أسس شارل ديغول الذي كان جنرال في الجيش الفرنسي حركة فرنسا الحركة في لندن والتي كانت حركة مقاومة للاحتلال الألماني. بذلت قوات فرنسا الحرة الكثير من اجل طرد القوات الألمانية وإعادة سيادة فرنسا.

### 3.المعركة ضد بريطانيا (معركة بريطانيا الجوية)

تعتبر من أهم المعارك العسكرية في الجبهة الغربية . فبعد استلام فرنسا بقيت بريطانيا وحدها في الحرب ضد ألمانيا. بدأ الألمان هجماتهم عن طريق القصف المكثف على المنشئات العسكرية البريطانية من اجل القضاء على سلاح الجو البريطاني ومن اجل احتلال الجزر البريطانية –كذلك كان هدف ألمانيا من هذه الحرب هو احتلال بريطانيا والتمهيد لاحتلال أوروبا بأكملها. خلال هذه المعركة استخدم الألمان أسلوب الحرب الخاطفة وركزوا القصف على مدينة لندن ووجهوا هجماتهم على المناطق الصناعية والمطارات والأماكن المدنية[2].

تمكنت القوات البريطانية من إعادة قوتها من جديد ومن بناء المطارات والاستعداد لخوض معركة جوية ضد القوات الألمانية وقد استطاعت من إيقاف الهجمات الألمانية ومن تحقيق النصر على سلاح الجو الألماني.

كانت المعركة ضد بريطانيا عامل حاسم في ترجيح كفة الحرب لصالح دول الحلفاء فقد أدت إلى إنهاء أسلوب الحرب الخاطفة. وكانت أول نصر تحققه بريطانيا على ألمانيا والذي أزال الاعتقاد بان ألمانيا لا يمكن أن تهزم . أدت هذه المعركة إلى انخفاض معنويات الجيش الألماني وتشجيع باقي الدول بما في ذلك الاتحاد السوفييتي إلى مواصلة الحرب ضد ألمانيا. كما اعتبرت أول معركة ينتصر فيها دول الحلفاء منذ بداية الحرب العالمية الثانية.

---

[1] إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 206–213

[2] - محمد حسين طلعت، المرجع السابق،ص.335.

**العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية**

عرف العالم بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بداية الحرب الباردة بين المعسكر الرأسمالي(الولايات المتحدة الأمريكية)والمعسكر الاشتراكي(الاتحاد السوفياتي)إلى غاية1991،حيث انفردت الولايات المتحدة الأمريكية باتخاذ القرارات والتدابير التي تهم مصير العالم. فكيف انطلقت الحرب الباردة؟ وما هي أهم مراحلها؟ وكيف انتقل العالم إلى مرحلة الأحادية القطبية؟[1]

ظهر بعد الحرب العالمية الثانية إطار جديد للعلاقات الدولية :[2]

**1- عقد مؤتمرات دولية:**

عرفت المرحلة الثانية من الحرب العالمية عقد لقاءات ومؤتمرات لوضع الخطط الحربية والاتفاق حول مصير العالم وخاصة أوروبا بعد نهاية الحرب منها:

- مؤتمر طهران شارك فيه روزفلت، تشرشيل، ستالين، وعقد في ديسمبر 1943
- مؤتمر يالطا شارك فيه نفس الزعماء وتم في فبراير1945-مؤتمر بوتسدام شارك فيه ترومان، تشرشيل ثم أتلي، وستالين، وتم في يوليو 1945)،وظهرت خلال هذه المؤتمرات الخلافات بين الاتحاد السوفياتي ودول الحلفاء.

- وعقدت ما بين1945و1946مؤتمرات مع الدول المنهزمة في الحرب، وقسمت ألمانيا وبرلين إلى أربع مناطق(منطقة أمريكية، فرنسية، إنجليزية، سوفياتية)[3] .

- القطبية الثنائية: عرف العالم بعد الحرب العالمية انقساما بين كتلتين مختلفتين إيديولوجيا وسياسيا واقتصاديا: معسكر رأسمالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ومعسكر اشتراكي تقوده الاتحاد

[1] - إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 176-200
[2] - المرجع نفسه
[3] - المرجع نفسه

السوفياتي. ومن مظاهر الصراع بين الكتلتين مساندة الاتحاد السوفياتي في إقامة أنظمة شيوعية في أوروبا الشرقية، ودعم الولايات المتحدة لأوربا الغربية[1].

**2- تأسست بعد الحرب العلمية الثانية منظمات دولية:**

- **تأسيس هيئة الأمم المتحدة** : تم الاتفاق في مؤتمر سان فرانسيسكو (15أبريل إلى26يونيو1945) على تأسيس هيئة الأمم المتحدة بهدف الحفاظ على الأمن والسلم في العالم. وتضم عددا من الأجهزة والمؤسسات (مجلس الأمن: وتحظى فيه خمس دول بالعضوية الدائمة وحق الفيتو، والأمانة العامة ومحكمة العدل الدولية والجمعية العمومية، واللجان المتخصصة، ومجلس الوصاية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمؤسسات المتخصصة ثقافية واجتماعية وإنسانية ومالية وتقنية). وبرز من خلال هذه الأجهزة النفوذ الذي مارسته الدول الكبرى للتحكم في العالم. كما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في بعض قراراتها إلى تصفية الاستعمار، وكان ذلك مساعدا للمد التحرري الذي عرفته الدول المستعمرة، وشهدت الفترة الموالية تحقيق عدة دول إفريقية وآسيوية لاستقلالها.[2]
- **تأسيس حركة عدم الانحياز**: اضطرت بعض الدول التي أرادت أن تكون محايدة أن تؤسس حركة عدم الانحياز في مؤتمر باندونغ Bandungسنة1955.وعقد أول مؤتمر ببلغراد سنة1961 .[3]

حدثت الحرب الباردة بين الكتلتين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية :[4]

- امتدت الحرب الباردة الأولى ما بين 1947و1953
- تجلت المواجهة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي في عدد من الأحداث منها:

---

[1] - محمد حسين طلعت، المرجع السابق،ص. 296-305.

[2] - إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 176-193

[3] - محمد حسين طلعت، المرجع السابق،ص. 296-305.

[4] - إبراهيم العيسوي، المرجع السابق، ص 176

– مشروع مارشال: قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعدات اقتصادية لدول أوربا المتضررة من الحرب واعتبار السوفيات أن مشروع مارشال G Marshallيهدف إلى بسط الهيمنة الأمريكية.

– المنظمة الأوربية للتعاون الاقتصادي(OCEE) : أسسته دول أوربا الغربية التي انخرطت في المشروع.

– مكتب الإعلام الشيوعي: أنشأه الاتحاد السوفياتي لمواجهة مشروع مارشال.

– مجلس الكوميكون: أسس من طرف الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية سنة1949من أجل التعاون الاقتصادي.

– حلف شمال الأطلسيOTAN : أسس من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول أوربا الغربية سنة1949.

– حلف وارسو: أسس من طرف الاتحاد السوفياتي ودول أوربا الشرقية باستثناء يوغوسلافيا سنة1955.

– التسابق نحو التسلح: تمكن الاتحاد السوفياتي من صنع القنبلة النووية سنة1949، وصنعت الدولتين الصواريخ العابرة للقارات والقنبلة الهيدروجينية [1].

– أزمة برلين الأولى: وحدت دول الغرب ألمانيا الغربية، فقامت الاتحاد السوفياتي بحصار برلين الغربية. وفي سنة1949تأسيس ألمانيا الاتحادية وألمانيا الديمقراطية وقسمت برلين إلى شطرين.

– الأزمة الكورية: تم احتلال الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي للكوريتين سنة1945، ونتج عن دخول قوات كوريا الشمالية للمنطقة الجنوبية حدوث المواجهة ما بين 1950و1953.ودعم الاتحاد السوفياتي كوريا الشمالية، ودعم مجلس الأمن والولايات المتحدة الأمريكية كوريا الجنوبية، وتم تكريس التقسيم بين الكوريتين.

[1] - المرجع نفسه

**المحور الخامس: العلاقات السياسية الدولية في ظل الحرب الباردة**

**أولا: التعريف بالحرب الباردة THE COLD WARودوافعها**

**1.تعريف الحرب الباردة**

يمكننا القول إن الحرب الباردة هي نهج سياسي عدواني اتخذته الأوساط الامبريالية وفي مقدمتها أمريكا للوقوف بوجه الاتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وبالتحديد في نهاية الأربعينات[1]. وقد اتسمت هذه الحرب بسباق التسلح وبالذات السلاح النووي، وتأسيس القواعد العسكرية المحاطة بالاتحاد السوفيتي، وكذلك استخدام القوة في العلاقات الدولية، ورفض كل المحاولات الجادة لحل النزاعات الدولية عن طريق المفاوضات.

وعلى الرغم من عدم استطاعة أغلبية الباحثين والعلماء في العلاقات الدولية، إعطاء مدة زمنية محددة لبداية هذه الحرب، إلا أن الغالبية من الباحثين يتفقون على أن 1946/03/05 هي البداية حيث دعا تشرشل في خطاب له إلى تأسيس وتشكيل الاتحاد العسكري الانجلو- أمريكي لمواجهة خطر الشيوعية القادم من الشرق. ومع هذا من الصعوبة إعطاء تاريخ محدد لهذه الحرب. وهناك آراء عديدة بهذا الصدد فهناك من يعد أن الحرب الباردة بدأت تلوح في مؤتمر سان فرانسيسكو، وهناك من يرى أن الحرب الباردة بدأت بنهاية الحرب العالمية الثانية وهناك من يرى أنها بدأت في عام 1946 . وآخرون يرون أن مبدأ ترومان هو الذي يعد أساسا لهذه الحرب. ومهما اختلف الباحثون بهذا الصدد، فالحرب الباردة أو الساخنة هي استمرار للسياسة بوسائل أكثر عنفا وتدميرا وبالتالي لا بد من التوقف الجدي والعلمي لدراسة هذه الظاهرة .

كما يمكننا أن نعرف الحرب الباردة بأنها: الحرب التي تستخدم فيها الأطراف المتعادية كل أنواع القوة المستطاعة عدا القوات المسلحة بقصد إرغام العدو على التسليم لإرادة الطرف المنتصر وتسود خلال فترة هذه الحرب حالة من التوتر الشديد في العلاقات بين الأطراف المتنازعة بحيث

[1]– بوتيومكين، ف. ب، *تاريخ الدبلوماسية*، المجلد 5، الجزء الأول (موسكو: دار النشر التقدمية، 1972)، ص 242

يشعر كل طرف بأنه مهدد بمخاطر احتمال العدوان المسلح الأمر الذي يقتضي توطيد المجهود الحربي.[1]

**2.دوافع الحرب الباردة**

لقد تعددت النظريات والآراء التي تناولت دوافع الح ب الباردة وأصولها . ومن هذه النظريات والآراء ما ينسبها إلى العداء المتبادل والارتياب وانعدام الثقة والخوف الذي يكنه كل طرف للآخر. فقد كانت كل من القيادتين السوفيتية والأمريكية شديدتي الحذر تجاه بعضهما الآخر. كما كانت كل مبادرة عدوانية من احد الجانبين تقابل بموقف اشد عنفا وأكثر تشددا وصلابة من الجانب الآخر. وهو ما ينتج عنه مزيد من التفاعلات العدوانية بين الطرفين. ولذلك فان الحرب الباردة لا يمكن النظر إليه ببساطة على أنه ا مجرد ردود أفعال من احد الطرفين ضد اعتداءات الطرف الآخر , بل أنها صراع ناشئ عن الخوف والحذر المتبادلين بين الرسميين في كل جانب من حيث تفسير أفعال الجانب الآخر وتصوره لهذه الأفعال. فكل طرف كان يرى أن الطرف الآخر معتد وأنه يمضي قدما في التسلح من اجل الحرب.

كما رأى الآخرون من العلماء والكتاب بان الخوف والارتياب لدى الطرفين هما نتيجة ما ترسب في ذاكرة وشعور كل طرف منهما من التصورات السيئة إزاء الطرف الآخر . فمثلا عاش السوفيت وهم يحملون في أعماقهم ذكرى انطباعات مريرة تجاه الأمريكيين عندما قاموا بالتدخل العسكري المسلح ضد الثورة البلشفية عام 1918 ـ 1919 بهدف إسقاطها . كم ا أن السوفيت كانوا شديدي الحساسية بسبب رفض الولايات المتحد ة الاعتراف بالنظام السوفيتي دبلوماسيا , إذ أن هذا الاعتراف لم يتم إلا في عام 1933 .

يرى البعض من الجانب الآخر, أن تجربة التعاون بينهما خلال فترة الحرب لم تكن كافية لتوثيق العلاقات بينهما بالقدر الكافي للقضاء على الشكوك التي كانت تساور السوفيت والتي أسهمت في تأكيدها أمور كثيرة والأبرز منها مماطلة الولايات المتحدة في إعلان الحرب على الفاشية ورفضها إحاطة السوفيت علما بمشروع(( مانهاتن )) القاضي بتطوير وضع القنبلة الذرية وتباطؤ

[1] – محمد طه بدوي، **المرجع السابق**، ص 121.

الولايات المتحدة في فتح الجبهة الثانية , وأخير ا عدم الإفصاح عن قرار استخدام القنبلة الذرية ضد اليابان .

أما بالنسبة للأمريكيين فان عداوتهم للاتحاد السوفيتي من وجه النظر الأمريكي ة نابعة من كون أن السوفيت ك انوا يرفضون فكرة إجراء الانتخابات الديمقراطية في الأقاليم المحررة من قبضة النازية ويرفضون تق ديم المساعدة في مشروعات التعمير في غير المناطق الواقعة تحت السيطرة السوفيتية. كما أنهم حرصوا (أي السوفييت ) على الاحتفاظ بقوة مسلحة ضخمة بعد انتهاء الحرب دون مبرر وعد مسحب الجيش الأحمر من أوروبا الوسطى والشرقية .

ولنا رأي بهذا الصدد، حيث الكراهية والحذر والنفور السوفيتي ـــ الأمريكي يعود إلى أسباب أيديولوجية , تكمن في النظام السوفيتي ـالذي تبنى النظرية الماركسية ـ اللينينية التي تنادي أصلا بالقضاء على الاستغلال وهو العصب الرئيسي للرأس مالية ، فعدم التوافق الأيديولوجي حسب رأينا يعود لدوافع الحرب الباردة. كما أن المصالح الحيوية والإستراتيجية التي يحاول كل طرف تحقيقها تدفع الطرفين إلى العيش في حالة صراع دائم بغض النظر عن فترة تاريخية محددة نعني بها (التعايش السلمي) أو(الوفاق الدولي).

إن الخلافات الأيديولوجية وتحقيق المصالح الحيوية والإستراتيجية لكل طرف هي الأسباب التي تكمن وراء الحرب الباردة وتصعيدها. وهكذا فأنه من هذا المنظور شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في شن حرب أيديولوجية تستهدف وأد الأفكار الاشتراكية والشيوعية والقضاء عليها قبل انتشارها على نطاق واسع .

**ثانيا: العلاقات السياسية الدولية على أعتاب الحرب الباردة**

بينما كانت الحرب العالمية الثانية تقترب من نهايتها كانت هنا كصيغة واحدة تجمع الحلفاء وقت الحرب ض د النازي ة وه ي ضرورة استسلام ألماني ا غير المشروط. وفيما عدا ذلك لم يحاول الزعماء الثلاثة للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وبريطانيا وضع تص ور للنظام الدولي والعلاقات السياسية الدولية بعد الحرب باستثناء ما كانوا يخططون له من إقامة منظمة دولية تحل محل العصبة للمحافظة على الأمن والسلم الدوليين وأسفرت جهودهم في هذا المضمار كما اشرنا سابقا عن إنشاء منظمة الأمم المتحدة. ومع ذلك فقد حاول تشرشل رئيس الوزراء

البريطاني منذ عام 1943 أن يثير حذر الأمريكيين من احتمال قيام الاتحاد السوفيتي بفرض نفوذه على أوروبا الشرقية في الوقت الذي كان يرتاب فيه روزفلت في أطماع بريطانيا في أوروبا لتكون دائرة نفوذها.

وما إن انتهت الحرب تماما حتى أدت الانتصارات التي حققها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي إلى تدعيم مركزهما وتعزيز مكانتهما كقوتين عظميين وانعقدت لهما بذلك مقاليد السيطرة على العالم. كما أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى مزيد من إضعاف للق ى الاستعمارية التقليدية، وظهور توازن دول ي جديد قوامه توازن الرعب السوفيتي –الأمريكي، (وتعاظم قوة الاتحاد السوفيتي كمؤيد لحركات التحرر الوطني في العالم الثالث وقد ترتب على ذلك نمو حركة التحرر العربية واستقلال باقي الدول)[1].

لقد تميزت العلاقات الأمريكية ـ السوفيتية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بالتوتر الشديد والصراع المحتدم ، وقد استقطب هذا الصراع طاقات كل من العملاقين والقوى المرتبطة بكل منهما وأصبح يهدد باحتمالات المواجهة بينهما لما كانت تتمتع به كل منهما بعد خروجهما من الحرب بوفرة في الموارد الاقتصادية والقدرات العسكرية والنفوذ السياسي إذا ما قورنت بالدول الأخرى وقد اكتسب هذا الصراع والتنافس من اجل النفوذ السياسي اسم الحـ رب الباردة The Cold War.

**ثالثا: الجوانب العملية في سياسة الحرب الباردة**

لقد ظهرت لدى الغرب نظريات سياسية بعد الحرب العالمية الثانية، كانت تهدف إلى الحيلولة دون انتشار الفكر الشيوعي في العالم. ولقد كانت أولى هذه النظريات (نظرية الاحتواء) الذي صاغ وبلور إطارها العام الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان ، وتم دعم وتنفيذ هذه النظرية من قبل حكومة الرئيس الأمريكي ترومان ، والتي انبنت على تحليل أهداف الإستراتيجية السوفيتية ، وتعيين الطريقة التي كان ينظر بها السوفييت الى الغرب الرأسمالي .

[1] – عبد الحميد البطريق، التيارات السياسية المعاصرة 1815–1960 (بيروت: دار النهضة العربية، 1974)، ص 457.

وقد بلغت الحرب الباردة ذروتها بإعلان الرئيس الأمريكي ترومـــان بتنفيـــذه والتزامـــه بسياسة الاحتواء لتكون حجر الزاوية للسياسة الخارجية الأمريكية وتعاملها مع السوفييت , وكان ذلك على اثر خطاب ألقاه الزعيم السوفيتي آنذاك ستالين في شباط 1946 أكد فيه حتمية الصراع مع القوى الرأسمالية ونبه الشعب السوفيتي على اليقظة وعدم الاستكانة بأن انتهاء الحرب لا يعني استرخاء الأمة . وقد انبنت سياسة الاحتواء على فكرة جوهرها كما يراه الغرب، بأن السياسة الدولية هي صراع أو سباق من اجل الهيمنة والسيطرة على العالم، وان الاتحاد السوفيتي بنظر الغرب هو قوة امبريالية تسعى الـــى قهر العالم والهيمنة عليه، وانطلاقا من هذا الفهم يجب على الولايات المتحدة الأمريكية ان تقدم الدعم والعون السياسي والاقتصادي، بل والعسكري أيضا في حالة أي تهديد موجه لأي حكومة غير شيوعية سواء كان ذلك بطريق التمرد الداخلي او الثورة الداخلية او الغزو الخارجي، او الضغط الدبلوماسي.

وكان أول اجراء عملي اتخذته القيادة الأمريكية تطبيقا لسياسة الاحتواء هو مواجهة الاضطرابات الداخلية في تركيا والحرب الأهلية في اليونان عام 1947 على انها بتدبير شيوعي. الأمر الذي أدى بالرئيس الأمريكي ترومان أن يطلب من مجلس الكونغرس الأمريكي الموافقة على مد اليونان وتركيا بمساعدة قدرها 400 مليون دولار والذي صرح قائلا (اعتقد ان سياسة الولايات المتحدة يجب ان تتجه الى مساعدة الشعوب الحرة التي تكافح الخضوع للأقليات المزودة بالسلاح او بالضغوط الخارجية)[1].

مختصر القول أن سياسة الاحتواء أو مبدأ ترومان يكاد يكون بمثابة إغلاق الباب ضد أي ثورة، الأمر الذي يعني انه من الممكن مساندة أي نظام حتى ولو كان ديكتاتوريا مادام يدعي بأن القوى المضادة له قوة شيوعية. وبهذا الإعلان الأمريكي تكرست القطيعة بين السوفييت والأمريكان وكان من البديهي أن يؤول مؤتمر موسكو الى الفشل، الذي بدأت اجتماعاته مع إعلان مبدأ (ترومان)[2].

---

[1] – عبد الخالق عبد الله، *العالم المعاصر والصراعات الدولية* (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1989)، ص 73.

[2] – عبد الحميد البطريق, المرجع السابق، ص465.

**مبدأ ترومان** هو سـياسـة أمريكية أعلنها الرئيس هاري ترومان في 12 مارس 1947، تهدف إلى دعم الدول الديمقراطية ضد التهديدات الاستبدادية الشيوعية، خاصة في اليونان وتركيا في البداية. تضمنت السياسة تقديم مساعدات مالية وعسكرية واقتصادية لمنع انتشار الشيوعية، وهو ما يعتبره الكثيرون بداية الحرب الباردة

وبعد أشهر قليلة أعلن في الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع مارشال الذي يتلخص في وجوب مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لأوروبا الغربية قبل انهيار اقتصادها، ويعد في الوقت نفسه دول أوروبا الغربية على القيام بوضع برنامج موحد لإنهاض بلادها اقتصاديا حتى يمكن لأمريكا مساعدتها . ولم يستثن من الدعوة لهذا المشروع حتى دول أوربا الشرقية، الامر الذي ادى الى استياء حكومة الاتحاد السوفيتي التي عبرت عن ان هذا المشروع لا يمكن أن يكون الا نوعا من الاستعمار الجديد أي استعمار الدولار الأمريكي. وبموجب هذا المشروع انفقت الولايات المتحدة (12) مليون دولار في سبيل إعادة بناء اقتصاديات أوربا الغربية. أن الأهداف الرئيسية لمشروع مارشال تكمن بالدرجة الأولى في:

- القضاء على الاوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة في اوروبا.
- احتواء الحركات الراديكالية والثورية التي تسعى لإقامة حكومات اشتراكية متعاطفة مع الاتحاد السوفيتي.
- ربط اوروبا الغربية بالاقتصاد الامريكي وتمهيد تغلغل الشركات الامريكية الاقتصادية في الاسواق الاوربية[1].

**مشروع مارشال** هو برنامج أميركي كبير أُطلق في عام 1947 لإعادة إعمار أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، وسُمّي باسم وزير الخارجية الأميركي جورج مارشال. بفضل المساعدات المالية التي وصلت قيمتها إلى 13 مليار دولار، استعادت أوروبا عافيتها الاقتصادية وأعادت بناء بنيتها التحتية الصناعية والزراعية، مما أدى إلى نمو اقتصادي ملحوظ وتشكيل تكتل اقتصادي أوروبي

[1] –رياض الصمد، المرجع السابق، ص 189.

وهكذا اتسع الخلاف بين الشرق والغرب، وفـي خريـف عـام 1947 أعلن الاتحاد السوفيتي عن تأسيس منظمة اطلق عليهـا (الكومنفـورم ) أي (مكتب الاعلام الشيوعي) والذي كان هدفها يتجسد في توثيق الروابط بين دول شـرقي اوروبا واسـتقلالها اسـتقلالا تاما عن الغرب. لقد تأسـسـت هذه المنظمة على ضوء قرارات مؤتمر موسكو الذي عقد فـي ايلــول 1947 والــذي حضــره ممثلــو تســعة أحــزاب شــيوعية، السوفيتي، البولوني، الروماني، البلغاري، الهنغاري، التشيكوسلوفاكي، اليوغسلافي، بالإضافة الى الحزب الشيوعي الايطالي والفرنسي. وبعد هذ المؤتمر تخلت الاحزاب الشيوعية وخاصـة الكبيرة منها الفرنسي، الايطالي، وغيرها، عن سياسة المهادنـة والاعتدال التـي اتبعتهـــا عندما كان التحالف الكبير سائدا بين الاتحاد السوفيتي والغرب، ونتيجـــة لهذا المؤتمر انتشرت الاضرابات والمظاهرات والعصيان ولم يقـــف الحـــد عند قيام الاضرابات في اوروبا بل انتقلت الى الملايو وبورما واندونيسيا والهند الصينية، ولجأت بعض الاحـزاب الشـيوعية الاسـيوية الــى انتهــاج سياسة الكفاح المسلح (حرب العصابات) انقلبت الحرب الباردة الى حـرب ساخنة في كثير من مناطق العالم[1] .

لقد كانت الحرب الباردة على أشدها فـي منتصـف عـام 1949، حيـث اتخذت الدول الغربية أول خطوة له التنظيم الدفاع ضـد الشـيوعية بتأسـيس **منظمة شـمال الاطلنطي** وانضـم الى ذلك الحلف العسكري كلمـن الولايـات المتحـدة وكنـدا وبريطانيـا وفرنسـا وبلجيكـا وهولنـدا ولكسمبورغ والنرويج والدانمارك وايسلندا وايطاليا والبرتغال. لقد كـــان هذا الحلف يختلف عن جميع المعاهدات والاحلاف السابقة فكان " موجها بوضوح ضد الاتحاد السوفيتي وأن لم يرد فيه اسم الاخير[2] «. لقد

**منظمة حلف شـمال الأطلسـي** أو **منظمة معاهدة شـمال الأطلسـي** ويُعرف اختصـاراً **الناتو**، هو تحالف عسكري دولي .تأسس الحلف عام 1949م بناءً على معاهدة شمال الأطلسي الموقعة في واشنطن في 4 أبريل سنة 1949 .يشكل حلف الناتو نظاما للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل رداً على أي هجوم من قبـل أطراف خـارجيـة. ثلاثـة من أعضـــاء النـاتو) الولايـات المتحـدة الأمريكية وفرنسا والمملكة المتحدة (هم أعضاء دائمين في مجلس الأمن الدولي يتمتعون بـ حق الفيتو وهم رسـميا دول حائزة للأسـلحة النووية .ويقع المقر الرئيسـي لحلف الناتو في هارين، بروكسـل، بلجيكا، في حين أن مقر عمليات قيادة حلف الناتو يقع بالقرب من مونس، بلجيكا.

[1] – المرجع نفسه

[2] -Kaplan, L. S. (2007). NATO Divided, NATO United: The Evolution of an Alliance. Praeger Security International.

نصت المادة الرابعة من ميثاق حلف شمال الاطلسي" سوف تتشاور الدول الاطراف كلما بدا في رأي احداها، أن سلامة اراضي أحد الاطراف او استقلاله السياسي او أمنه عرضة للخطر"[1]. ولو اجرينا قراءة سياسية لهذه المادة، فأننا نرى وبوضوح تام لا يقبل الشك بأن هذه المادة نصت على التهديد بالعدوان، كما ان التشاور لا يتم في حالة التهديد بالعدوان على احدى الدول الاعضاء.

وبتأسيس هذا الحلف العسكري، لم تقتصر الحرب الباردة على اوروبا وحدها، بل تسربت الى جميع ارجاء العالم، وعلى الاخص في اسيا، حيث انتصر الشيوعيون في الحرب الاهلية الصينية في ذلك العام نفسه1949، وظهرت الصين الشيوعية في أسيا كمارد يهدد الاستعمار الغربي في الشرق الاقصى. ولقد جسد هذا الحدث الدور او المرحلة الثالثة من الحرب الباردة وهو أخطر دور في تاريخ الصراع بين الشرق والغرب. حيث صرحت وكالة أنباء تاس السوفيتية في1946/6/3 بأن " حلف شمال الأطلسي كان وسيظل أداة لتهيئة الاعمال العدوانية، ولخدمة مصالح الجماعات العسكرية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية الاداة الرئيسة في هذا الحلف"[2].

ومنذ عام 1950 حتى عام 1960 اخذت الحرب الباردة منحى جديدا، حيث انتقل الصراع في تلك الحرب الى الشرق الاقصى ومنذ عام 1960 اصبحت الحرب الباردة متمثلة في بقية القارات، فظهرت ازمات عديدة ومتنوعة، أزمة الكونغو، ازمة كوبا، والهند الصينية. ومع ذلك فقد كانت

التعايش السلمي هو مفهوم في العلاقات الدولية دعا إليه خروتشوف عقب وفاة ستالين، ومعناه انتهاج سياسة تقوم على مبدأ قبول فكرة تعدد المذاهب الإيديولوجية والتفاهم بين المعسكرين في القضايا الدولية. و نعنى بالمعسكرين هنا المعسكر الغربي والمعسكر الشرقي.
لقد طور الاتحاد السوفيتي نظرية التعايش السلمي وطبقها في نقاط مختلفة خلال الحرب الباردة في سياق السياسة الخارجية الماركسية اللينينية في المقام الأول وتبنتها الدول الاشتراكية المتحالفة مع الاتحاد السوفيتي. يمكنهم التعايش السلمي مع الكتلة الرأسمالية (أي الدول المتحالفة مع الولايات المتحدة). كان هذا على النقيض من مبدأ التناقض العدائي القائل بأن الاشتراكية والرأسمالية لا يمكن أن يتعايشا بسلام. طبقه الاتحاد السوفيتي على العلاقات بين العالم الغربي ، ولا سيما بين دول الناتو ودول حلف وارسو.

[1] – أندريه غروميكو, المرجع السابق، ص 24.

[2] – حسن الابراهيم، سيف عباس، عزيز شكري، المرجع السابق، ص27.

تظهر بين الحين والاخر محاولات جدية وخاصـــة من جانب الاتحاد الســـوفيتي، لإقامة نوع من التعايش السلمي بين المعسكرين[1] .

ولعل ظهور دولة الصين الشيوعية يعد اخطر حادث بالنسبة للدول الغربية التي عدت الوجود الشـيوعي فـي تلـك المنطقـة الواسـعة أمـرا يهدد المصالح الحيوية والاستراتيجية الغربية عامة، والولايـات المتحـدة الأمريكية على وجه الخصوص. ثم تطـورت الأحـداث فـي شـهر يونيـو1950 حيث اندلعت الحرب الكورية التي اثرت تأثيرا بالغا فـي العلاقـات السياسية الدولية بين المعسكرين، ولحقتها تطورات الأحداث في فيتنام الذي حقق الشيوعيون فيه انتصارا كبيرا في العام 1954 .

وفي أواخر عام 1954 عندما ظهـر أتجـاه واضـح لـدى الـدول الغربيـة مفاده تكريس سيادة ألمانيا وضـمها الى حلف الاطلسـي. وبانضـمام ألمانيا للحلف والاعلان عنه أدى الى اثارة حفيظة السوفيات الذين دعوا لمؤتمر عام في 2 ديسمبر 1954 بقصد حل المسألة الالمانيـة، الا أن هذا المؤتمر كتب له الفشل الامر الذي أدى الى صدور تحذير علنـــي مـــن الاتحاد السوفيتي والدول الاشـتراكية الاخـرى مفـاده" أذا اصـرت الـدول الغربية على خطواتها بالتعاون المتكافئ مـع المانيـا الغربيـة فـي ظـل حلف الاطلسي فأن دول شرق اوروبا ستجد نفسها مضطرة لاتخاذ تدابير دفاعية جماعيـة خاصـة بها لمواجهة تهديد العسكرية الالمانيـة التي احياها الغرب" [2].

وأمام هذه التطورات لابد وأن يكون هنـــاك رد ســـوفيتي أو رد جمـــاعي من قبل دول اوروبا الشرقية، وتمثل هذا الرد في تأسيس منظمة حلـف وارسو الذي يعده الـبعض ردة فعـل سـوفيتية مباشـرة لحلـف الاطلسـي، وهذا غير صحيح من وجهة نظرنا وذلك لان حلف شمال الاطلسـي قـام قبل 6 سنوات أي عام 1948[3].

---

[1] -David S. Yost, *NATO Transformed: The Alliance's New Roles in International Security* (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1998).

[2] – إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 244.

[3] -David S. Yost. (opcit

وبهذا لا يمكننا القول انها ردة فعل مباشرة، لان ردود الافعال المباشـــرة تأتي عادة سريعة وفي مدة زمنية قليلة. لكننا في الوقت نفسـه نقـول انها رد مباشـر علـى حلـف الاطلسـي الجديـد الـذي ضـم ألمانيـا الغربيـة كدولة عسكرية قوية في قلب أوروبا، وهذا بحد ذاته يعد تهديدا للأمن القـومي السـوفيتي، الـذي كـان لابـد مـن إعـادة النظـر فـي تقـويم إستراتيجيته الدفاعية. ويضيف بعض الكتاب سببا أخـــر لإنشـــاء منظمـــة حلف وارشو يتجلى في أن " الهدف من اقامة الحلف كـــان استخدامه فيدعم مركز الاتحاد السوفيتي في المساومات التي يدخل فيها كطرف مباشر"[1].

لقد ظهر حلف وارسو الـى حيز الوجود فـي 14 مـا ي1955 وذلك عندما وقعت دول أوروبا الشرقية الشيوعية نص المعاهدة والذي اشتمل على عدة مـواد، وقـد وقعـت هـذه الاتفاقيـة كـل مـن: بلغاريـا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الديمقراطية، المجـر، بولونيـا، رومانيـا، ألبانيـا، الاتحاد السوفيتي. وقد صـــدر عن هذه المعاهدة تكوين قيادتين موحدتين الأولى ســميت بالقيادة العســكرية الموحدة والثانية اللجن ة السياسية الاستشارية. ولقد جـاء فـي المعاهـدة نصـوص لمـواد يمكـن القول عنهـا تقليديـة وهـي المـواد 10/8/7/3/1 والتـي نصـت علـى ان جميع الأطراف اتفقت علـى نبذ استخدام القـوة فـي تسـوية منازعاتهـا الدولية وأكدت مبدأ التشاور المتبـادل فـي حالـة وقـوع تهديـد خـارجي[2]. ولكن المواد الأكثر أهمية هـــي التـــي جـــاءت تحـــت الأرقـــام 11/9/6/5/4 فالمادة الرابعة مثلا حصرت تطبيق معاهدة الحلف في النطـاق الأوربـي فقط، في حين ان المادة التاسعة تركت البـاب مفتوحـا لـدخول أي دولـة بصرف النظر عن طبيعة نظامهـا الاجتمـاعي او السياسـي. والأكثـر مـن ذلك كله أن المادة الحادية عشرة نصت على أنـه فـي حـال إنشاء نظـام للأمن الجماعي فـي أوروبـا وعقـد معاهـدة أوروبيـة عامـة لتحقيـق هـذا الغرض، فأن معاهدة حلف وارسو تنتهي بمجرد أن يبدأ سـريان مفعـول هذه المعاهدة الأوروبية العامة، وهذا طبعا يؤكد نية صـادقة فـي إيجـاد نواة لتعاون أوروبي جامع، لا يمكن الاختلاف عليه.

ثم عادت الحرب الباردة في عام 1955 الـى منطقـة الشـرق الأوسـط وبالذات أزمة السويس عام 1956. كـل هـذه الأحـداث والتطـورات فـي مختلف المناطق أدت الى توتر العلاقات الدولية

---

[1] – إسماعيل صبري مقلد، المرجع السابق، ص 244.

[2] -Yost, D. S. (opcit.

بين المعسكرين. ثم ما إن جاء عام 1960 حتى انتقلت الحرب الباردة الى كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية. ففي أفريقيا ظهرت دول حديثة العهد بالاستقلال، وعلى رأسها زعماء سبق لهم أن قاسوا من مرارة الاستعمار وشاركوا في انتزاع استقلال بلادهم، ولذلك كانوا بطبيعتهم يكرهون الغرب ويتطلعون الى المساعدة السوفيتية[1]. وكان أشهر هؤلاء نكروما، سيكوتوري، لومومبا وغيرهم. أما في أمريكا اللاتينية فقد كانت الحرب الباردة على أشدها وبالذات عندما نجحت الثورة الكوبية بقيادة كاسترو وإقامة النظام الاشتراكي بعد القضاء على نظام حكومة الديكتاتور باتستا. وازدادت حدة الصراع أكثر عندما تم نصب الصواريخ السوفيتية النووية في كوبا عام 1962، مع انه أجراء مشروع من ناحية القانون الدولي، الا أن الولايات المتحدة عدته تهديدا صارخا موجها إليها، الأمر الذي كان يمكن أن يؤدي الى قيام حرب ثالثة في المنطقة[2].

وفضلا على السياسة العقلانية التي تميز بها الطرفان في تلك الأزمة، فقد انتهت بسحب الصواريخ النووية مقابل تعهد خطي من الرئيس الأمريكي آنذاك كنيدي بألا تقدم أمريكا على غزو كوبا. وهكذا أصبحت الحرب الباردة متداخلة في سائر أنواع العلاقات بين العملاقين. وأن التقارب العسكري بينهما أدى بهما الى بلوغ حالة من الاسترخاء. وقد جاء هذا التغيير الجوهري بعد ان شهدت العلاقات ذروة التدي في الأزمة الكوبية والحرب الفيتنامية والكورية، الأمر الذي كان حافزا لدخول العلاقات بينهما مرحلة جديدة.

**ثالثا: مرحلة الوفاق الدولي**

**1.تعريف لوفاق الدولي**

وسط مظاهر الحرب الباردة وتفجر أزمة الصواريخ الكوبية ونشوب حرب فيتنام كانت هناك تطورات يمكن تأويلها كأصول لسياسة الوفاق مثل قبول الولايات المتحدة الأمريكية بتقسيم ألمانيا وبالسيطرة السوفيتية الواضحة للعيان على أوروبا الشرقية وإقامة الخط الساخن او الخط الأحمر

[1] -Gheciu, A. (2005). NATO in the "New Europe": The Politics of International Socialization after the Cold War. Stanford University Press.

[2] -Yost, D. S. opcit.

الذي أنشـــئ في عام 1963 والذي اســـتطاع أن يربط البيت الأبيض بالكرملين، وكذلك بعض الاتفاقيات ومنها معاهدة الحضـــر الجزئي للتجارب النووية عام 1963 ومعاهدة الفضـــاء الخارجي عام 1967 ومعاهدة حظر التكاثر النووي عام 1986. كل هذه الصـــور غيرت نوعا ما في طبيعة العلاقات الدولية بين المعســكرين، حيث حدث تغير جوهري في ســياســة جميع الأطراف، إذ بات واضـحا أن هذه الأطراف لها اهتمامات عميقة متبادلة بسـلام عادل وأصـيل في منع سـباق التسـلح. كما أن الاتحاد السوفيتي وسياسته الجديدة (التعايش السلمي) دفعا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تغيير عام في السلوك السياسي الخارجي الدولي لها تجاه المنظومة الاشتراكية.

وهكذا لا بد لنا أن نتوقف أولا عند جوهر سـياسـة التعايش السـلمي التي دفعت دول العالم اجمع لبناء علاقات ســياســة دولية جديدة على الرغم من التناقضـــات الســياســية الاقتصـــادية الاجتماعية كافة بين هذه الدول.

**فما هو التعايش الســـلمي وما هو جوهره؟** وللإجابة عن هذا الســـؤال لا بد من العودة إلى المصـادر الماركسية ـــ اللينينية. تقول هذه المصـادر إن الذي وضـع هذا المبدأ هو فلاديمير ايليج اوليانوف (لينين) الذي أشار إلى إمكانية ( انتصار الثورة البروليتارية في بلد واحد أو عدة بلدان)[1]. كما أشـــار لينين لا حقا إلى أن هذا الانتصـــار يمر" حتما بمرحلة التعايش بين الدول الاشـــتراكية الجديدة والدول الرأسمالية القديمة" [2] . ويبدو واضـحا أن الاتحاد السوفيتي قد اخذ العمل بهذا المبدأ بشكل جدي ، حيث أصـبح هذا المبدأ من المبادئ المهمة للسـياسـة الخارجية السـوفيتية وتم تدوينه في الدستور ، حيث تمت الإشارة إلى أن الاتحاد السوفيتي يبني علاقاته على أساس الحفاظ على الاستقلال والسيادة الكاملة والرفض الكامل لاستخدام القوة والتهديد بها في العلاقات الدولية والحل السـلمي للمشـاكل الدولية وعدم التدخل في الشـؤون الداخلية واحترام حقوق الإنسـان وحرياته وحق الشـعوب في تقرير مصـيرها . كما تمت الإشـارة الواضـحة إلى التعاون بين جميع الدول بمختلف أنظمتها السياسية انطلاقا من قواعد القانون الدولي.

لقد عدت اللينينية بان التعايش السلمي شكل من أشكال الصراع الطبقي ولكن بالطرق السلمية وليس العنيفة أو المسـلحة، وانطلاقا من هذا الفهم تبنت السـياسـة السـوفيتية هذا المبدأ ليكون نقلة

---

[1]– أندريه غروميكو،المرجع السابق، ص 226.

[2] – المرجع نفسه، ص 227.

نوعية جديدة في إرساء علاقات سياسية دولية جديدة ترفض استخدام العنف والقوة والتهديد بها . ومن جانب آخر عبرت اللينينية بان التعايش السلمي لا يعني بكل الأحوال إنهاء الصراع الأيديولوجي القائم بين الأنظمة الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، وإنما يقوم كل نظام سياسي بإثبات قوته وضرب المثل فيه من خلال النجاحات التي يحققها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وليس في مجال قوة السلاح. ولقد جرى تطبيق مبدع لمبدأ التعايش السلمي من قبل القيادة السوفيتية، حيث اقر ذلك في برنامج السلام الذي قدم المؤتمرين الرابع والعشرين والخامس والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي وكذلك برنامج السلام الذي اقر في الثمانينات في المؤتمر السادس والعشرين للحزب[1].

واعتمادا على هذا الفهم لمبدأ التعايش السلمي جرى انتهاج سياسة الوفاق الدولي التي تعني الانتقال من سياسة الحرب الباردة ومواقع القوة إلى العلاقات الطبيعية بين الدول ، وإقامة علاقات التعاون المتكافئ في الحقوق بين دول النظامين الاجتماعيين المختلفين.

ومن هذا التعريف يمكننا القول بان الوفاق الدولي هو درجة خاصة عليا من الاستعداد لحل النزاعات والمشاكل الدولية بالوسائل السلمية وليس العنيفة أي القوة والتهديد بها. وبكلمات أدق يمكننا القول إنها السياسة التي تنقل الدول من مواقع الحذر والتوتر والرصد إلى مواقع الهدوء والتعاون وخلق علاقات دولية جديدة مبنية على تنمية التعاون بين الأنظمة المختلفة وفي مجالات عديدة ومتنوعة كالاقتصاد والعلوم والثقافة والتعليم وغيرها من المجالات الأخرى ذات الصبغة الإنسانية البحتة. إن الواجب الرئيسي الملقى على عاتق هذا المبدأ يكمن في كونه يجنب الدول ويبعدها عن النزاعات الحربية في حل المسائل المتنازع عليها.

وهكذا كان الوفاق يمثل تغيرا مهما وحاسما في العلاقات السوفيتية ـ الأمريكية، فقد انحسر توقع الحرب بين القوتين العظميين، كما أن التفاعل التعاوني بينهما أصبح يطغى على العلاقات العدائية إذ حلت الزيارات والمبادلات الثقافية والاتفاقيات التجارية والصفقات التعاونية التكنولوجية محل التهديدات والتحذيرات والمواجهات كأساليب رئيسية للتفاعل. وقد نتج عن هذا التغير ظهور سلام واستقرار نسبيين في مختلف أرجاء العالم وذلك لما اكتسبته العلاقات بين العملاقين خلال

[1] – المرجع نفسه

العقود السابقة من تأثير في تشكيل الأحداث الدولية ولما ينجم عن الصراع بينهما من الأصداء التي تتردد في كثير من أنحاء العالم.

## 2. الجوانب العملية لسياسة الوفاق الدولي والعلاقات السياسية الدولية

لقد بدا الجانب العملي لسياسة الوفاق منذ عام 1969 تقريبا وبالذات في فترة الرئاسة الأمريكية عندما تولاها نيكسون. وقد استهدف الوفاق كاستراتيجية سلام، خلق اهتمام جديد بالتعاون والحد من التوترات بين العملاقين وتأسيس بيئة دولية تمكنهما من حسم خلافاتهما، والانتقال من مجال التنافس إلى دائرة التعاون. ولقد كان الوفاق الدولي من وجهة النظر الأمريكية مع السوفييت والتحرك نحو التعاون الوثيق وتنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية بين الدولتين يقوم على فكرة الترابط في مصير مشترك يتطلب التقليل من نوازع الصراع والحرب فضلا عما يعنيه ذلك من تخفيف الاتحاد السوفياتي أطماعه وأهدافه التوسعية في نشر الشيوعية. أما وجهة النظر السوفيتية فقد ارتكزت على أن السوفييت لم يعودوا أدنى مستوى عسكريا من الولايات المتحدة الأمريكية وان السلام والرخاء السوفيتيين يعتمدان على استمرار الروابط السلمية مع الولايات المتحدة الأمريكية. وهكذا كان الوفاق يمثل عنصرا جديدا مهما وحاسما في التبدل الذي جرى على طبيعة العلاقات السياسية بينهما.

وعلى الرغم من الصعوبات والأزمات التي واجهت سياسة الوفاق الدولي، فان هناك عوامل دافعة لتقدم هذه المرحلة، كانت تضغط باتجاه المبادئ التي تدعو للتعايش السلمي وإبعاد شبح الحرب وحل المنازعات الدولية بالطرق السلمية.

وعند استعراضنا لعديد من هذه العوامل الدافعة لا بد من التأكيد على تصاعد نضال شعوب العالم من اجل توطيد السلام العالمي. كما أن بروز خطورة جدية من المشاكل الدولية التي تشكل مخاطر اندلاع الحرب النووية مع التزايد المستمر في تكديس الأسلحة النووية، بالإضافة إلى الارتفاع الباهظ في نفقات سباق التسلح، ترك آثارا سلبية في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للشعوب.

كما أن هناك وجهات نظر أخرى لبعض الكتاب الذين يرون في أن العوامل التي ساعدت سياسة الوفاق ودفع عجلتها للأمام كانت تكمن في ميل البلدان الأوربية نحو سياسة الخروج من السيطرة الأمريكية على مقدراتها الاقتصادية والأمنية، وهذا ما جعلها تتجه نحو إيجاد صيغة للتعاون

الأوربي في المجالات الاقتصـــادية وما يتعلق بأمنها، بعيدا عن تأثيرات الولايات المتحدة، مع الاتحاد السوفيتي ودول الشرق إن كل هذه التوجهات والنجاحات في هذا المجال تعد نجاحا للاتحاد الســوفيتي في طريق إنجاح مبدأ التعايش الســلمي. ولا بد هنا من الإشــارة إلى المعاهدة التي تم التوقيع عليها في موســكو عام 1972 بين نيكســون وبريجنيف معاهدة الحد من الأســلحة الاستراتيجية، والتي سميت بسالت الأولى والتي أعقبها اجتماع فلاديفستوك 1972التي أعاد التوقيع عليها في عهد كارتر وبريجنيف وسميت بسالت الثانية[1].

كما شهدت الأعوام 1971ــ 1975 تطورا ملموسا في العلاقات السوفيتية ــ الفرنسية والسوفيتية . الألمانية وتم عقد اتفاقيات بين هذه الأطراف في مختلف المجالات والأصــعدة، كذلك حدث تطور نسـبي في علاقات الدول الأوروبية الغربية مع دول أوروبا الشـرقية، وانعكس هذا أيضـا في توقيع عدد من الاتفاقيات بين هذه البلدان. هكذا نلاحظ أن سياسـة الوفاق أصـبحت بلا شك تمثل نهجا ملموسـا في مجمل الصـراعات الدولية وفي مختلف المبادئ الاقتصـادية والسـياسـية والثقافية والفنية ومجالات حقوق الإنسان.

كما أن المؤتمر العام للأمن والتعاون الأوروبي الذي عقد عام 1975 في هلسنكي، يعد هو الآخر خطوة مهمة في تعزيز سياسة الوفاق الدولي، حيث جرى الاعتراف بشرعية الوضع الجغرافي القائم لأول مرة والتعهد بعدم انتهاك الحدود الإقليمية.

ان مرحلة الوفاق الدولي قد حظيت بتأييد واســـع وعلقت عليها شـــعوب العالم آمالا كبيرة، حيث عدتها(بداية لوضـــع أســـس جديدة في العلاقات الدولية بموجبها يتم إبعاد شـــبح الحروب والتهديد باســـتخدام القوة ليحل محلها تفهم مشـــترك للمشـــاكل الدولية والنظر إليها من منطلقات واقعية جديدة)[2] .

إن اســـتمرار ســـياســـة الوفاق الدولي دفع بالقوى اليمينية المتطرفة المغذية للنهج الامبريالي والصهيونية العالمية أن تقوم بحملة واسعة النطاق ضد هذه السياسة وذلك لأنها لم تحقق مصالحها الأنانية التي يوفرها لها سباق التسلح بالإضـافة إلى كونها معادية للديمقراطية وحركات التحرر في

---

[1]– عدنان طه مهدي الدوري، المرجع السابق، ص152.

[2]– بول كنيدي، قيام وانهيار القوى العظمى، الطبعة الأولى (مصراتة: [دار النشر غير مذكورة]، 1993)، ص 579.

العالم . ولقد تزعم هذه الحملة المسعورة الأوساط السياسية والعسكرية الأمريكية اليمينية والمحافظة وبالتنسيق مع الصهيونية وطالبت بشكل صريح بالعودة إلى سياسة المواجهة مع الاتحاد السوفيتي ونبذ سياسة الوفاق الدولي ، وهذا ما حصل في عهد الرئيس الأمريكي كارتر الذي حاول بشكل أو بآخر الاستمرار في سياسة الوفاق إلا انه وقع متأثرا تحت ضغوط كبيرة مورست ضد هذا النهج ، وتعزز نهج المواجهة حالا في عام 1979-1980 بوصول ريغان للسلطة ومجيء حكومات غربية في معظم دول أوروبا الغربية معادية بشـــكل عام للاتحاد الســـوفيتي وحركات التحرر . وهكذا نستطيع القول إن بداية عام 1980 وباستلام ريغان الرئاسة الأمريكية قد تكون بدأت مرحلة جديدة اتسمت بالتوتر في العلاقات الدولية وأطلق عليها بالحرب الباردة في مرحلتها الثانية.

يبدو أن ســياســة الوفاق والتعايش الســلمي لم تكن كاملة (فالتعايش الأيديولوجي بين الرأســمالية والاشــتراكية مســتبعد تماما حيث أن البيان الختامي للمؤتمرين العالميين للأحزاب الشــيوعية في موســكو أعوام 1969 أشــارا بشــكل واضــح على (أن التعايش الســلمي بين الدول ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة ليس مرادفا للتصــالح بين الأيديولوجيات البرجوازية والاشــتراكية، بل يفترض تكثيف جهود الأحزاب الشيوعية من أجل انتصار الأفكار الشيوعية)[1].

ولقد تميز عقد الثمانينات ببعض المظاهر التي ساعدت على استئناف سياسة الحرب الباردة، ومن هذه المظاهر تدخل الاتحاد الســوفيتي في أفغانســتان عام 1979، ومجيء ريغان عام 1980 الذي عرف عنه بالتعصــب الشــديد للنهج الأمريكي تقاربه مع جميع بلدان العالم الغربي المعادية للاتحاد الســوفيتي والمنظومة الاشــتراكية . لقد فعلت إدارة ريغان الكثير لكي (تعطل ما أنجزه أسلافها في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، منزلة الضربات، تارة بهذه المعاهدة وطورا بتلك وبعد أن أفرغت هذه المعاهدات من مضمونها، كما حصل بالنسبة إلى معاهدة سالت الثانية، أعلنت أنها معاهدات ميتة، وأقامت على روحها مراسم الحداد[2] .

[1] – المرجع نفسه.

[2] – المرجع نفسه

صéééإن الأوضـــاع الداخلية الصـــعبة لدول أوروبا الشـــرقية وكذلك في الاتحاد الســـوفيتي أصبحت فرصة مهمة لتصعيد مستوى الحملة المعادية ضد الاتحاد السوفيتي وحركات التحرر في العالم.

إن التطورات التي حصلت على مستوى الحزب الشيوعي السوفيتي خلال هذه المدة دفعت إلى وصـــول الزعيم الســـوفيتي الجديد ميخائيل غورباتشـــوف إلى دفة الســـلطة الســـوفيتية. وانطلق غورباتشـــوف منذ الأيام الأولى بالتركيز على بعث الحيوية في الســـياســـة الســـوفيتية والميل نحو الواقعية والمصـــالح الحقيقية للشـــعوب. ولا يمكننا أن ننســـى القول بان هذا النهج ســـاعد كثيرا في تخفيف حدة التوتر بالعالم وساهم بشكل فعال في استئناف أساليب التفاهم الدولي والتعاون في حل المشـــكلات الدولية. وقد حصـــلت لقاءات على مســـتوى القمة بين ريغان وغورباتشـــوف ١٩٨٥. وانطلاقا من كل ما قلناه، بان مرحلة الوفاق قد فرضـتها ظروف، في مقدمتها زيادة الإحساس لدى كل من أمريكا والاتحاد الســـوفيتي بأنهما بحاجة إلى الأمن، فان التســـابق بينهما من اجل الأمن عمل في الوقت نفســـه على اشـــتداد المنافســـة بينهما في مجال التســـلح ، مع أن قضـــية الحد من التسلح كانت تمثل المحور المركزي للحوار الذي ازدهر بينهما في عصر الوفاق .

**مرحلة : اعادة البناء والعلاقات السياسية الدولية**

**أولا: التعريف بسياسة البيريسترويكا (اعادة البناء)**

البيريسترويكا مصطلح روسي ويعني إعادة البناء، دخلت القاموس السياسي في المدة الأخيرة التي ابتدأت فيها هذه الســـياســـة شـــق طريقها عندما تولى الزعيم الســـوفيتي ميخائيل ســـيرغيفيش غورباتشـــوف أمانة اللجنة المركزية للحزب الشـــيوعي الســـوفيتي في مارس 1985، وتم إقرارها في افريل ١٩٨٥ كاستراتيجية للحزب والدولة في الداخل والخارج.

إن البيريســـــترويكا لها معان كثيرة وســـــوف نتوقف عند أهم هذه التعريفات والمعاني. يقول غورباتشـــوف إن البيريســـترويكا تعني(التخلص الحازم من العمليات الراكدة وتحطيم ميكانيزم الكبح وبناء ميكانيزم متين وفعال لتسـريع التنمية الاجتماعية والاقتصـادية للمجتمع وإضـفاء دينامية كبيرة عليها)[1] إنها أي البيريســـترويكا(الإبداع الحي للجماهير وهي التطوير الشـــامل للديمقراطية والإدارة

[1] – غورباتشوف م .س، المرجع السابق، ص 33.

الاشـتراكية الذاتية وتشـجيع المبادرة والنشـاطات الذاتية وتعزيز الانضـباط والنظام وتوسـيع العلنية والنقد الذاتي في سائر مجالات حياة المجتمع)[1].

إنها (( التقوية الشـــاملة للاقتصـــاد الســـوفيتي واســـتعادة تطوير مبادئ المركزية الديمقراطية في الإشراف على الاقتصاد الوطني والتطبيق الشامل لطرائق الإدارة الاقتصادية والتخلي عن الاوامرية والنزعة الإدارية والتشـــجيع الشـــامل للتجديد والهمة والمراســـي الاشـــتراكية. ولقد رافقت ســـياســـة البيريســترويكا المزيد من الاشـتراكية والمزيد من الديمقراطية والعلانية وان كل هذا يعني المزيد من الدينامية والإبداع والتنظيم والعلنية والجماعية والوطنية والاندفاع نحو المثل السامية .

رأى البعض أن هذه الســـياســـة الجديدة خروج عن الاشـــتراكية والبعض الآخر رأى فيها تجديدا للاشتراكية وبعض آخر لحد يومنا هذاظل متحفظا نحو هذه السياسة الأمر الذي دعا غورباتشوف إلى القول سوف نسير نحو الاشتراكية الأفضل ولن نحيد عنها. ونقول هذا بشرف دون أن نتحايل أمام شعبنا ولا أمام الآخرين. ليس من الواقعية ولا مستقبل التوقع أننا سنبدأ ببناء مجتمع ما آخر، غير اشتراكي وننتقل إلى معسكر آخر. لكن الذي حدث هو العكس حيث أن المجتمع السوفيتي بدا ينتقل وبشـكل تدريجي إلى اقتصـاد السـوق الحر، إن الذي حدث تجاوز الواقعية التي تحدث عنها غورباتشوف حين قال إننا نسير إلى الاشتراكية الأفضل . . . فأية اشتراكية أفضل هذه التي تحدث عنها! إنها كانت ضربا من الخيال وليس الواقع الذي اقسم عليه غورباتشوف بالشرف أن لا يحيد عن الاشـتراكية، إن البيريسـترويكا بنتائجها كانت طبقا من ذهب قدم مجانا للرأسـمالية والامبريالية. وفي تعريف آخر لها يقول غريغورف في الموسـوعة الانسـكلوبيدية (( أنها سـياسـة قيادة الحزب الشـيوعي السـوفيتي والدولة السـوفيتية في منتصـف الثمانينات والتي اسـتمرت حتى آب 1991 ، وكان جوهرها الموضـوعي محاولة تصـحيح الاقتصـاد والسـياسـة والايدولوجيا والثقافة وجعلها ذات طابع إنساني مثالي ، إلا أن التناقضات القوية التي برزت أدت بالتالي إلى تهيئة المقدمات لانهيار الحزب والدولة)).

إذن بقي علينا أن نعرف ماذا تعني البيريسـترويكا في المجال الخارجي. إن عالمنا المشـترك متعدد الوجوه ومختلط وديناميكي وتتخلله اتجاهات متنافرة وتناقضـــات حادة، انه عالم التطورات

[1] – المرجع نفسه، ص 33–43.

الاجتماعية المتينة الأسس والثورة العلمية والتكنيكية الشاملة واحتدام المشاكل والصراعات العالمية ، وانطلاقا من هذا الفهم للعالم هناك سؤال يطرح نفسه ، هل يمكن أن تقوم علاقات دولية طبيعية وعادلة انطلاقا فقط من مصلحة هذه الدولة أو تلك . لقد تعبت الشعوب من التوتر والمجابهة ، وبدأت تبحث عن عالم أكثر أمنا ورسوخا ، عالم يحافظ فيه كل واحد على نظراته الفلسفية والسياسية والأيديولوجية وعلى نمط معيشته ، ولهذه الأسباب مجتمعة تبرز بحدة مسالة ضرورة الفهم الجديد للوضع الدولي بأسره ولكل العوامل التي يتشكل منها .

إن البيريسترويكا أكدت ضرورة الاعتراف ببديهية بسيطة مفادها(( أن الأمن كل واحد لا يتجزأ. وهو يمكنه أن يكون متساويا فقط للجميع أو لا يكون إطلاقا. ويقوم أساسه المتين والوحيد على الاعتراف بمصالح سائر الشعوب والدول والمساواة فيما بينها في الحياة الدولية[1].

إن هذه الرؤية الجديدة تعني إبعاد أو تغيب للصراع الأيديولوجي بين المعسكرين وتؤكد في الوقت نفسه عدم خضوع السياسة الخارجية لهذا الصراع (لا يجوز نقل الخلافات الأيديولوجية إلى مجال العلاقات بين الدول وإخضاع السياسة الخارجية لها لان الأيديولوجيين يمكنهم أن يكونوا مختلفين وأما مصلحة البقاء ودرء الحرب فهي شاملة وهي الأسمى)[2].

إن البيريسترويكا في المجال الخارجي تعني أيضا (حل سائر قضايا التنمية الاقتصادية والايكولوجيا بصفتها شرطا عضويا لضمان السلم المتين والعادل ) . إن هذه النظرة تدل على الترابط الشمولي ، إذ أنها تعكس رؤية خاصة ذات صلة مباشرة بين نزع السلاح والتنمية.

إن السياسة الجديدة التي طرحها غورباتشوف في المجال الخارجي تمثلت في بعض الاتجاهات انحرافا عن المبادئ الماركسية ـــ اللينينيةوالتي دارت حول رفض الخصوصية التي كانت مثبتة في برنامج الحزب بالنسبة للتعايش السلمي ( كشكل خاص من أشكال الصراع الطبقي ) ، كما أنها أي البيريسترويكا ألغت التناقضات بين النظامين الاجتماعيين كمصدر للحرب ، كما أنها أكدت اختفاء الصلة السببية بين الحرب والثورة. إن إلغاء هذه المفاهيم الأبجدية للماركسية يعني إلغاء

[1] – المرجع نفسه، ص . 162

[2] – المرجع نفسه، ص 163.

صـــورة العدو، كما أن هذا الإلغاء وما رافقه من تنازلات كبيرة من جانب واحد أدى بالأخير إلى انهيار السياسة الجديدة وما رافقها من نتائج تراجيدية انعكست على العالم أجمع .

**ثانيا: تأثير البيريسترويكا في العلاقات الدولية**

إن المفاهيم السابقة للماركسية لم تعد وفقا لما طرحته البيريسترويكا صالحة لمتطلبات الوضع العالمي الجديد، ووفقا لهذا المفهوم تطرح البيريسترويكا ضرورة درء حرب عالمية جديدة وضرورة حل الخلافات الدولية بالطرائق السلمية وعلى أساس توازن المصالح. ولهذا تم وضع برنامج جديد متعدد الجوانب لبناء نظام شـــامل للأمن الدولي والعلاقات الدولية، وكان البرنامج قد اقر في المؤتمر السابع والعشرين للحزب الشيوعي السوفيتي، ويقوم هذا البرنامج على تصور للأسس المبدئية لمثل هذا النظام والعلاقات.

ويتضـمن الجانب العسكري، الذي يركز على تخلي الدول النووية عن الحرب فيما بينها أو ضد دولة ثالثة ســواء أكانت حربا نووية منها أم تقليدية ، النووي وتصـــفيته بالكامل وحظر الســـلاح الكيمياوي وتدميره والتخلي عن صـــنع وســـائل أخرى للإبادة الجماعية ، كما تضـــمن التخفيض المراقب بصـــرامة في نســـب القدرات العســـكرية للأول حتى حدود الكفاية المعقولة وكذلك حل التكتلات العسكرية وكخطوة في الاتجاه نحو الحل ـ التخلي عن توسيعها وعن تشكيل الجديدة منها وأخيرا تضمن التخفيض المتناسب والمعتدل في الميزانيات العسكرية.

أما في المجال السياسي فكان يمكن في الاحترام غير المشروط، في الممارسة الدولية كحق لكل شعب باختيار طريق تطوره وأشكاله على أساس السيادة ، كذلك التسوية السلمية السياسية العادلة للازمات الدولية والنزاعات الإقليمية ، وصـــياغة مجموعة من الإجراءات الموجهة نحو تعزيز الثقة بين الدول وخلق الضمانات الفعالة ضد هجوم خارجي وسلامة الحدود ، وأخيرا صياغة الطرائق الفعالة لدرء الإرهاب الدولي ومن ضـــمنها تامين اســـتخدام المواصـــلات الدولية البرية والجوية والبحرية.

أما في المجال الاقتصادي فقد ركز على ابعاد سائر اشكال التمييز من الممارسة الدولية والتخلي عن سياسة الحصار والعقوبات الاقتصادية فيما إذا كانت لا تنص عليه مباشرة توصيات المجتمع الدولي ، كذلك البحث المشترك عن الطرائق للتسوية العادلة لقضية الديون . وإقامة نظام اقتصادي

عالمي جديد يضمن الأمن الاقتصادي المتساوي لسائر الدول وكذلك صياغة مبادئ استخدام جزء من الأموال التي سيتم توفيرها نتيجة لتخفيض الميزانيات العسكرية ، لخير الأسرة الدولية ، وقبل كل شيء البلدان النامية ، وأخيرا توحيد الجهود في دراسة الفضاء واستخدامه سلميا وحل القضايا الشاملة التي تتعلق بها مصائر الحضارة.

أما في المجال الإنساني فقد جرى التركيز على محور التعاون في نشر أفكار السلام ونزع السلاح والامن الدولي ورفع مستوى الاعلان الموضوعي العام واطلاع الشعوب المتبادل على حياة بعضها البعض الآخر وتعزيز روح التفاهم المتبادل والوفاق في العلاقات الدولية. واستئصال الإبادة بالجملة والابارتيد والدعوة للفاشية ولكل خصوصية أخرى عنصرية، قومية أو دينية وكذلك التمييز بين البشر على هذا الأساس ، وتوسيع التعاون الدولي ، في ظل احترام قوانين كل بلد ، في مجال تحقيق حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية والشخصية وحل مسائل جمع شمل الأسر وعقد القران وتطوير الاتصالات بين البشر والمنظمات بروح إنسانية وايجابية ، وأخيرا تعزيز أشكال التعاون الجديدة واستقصاؤها في مجالات الثقافة والفنون والعلوم والتعليم والطب .

واعتمادا على هذا الفهم الجديد تطرح البيريسترويكا وضعا دوليا راهنا معقدا شائكا حيث سباق التسلح ولا سيما النووي، والصراعات الإقليمية وخطر الحروب وتشير إلى أن المخرج الوحيد هو في جعل العلاقات الدولية علاقات إنسانية [1] و لا بد من الترفع فوق الخلافات العقائدية ، ولكل خياره الخاص به ، والذي لا بد من احترامه [2] . ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تطرح البيريسترويكا تفكيرا سياسيا جديدا ينطلق من فهم العلاقة المتبادلة بشكل عام ((حيث تكمن في أساسها فكرة بقاء الحضارة على قيد الحياة · ولتحقيق مثل هذه السياسة لا بد من الأخذ بنظر الاعتبار المصالح الذاتية واحترام مصالح الدول الكبرى .

يقول توماس سنتش أن أعادة البناء تعني الكشف عن المشكلات الفعلية والنواقص والاخطاء والحالات الشاذة وأنها بلاريب بادرة مميزة على قيام نوع من "الثورة الاعلامية"[3].

---

[1] – المرجع نفسه، ص 321 . 322.

[2] – المرجع نفسه

[3] – المرجع نفسه، ص 271

وانطلاقا من الأفكار الجديدة التي جاءت بها البيريسترويكا ، وتنفيذا للسياسة السوفيتية الجديدة، فقد دعا غورباتشوف إلى عقد لقاء قمة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي للنظر في وضع العالم ووضع العلاقات بين العملاقين . وانعكس هذا التطبيق العملي للسياسة الجديدة في عقد لقاء قمة جنيف في شهر نوفمبر 1985 بين الرئيس الأمريكي ريغان والرئيس السوفيتي غورباتشوف، وجرى في هذا اللقاء تبادل الآراء من اجل الوصول إلى صيغة جديدة تساهم في وضع حد للحرب الباردة . ثم جرت بعد ذلك سلسلة من لقاءات القمة عقدت في ريكافيك أكتوبر 1986 ، وقمة واشنطن في ديسمبر 1987، وقمة موسكو في ماي 1990 .

إن جميع هذه اللقاءات تركت بصمات ايجابية على تطور العلاقات بين البلدين، وفهم الجانبان لعلاقات دولية جديدة تأخذ بنظر الاعتبار المصالح الذاتية لكل منهما، ولقد ساهمت هذه اللقاءات في التقليل من حدة الصراع بين الشرق والغرب على الرغم من إثارة العقبات من الجانب الغربي التي وضعتها في طريق إيجاد الحلول السلمية العادلة للمشاكل الدولية الملحة ، لان هذه الحلول تتعارض مع الطبيعة العدوانية للسياسة الأمريكية التي تكمن في السيطرة على ثروات الشعوب .

لقد واصل الاتحاد السوفيتي طرح مبادراته السلمية، على الرغم من عدم التجاوب معه من قبل الطرف الأمريكي وخاصة بعد فشل قمة ريكافيك التي رسم لها أن تكون المقدمات لتوقيع اتفاقيات أخرى بصدد القضايا المهمة جذريا للحد من التسلح . ولقد حمل الاتحاد السوفيتي إلى ريكافيك مشروعا من الإجراءات الكبرى التي لو تم إقرارها لوضعت الأساس لميلاد عصر جديد في حياة البشرية هو العصر الخالي من السلاح النووي [1] . ولقد تمثل الرد الأمريكي على البرنامج السوفيتي في هذه القمة باللف والدوران اللذين أوصلا الطرفين إلى الطريق المسدود كليا ، ولقد أصبح الوضع معقدا ومتناقضا أكثر فأكثر بعد قمة ريكافيك حيث جرى الاختلاف حول السلاح الاستراتيجي والصواريخ المتوسطة المدى ، وأبدى الجانب الأمريكي تعنتا مبالغا فيه أبداه الرئيس الذي بات واضحا انه ليس حرا في اتخاذ قراراته بهذا الصدد . وبكل الأحوال كانت قمة ريكافيك تمثل درجة في سلم الحوار المعقد والصعب، في البحث عن حلول أخرى . لقد قام الاتحاد السوفيتي بخطوات كبيرة متجاوبة بما فيها إبداء التنازلات من طرف واحد، أكد غورباتشوف أنه لا

[1] – المرجع نفسه، ص 281

يمكننا السير نحو مثل هذا التنازل [1] . ويبدو أن الاتحاد السوفيتي ومبادراته قد فهمت من الغرب بأنه خائف من برنامج حرب النجوم الأمر الذي سيؤدي إلى إيقاف الموراتوريوم من طرف واحد على التجارب النووية وأما الولايات المتحدة فقد نسفت اتفاقية سالت الثانية وعرضت معاهدة الدفاع المضاد للصواريخ للخطر. ومع هذا بادر الاتحاد السوفيتي بخطوات جديدة لاحقة من اجل بث الحياة في مباحثات أخرى وكان الرد الأمريكي بأن الولايات المتحدة والغرب ستثق بالمبادرات السوفيتية حول تخفيض الأسلحة فيما إذا غير نظامه السياسي واتخذ لذاته انموذج المجتمع الغربي.

ظل التعنت الأمريكي وجمع التنازلات السوفيتية هو الموقف الرسمي للسياسة الخارجية الأمريكية، على الرغم من انه تم الاتفاق على إزالة الصواريخ المتوسطة المدى من أوروبا لاحقا، كما قام الاتحاد السوفيتي بالانسحاب من جانب واحد من أفغانستان، الأمر الذي سهل الوصول إلى اتفاق جنيف. كما واصل الاتحاد السوفيتي دعواته إلى حل النزاعات الإقليمية في أمريكا الوسطى وغرب جنوب إفريقيا، ودعا إلى مؤتمر دولي لحل مشكلة الشرق الأوسط تقوم أساسا على مبدأين :

- الأول هو حق تقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية على أساس القرار رقم 181 قرار التقسيم مضافا إليه القراران رقم 242 و 338 كأساس للمؤتمر الدولي ،
- الثاني عدم عقد صفقات منفردة لتحقيق الحل العادل والشامل .

ومن الطبيعي أن ترفض الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل هذه المبادرة والدعوة لعقد مثل هذا المؤتمر، واستمر الجانبان الأمريكي والإسرائيلي في تجاهل منظمة التحرير الفلسطينية ولم تكن السياسة الأمريكية والغربية على حد سواء إلا رفضا لجميع المبادرات التي قام بها الطرف السوفيتي ، حيث تابع الجانب الأمريكي تدخله في أفغانستان ومواصلته لعرقلة الحل السلمي . كما واصلت سياسة التدخل في بلدان أمريكا اللاتينية . وقامت أمريكا وحلفاؤها الغربيون بقصف الجماهيرية حيث أقدم الطيران الأمريكي على قصف طرابلس وبنغازي ومواقع أخرى في أراضي ليبيا. لقد كان إجراء عدوانيا مباشرا بحجة لا تصمد للنقد إطلاقا في المجتمع الحاضر إذ انطلقت الطائرات الأمريكية من قواعد في انجلترا وحلقت عبر الأجواء الأوروبية الغربية . وماهي أوروبا الغربية ؟

[1] – المرجع نفسه ، ص 287

أنها حكومات بلدان الناتو التي نظرت ، في حقيقة الأمر ، إلى ما يجري بصـــمت ولم تقرر إعاقة هذه الخطوة الأمريكية[1]. أما بصـــدد تخفيض الأســـلحة التقليدية الذي أعلنه الاتحاد الســـوفيتي من طرف واحد، فلم يكن إلا خطوة استفاد منها الغرب .

إن الوفاق الدولي الجديد الذي انتهجته الســياســة الســوفيتية الجديدة وما ابرم من اتفاقات للحد من الأسلحة النووية والتقليدية وتدمير جزء كبير منها، ثم سحب الجيوش التي كانت ترابط في الأراضي الأجنبية، وإعلان نهاية الحرب الباردة بعد قمة مالطا , كلها خطوات ايجابية وجدت صــدى واســعا وتأييدا من قبل شـــعوب العالم . إلا أننا نلاحظ أن أمريكا والدول الغربية أخذت تســتغل الوضـــع الدولي الجديد وعملية الانفراج لتوســيع نفوذها وتغليب مصـــالحها وفرض هيمنتها وســيطرتها بكل الوسائل والطرق بما فيها استخدام القوة. ولقد كانت نقطة البداية في الهجوم الأمريكي الغاشم على الجماهيرية عام 1986 وكذلك احتلال بنما واعتقال رئيسها وترحيله إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويخطئ من يعتقد بان حرب الخليج ســتكون النهاية، بل أنها حســب اعتقادنا عبارة عن محطة في إطار عملية السير في اتجاه فرض وتكريس زعامة الولايات المتحدة الأمريكية على دول العالم[2].

إن التطورات السريعة المتلاحقة في ظل البيريسترويكا والتي تبلورت في آب عام 1991 وخاصة في السياسة الانفتاحية التي نادبها غورباتشوف أوضحت عدم إمكانية تحقيق التوازن المنشود . وأن الاتجاه كما يبدو نحو الأخذ بمزيد من الليبرالية الغربية مع تدهور الوضـــع الســـياســـي والاقتصـــادي والمكانة الدولية للاتحاد الســـوفيتي كإحدى القوتين العظميين في العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية[3].

كان تخلي "غورباتشوف" عن أدراك الدور العالمي للســوفييت وأهميته, مناســبة لأن تتقدم الولايات المتحدة الامريكية, لتشغل كل المساحات التي باتت فارغة على المسرح السياسي الدولي, بعد انكفاء الســوفييت تحت لافتات وشــعارات "البيرويســترويكا" وهي تلك ((السـياسـة التي حولت

---

[1] – المرجع نفسه، ص 242 . 243

[2] – الطيب على احمد، أزمة الحكم والعلاقات الدولية، مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٢٣٥، الشـهر السـابع 1991، ص 87.

[3] – حميد حمد الســعدون, فوضـــوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الاقليمي العربي, دار الطليعة, الاردن, عمان,2001, ص25

التفاعلات الدولية بين القطبين وسياسة التوازن الدولي, الى تراجعات وانتكاسات ,اخلت ليس بالدور السـوفيتي وحده, وانما بكل موازين القوة في العالم, واغرت الامريكان بالانفراد والهيمنة على مقادير وتوجيه السياسات العالمية[1].

إن جميع التطورات الدراماتيكية التي حدثت في أوروبا الشرقية أولا ثم عصفت بالاتحاد السوفيتي معقل الاشتراكية وحصنها ستكون موضع الدراسة والتقييم في الفصول والمباحث اللاحقة. ولكن بودنا أن نؤكد أن الأحداث سارعت بالمفارقة بين النظرية والتطبيق حيث لم تؤد هذه السياسة إلى تحقيق الهدف المنشـــود بل عجلت في انهيار المنظومة الاشـــتراكية وعلى رأســـها الاتحاد السـوفيتي . ولذلك يقال صـحيحا إن البيرويسـترويكا كانت صـدمه مفاجئة وقد أفرزت من البداية تساؤلا مركزيا ، هل إنها ثورة في إطار الاشتراكية أم ثورة مضادة للاشتراكية ؟!

لقد كانت نهاية الحرب الباردة, في 1989- 1991 , المنعطف الكبير الثالث في تاريخ القرن العشرين: كانت ايذانا بتحول درامي في الشؤون الدولية مثلها مثل نهاية كل من الحربين العالميتين الاولى والثانية, لقد كانت نهاية نزاع إيدلوجي سـعى فيه نظامان اجتماعيان متزاحمان طوال أربعين عاما الى بسط هيمنتيهما على العالم[2].

[1] – المرجع بنفسه

[2]– فريد هاليداي, ســـاعتان هزتا العالم (11أيلول/ســـبتمبر 2001 :الاســـباب والنتائج) دار الســـاقي, بيروت 2002,ص120.

**المحور السادس: المتغيرات الدولية الجديدة وانعكاساتها على العلاقات السياسية الدولية .**

نعني بالمتغيرات الدولية أولا وقبل كل شيء، انهيار المنظومة الاشتراكية انهيار الاتحاد السوفيتي، اختلال توازن القوى لصـــالح الرأســـمالية، نعني بها ظهور ما يســـمى بالنظام الدولي الجديد . ولا بد أنتكون لهذه المتغيرات انعكاسات شمولية على مجمل العلاقات السياسية الدولية.

**أولا: انهيار المنظومة الاشتراكية**

لم تكن الدول الاشـتراكية تسير بمعزل عن تأثيرات السياسـية الجديدة التي أنتهجها الاتحاد السـوفيتي والتي خلقت ردود فعل حادة ضـد هذه البلدان وأحزابها الشـيوعية والاشـتراكية. كما أدت هذه السـياسـة في الوقت نفسـه إلى إحداث تغيير جذري في أنظمة الحكم، وإعادة النظر في كثير من الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان.

يقول غورباتشــوف "إن النهج الذي اخترناه وضــرورة تســريع الخطوات بحدة قد أجبرنا، من مواقع تاريخية واسعة على النظر إلى تطوير التعامل مع البلدان الاشتراكية الأخرى وبالنتيجة تم التوصل إلى اسـتنتاج مفاده انه يجب إضـفاء ديناميكية اكبر على تعاوننا، وهذا ما شـاطرنا به كل الأحزاب الشقيقة، وفي هذا المجال نضج نوع من البيريسترويكا "

ومن خلال فحصـــنا لجميع مواقف الدول الاشـــتراكية وقيادة أحزابها، لم نتفق مع ما ذهب إليه غورباتشـوف بالقول بان كل الأحزاب الشـقيقة تشـاطرنا هذه السـياسـة . فهناك الكثير من الأحزاب الشـيوعية في المعسكر الاشـتراكي أبدت تحفظا عميقا حول هذه السياسـة ومنها الحزب الاشـتراكي الألماني الموحد والحزب الشـيوعي التشـيكوسـلوفاكي والحزب الشـيوعي الروماني والحزب الشـيوعي الكوبي. كما أن هناك أحزابا شـــيوعية أخرى في مناطق أخرى من العالم هي الأخرى أبدت تحفظا شديدا حول هذه السياسة وفي مقدمتها الحزب الشيوعي الأمريكي، وحتى أحزابا شيوعية في بلدان العالم الثالث. إذن لا يمكننا القول بان الأحزاب الشـــيوعية في البلدان الاشـــتراكية أو غيرها كانت جميعها تشـاطر الرأي السـوفيتي، وهذا لا يعني إطلاقا بأنه لا توجد أحزاب شـيوعية قد أيدت هذه الســـياســـة، بل بالعكس هناك من بالغ فيها واعتبرها إحياء للماركســـية واللينينية انطلاقا من الفهم الميكانيكي الســـابق لنقل التجارب الروســـية دون الأخذ بنظر الاعتبار الواقع القومي الملموس

والظروف الخاصة لكل بلد "إن التحرك الجماهيري الواسع في بلدان أوروبا الشرقية لم يكن بمعزل عن التفكير السياسي الجديد الذي جاءت به "البيريسترويكا" ففي بولونيا نتجت أزمات حادة وذلك من جراء النشاط السياسي الذي قامت به منظمة نقابة التضامن التي أصبحت تهدد السلطة الفعلية , الأمر الذي أدى إلى إجراء انتخابات حققت فيها هذه الحركة انتصارا على الحزب الشيوعي، وأصبحت السلطة موزعة بين التضامن وأنصار الكنيسة وحزب العمال البولوني الموحد والأحزاب الأخرى .أما في ألمانيا فقد رفض هونيكر وقيادة الحزب البيريسترويكا ، الامر الذي أدى إلى بروز تيار معارض منظم استقطب جماهير واسعة ، تمكن من استلام السلطة ، كذلك حال الأمر في تشيكوسلوفاكيا حيث عارض الحزب الحاكم سياسة البيريسترويكا ورفض إحداث أية تغييرات ديمقراطية ،إلا أن المعارضة تمكنت من تحقيق الانتصار في الانتخابات .أما في هنغاريا فكانت الأزمة قديمة خاصة وان الدعوة لإجراء التغيرات جرت من داخل الحزب الحاكم نفسه ، حيث ظهر تيار داخل الحزب واستطاع أن يحسم الأمر لصالحه ،حيث أعلن حل الحزب الشيوعي وإعلان حزب اشتراكي محله . أما الوضع في رومانيا وبلغاريا ومنغوليا فقد اختلف عن النماذج والتجارب الأخرى، حيث استمرت الأحزاب الشيوعية في قيادة السلطة وذلك من خلال انتهاجهم سياسات إصلاحية ديمقراطية اقتصادية تستجيب لمتطلبات التفكير السياسي الجديد. أما في البلدان الاشتراكية غير الأوروبية مثل الصين وفيتنام ولاوس وكمبوديا وكوبا وكوريا الديمقراطية فلم تكن الحال كما في الدول الاشتراكية الأوربية حيث لم تشهد هذه البلدان تحركا جماهيريا واسعا باستثناء الصين التي قامت فيها تحركات طلابية تم قمعها، وإعلان الحكومة من جانبها بأنها ستقدم على إجراء إصلاحات واسعة في مجالات الحياة كافة.

إن تحرير المعسكر الاشتراكي هو من صنع البيرويسترويكا[1]، هذا ما صرح به مستشار غورباتشوف ، نيكولاي بورتوغالوف ، والذي أكد مساهمة غورباتشوف في إسقاط الأنظمة الاشتراكية .

لقد سقط كثير من الأنظمة الشيوعية والاشتراكية في مناطق مختلفة من العالم وذلك لأسباب ذهب البعض وعدها فكرية وبعض آخر عدها تطبيقية ، وبعض يرى الاثنين معا ، ومع هذا لابد

[1] – عبد القادر عرابي، المجتمع الدولي والعربي في ضوء المتغيرات الدولية، مجلة المستقبل العربي، 147، السنة الخامسة،1991، ص8

من القول بان (( غياب الديمقراطية وإبعاد الجماهير عن المساهمة في رسم سياسة الدولة ، وتعاظم الاعتبار وسوء التطبيق ، والنقل الميكانيكي للتجربة السوفيتية دون اخذ الاعتبار بالواقع الملموس لكل بلد وأخيرا السعي المتواصل للإمبريالية من اجل إفشال التجربة[1] . كل هذه العوامل مجتمعة ساهمت في انهيار المنظومة الاشتراكية .

إن غياب الديمقراطية يعني خنق الطاقات الخلاقة المبدعة لدى الجماهير وبالتالي يعني التفكير باسمها ورسم القرارات عوضا عنها ، كما أن التطبيق السيئ شوه الجوهر الإنساني الحقيقي للاشتراكية ، حيث لم يكن برأينا الخطأ في النظرية الاشتراكية ، بل في سوء تطبيقها والتجاوز على مبادئها الأساسية.

إن انهيار المعسكر الاشتراكي لم يفرح شعوبه إلا برهة حين خلطت بين انهيار أنظمة القهر والعسف ، وحالما استيقظت من مخدر الدعاية ، ونشوة الانتصار وجدت أمامها البطالة ، ارتفاع الأسعار واختفاء السلع ، وغطرسة الأغنياء ، وتحقير الغرب الرأسمالي[2]. الآن وبعد إلغاء ما كان يسمى بالاشتراكية زادت أسعار السلع في كل من جمهورية روسيا وأوكرانيا وكل دول شرق أوروبا وظهرت طوابير المتسولين ، هذا ما تحقق من تغيير بعد اعتماد سياسة السوق .

لقد كتب أحد نواب الجمعية الفدرالية في تشيكوسلوفاكيا والخبير البارز في التنبؤات ، ميلوش زيمان في رسالة وجهها إلى حزبه المنبر المدني الذي قاد ثورة الجماهير في نوفمبر 1989 هاجم فيها عملية الإصلاح الاقتصادي قائلا بدلا من النمو الذي كان متوقعا اخذ ناتجنا الوطني في الهبوط ويجري تخفيض العملة وبدأت البطالة في الارتفاع بمعدل يمكن أن يثير صراعات اجتماعية خطيرة[3].

الآن وبعد مضي مدة قصيرة على هذه التغيرات الجذرية التي حدثت في النظام السياسي السابق للدول الاشتراكية ، وبعد أن جرب مواطنو أوروبا الشرقية سياسة السوق والتي لم يروا منها غير التدهور السياسي والاقتصادي المتزايد ، بدأت مرة أخرى هذه الجماهير تتعاطف مع سياسة

---

[1] – عدنان طه مهدي الدوري، العلاقات الدولية المعاصرة، ص 67.

[2] – رجب أبو دبوس، مقدمة لكتاب رأسمالية واشتراكية، الدار الجماهيرية للنشر، بنغازي، 1994، ص 11.

[3] – الطيب علي احمد، أزمة الحكم والعلاقات الدولية في عالم اليوم، مجلة الثقافة الجديدة، العدد 235، الشهر السابع 1991، ص 64-65.

الأحزاب الاشتراكية السابقة ، وان فوز الشيوعيين في بولونيا والمجر ما هو إلا دليل ساطع يؤكد فشل سياسة السوق الرأسمالية .

**ثانيا: انهيار الاتحاد السوفيتي**

البيريسترويكا ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها الوسيلة الثورية لتحقيق الهدف . فهي سياسة للتعجيل بالتقدم الاجتماعي والاقتصادي وتجديد جميع نواحي الحياة [1] . كما يؤكد غورباتشوف أنها ثورة وتحقيقها هوبدون شك مهمة ثورية . ولكن السؤال الذي يطرح، هل أنها ثورة في إطار الاشتراكية أم ثورة مضادة للاشتراكية؟

في اجتماع نيسان 1985 توصلت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي إلى استنتاج مفاده بان البلاد واقعة في حالة ما قبل الأزمة[2]. وفي هذا الاجتماع نفسه حدد الانعطاف نحو النهج الاستراتيجي الجديد، نحو البيريسترويكا وطرح أسس تصوراتها ، التي تكمن حسب وجهة نظر غورباتشوف تتمثل السمة المميزة للبيريسترويكا وقوتها في أنها تشكل في الوقت نفسه ثورة من أعلى وثورة من أسفل [3] . كما أكد غورباتشوف مرارا على أن الأساس هو الاشتراكية وتدعيمها وان الثورة هي في اتجاهها واتجاه تنقيتهاوليس بعيدا عنها أو على حسابها، فقد ركز غورباتشوف بالاستمرار على أساس اللينينية حيث يقول العودة إلى اللينينية معين أيديولوجي للبيريسترويكا [4] . وغني عن الذكر أن ما تحقق بالفعل بعدما أكده غورباتشوف هو عكس ما نادى به ودعا إليه.

إن كثيرين من الباحثين بمن فيهم الشيوعيون توصلوا إلى استنتاج مفاده أن البيريسترويكا هي ثورة ديمقراطية إصلاحية في إطار النظام الاشتراكي، وانه من الممكن أن تنجح هذه السياسة وخاصة أن الحزب الشيوعي هو الذي يدعو ويقود هذه العملية داخليا وخارجيا . ولكن بات واضحا من السنوات الأولى للبيريسترويكا انقسام المجتمع والحزب والدولة بين معارض ومؤيد ومتحفظ، ولكن هناك حقيقة لا يمكن إغفالها هي أن الأغلبية على جميع المستويات كانت تدعم البيرويسترويكا في

---

[1]– غورباتشوف م. س، المرجع السابق، ص 9.

[2]– وثائق اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي، موسكو, 8 أفريل، 1985

[3]– غورباتشوف م. س، مرجع سبق ذكره، ص 63.

[4] – المرجع نفسه

السنوات الأولى، وكان هناك تقدير عام بان الصراع سوف يحسم لصالح الأغلبية خلال مدة قصيرة , ولكن ما الذي جرى ؟

إن سياسة البيريسترويكا دعت إلى التعددية ، وهكذا نشأت أحزاب ومنظمات عديدة وصلت إلى حد الفوضى السياسية ، ففي يونيو ١٩٨٩ تشكلت الجبهة الموحدة لعمال الاتحاد السوفيتي ، وكذلك الحزب الديمقراطي للاتحاد السوفيتي أغسطس 1989 وهو أول حزب يعبر عن مصالح رجال الأعمال الجدد في الاتحاد السوفيتي الذين ظهروا على الساحة السوفيتية بعد انتهاج سياسة البيريسترويكا ، وكذلك اتحاد الفوضويين فبراير 1989 ، والحزب الدستوري الملكي الأرثوذكسي الذي نشا في نوفمبر 1989 والذي دعا صراحة لإسقاط النظام السوفيتي ودعوة النظام الملكي إلى السلطة من خلال عائلة روما نوف ، والحزب الليبرالي الديمقراطي الذي تأسس في مارس1990بزعامة فلاديمير شيرنوفسكي الذي ينادي بالنموذج الأمريكي والاعتراف بحق الملكية الفردية واقتصاد السوق ، وفي نيسان 1990 تأسست الحركة المسيحية الديمقراطية الروسية ، بالإضافة إلى الأحزاب والمنظمات الشيوعية التي ظهرت كردة فعل لسياسة البيريسترويكا (( جماعة الوحدة الوطنية من اجل الماركسية . اللينينية )) وحزب (( المبادرة الشيوعية )) الذي تشكل غالبية أعضائه من منظمة الشباب الشيوعي (( الكومسمول )) والحزب الديمقراطي وكلك الحزب الديمقراطي الموحد ، بالإضافة إلى أحزاب الفلاحين والنسا ء والخ . وضمن هذه اللوحة السياسية اتخذ البرلمان السوفيتي قرارا بإلغاء المادة السادسة من الدستور والتي تؤكد قيادة الحزب الشيوعي السوفيتي للمجتمع والدولة في أكتوبر 1990. وانطلاقا من هذا القرار بات على الحزب ، ليس فقط أن يغير جلده ، بل وقناعاته أيضا، وذلك بالتحول من حزب ماركسي ــ لينيني ( قح ) إلى حزب اشتراكي ديمقراطي ، وهو ما يفقده المزيد من تميزه وقوته ، تاريخيا وواقعيا ومستقبلا، وداهمه الشعور ( بالاغتراب ) في البلد الذي شيده بفكره وعرقه ، على امتداد أجيال حفلت بتضحيات أسطورية[1]. إن قرار البرلمان السوفيتي أكتوبر 1990 كان يعني الكثير ، والأخطر انه يعني لأول مرة كسر احتكار العمل السياسي والسلطة من أيدي الشيوعيين ولهذا ولد إحساس عام داخل الحزب الذي ضم 20 مليون عضو بأن سقوط الحزب أصبح قاب قوسين أو أدنى .

[1] – حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمدعبده، مرجع سبق ذكره، ص 523–524

ثم تلاحقت القرارات فصـــدر قانون الاتحاد الســـوفيتي حول حرية الإيمان والمنظمات الدينية في أكتوبر 1990، وقانون (( حق التنظيم )) أيضـا في أكتوبر 1990 متضـمنا حرية تكوين الأحزاب السـياسـية والاتحادات والنقابات وكذلك قانون (( تنظيم الاسـتفتاء الشـعبي العام )) في ديسـمبر 1990 ، فضلا على إطلاق حرية الصحافة وتغيير المناهج الدراسية وغيرها والاتجاه نحو اقتصاد السوق والملكية الخاصة .

ثم أعلن غورباتشـــوف عن خطوات جديدة واســعة في ســبيل ترجمة أفكاره وكان(( الأســاس هو المحافظة على الذات مع تنقية النظام الاشـــتراكي على هد ى من اللينينية وتطعيمه ببعض الجرعات المحدودة المحسوبة من الليبرالية الغربية حتى يمكن المحافظة عليه من الانهيار[1] .

لو أجرينا قراءة سياسية لكل القرارات والخطوات التي انتهجها غورباتشوف في ظل البيريسترويكا حتى الآن لرأينا أنها تمثل مغالطة كبيرة لما ادعاه بالبيريســـترويكا كونها لا يمكن أن تحيد عن الاشـتراكية وهكذا اسـتمر غورباتشـوف في نهجه الأمر الذي أدى إلى تدهور الأوضـاع السـياسـية والاقتصـــادية والاجتماعية. ولابد هنا من التركيز على الأزمة الاقتصـــادية التي عصـــفت بالاتحاد السـوفيتي واسـتمرارها دون حل في الأفق القريب، الأمر الذي دفع الاتحاد السـوفيتي مجبرا إلى مد اليد إلى الغرب طلبا للعون، الذي راح يتحجج ويتلكأ في تقديم المعونة. وبات واضـــحا أن النظام الغربي لم يقدم المساعدة بدون تنازلات أكثر، الأمر الذي استفز نفسية المواطن السوفيتي وكرامته.

وتوالت الأحداث حتى أغســطس 1991 أو ما يســميه البعض بالانقلاب ، ففي 19 أوت 1991 حدثت الحركة التي سـاهم فيها المسـؤولون الكبار في الحزب والدولة وكان هدفها بتقديرنا الضـغط على غورباتشـــوف من اجل منعه من تقديم تنازلات أكثر ســـواء أكان للغرب أم للقوى الداخلية المعادية للاتحاد السوفيتي . وكان من المؤمل أن يتم التوقيع يوم 1991/09/20 على اتفاقية بين الجمهوريات تمنحها ســلطة مركزية أكثر تتمثل في إقامة علاقات دبلوماســية وقنصــلية وتجارية مباشرة، مع حق الجمهوريات في إلغاء أي قرار مركزي.

إن هذه الاتفاقية حسب وجهة نظر الانقلابين إن جاز التعبير هي عامل مفكك للاتحاد السوفيتي ، الأمر الذي دفعهم للتحرك بهذا الاتجاه كما أن العملية التي قاموا بها لم تكن في أهدافها والياتها

[1] – المرجع نفسه

انقلابا عسكريا هدفه القضاء على النظام والبيريسترويكا وغورباتشوف ، بل إنها كانت حركة انقاد للاتحاد السوفيتي من المأزق الذي وصل إليه والذي بلغ حد الانهيار . وهكذا استغلت القوى الليبرالية التي تزعمها (بوريس يلتسين) الذي أصبح في نظر الغرب حامي الديمقراطية في الاتحاد السوفيتي ، وتوالت الأحداث حتى اجتماع مينسك . بيلوروسيا ، الذي ألغى الوجود السياسي للاتحاد السوفيتي في 20 ديسمبر 1991.وأعلن عن تأسيس ما يسمى بأسرة الجمهوريات المستقلة.

إن أحداث أوت 1991 أوصلت بوريس يلتسين إلى قمة رئاسة الدولة . وان الأوضاع غير الطبيعية التي كانت سائدة في روسيا هي التي عززت من سلطة يلتسين التي كانت معتمدة بالأساس على الأوضاع الطارئة في البلاد ((الانقلاب ، تدمير البرلمان ، أحداث الشيشان ... الخ)) .

في حزيران 1996 كانت أنظار المجتمع الدولي متوجهة صوب روسيا وهذا ليس صدفة ، لقد انتخبت روسيا رئيسها . المرشحون للرئاسة كثيرون ومن مختلف الأحزاب والقوى السياسية والحركات الاجتماعية والإصلاحية . وقد وصل عددهم (( أي المرشحين )) إلى عشرة أشخاص هم :

- بوريس يلتسين . الرئيس(السابق) .
- غينادي زيوغانوف . سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي.
- الكسندر ليبيد ـــ جنرال عسكري متقاعد، شغل سابقا قيادة الجيش الرابع عشر السوفيتي (سابقا ) .
- غريغوري يافلينسكي . رئيس حركة اجتماعية إصلاحية جديدة اسمها ((يابلوكو)).
- فلاديمير شيرنوفسكي . سكرتير الحزب الليبرالي الديمقراطي.
- سفياتوسلاف فيودوروف . المدير العام لجراحة العيون في روسيا
- ميخائيل غورباتشوف . الرئيس السابق للاتحاد السوفيتي .
- مارتين شاكوم . شخصية مستقلة.
- يوري فلاسوف . ممثل القوى الوطنية التقدمية . كان رياضيا عالميا مشهورا في رفع

الأثقال وحصل على عدة بطولات في الاولمبياد.

- وأخيرا فلاديمير بريسنالوف ـــ ممثل ما يسمى حاليا (( الروس الجدد )) أي الأغنياء. رجل أعمال . مليونير .

لقد كان واضحا أن القوى الرئيسة من بين جميع القوى المرشحة هي يلتسين والشيوعيون. كما بات واضحا أيضا انه لا يمكن تحقيق الفوز لأي مرشح وذلك لكثرة عدد المرشحين ، على الرغم من أنبوريس يلتسين قد صرح بأنه سينهي الانتخابات بفوزه في الجولة الأولى .

ولقد جاءت نتائج الجولة الأولى كما توقعنا بعدم إحراز أي نصر لأي مرشح وهكذا حصل يلتسين على 34,88 %، وزيوغانوف 31 32. %، والكسندر ليبيد على 38 . 14 %، وغريغوري يافلينسكي على 42 . 7%، وثيرنوفسكي على 5.57 %، وشاكوم 0,35 % وفلا سوف 0.20%، وبرينسالوف0.18% . كما صوت ضد جميع المرشحين ملايين من المواطنين بلغت نسبتهم 1.55%[1].

لقد قيم المرشحون الاساسيون نتائج الجولة الانتخابية الأولى، حيث كان واضحا أن بوريس يلتسين غير راض بالنتائج وهذا ما عبر عنه علنا في مؤتمر صحفي بعد الانتخابات حيث قال: إما العودة إلى الثورة والضياع وإما السير للأمام من اجل الازدهار والاستقرار [2] .

أما فلاديمير برفيليف السكرتير الصحفي الخاص لزيوغانوف قيم النتائج قائلا: لقد زادت قوى مؤيدينا، أما يلتسين فقد خسر 15.10 مليون صوت مؤيد بالنسبة لانتخابات 1991. أما غينادي زيوغانوف نفسه فقد صرح هو الآخر في مؤتمر صحفي في 17 حزيران 1996 الساعة الواحدة ظهرا حيث ذكر (( أن 42 دائرة انتخابية كبيرة فزنا بها وحصلنا على المرتبة الأولى ، وفي 11 إحدى عشرة دائرة انتخابية أخرى حصلنا على أكثر من 50 % على الرغم من التزوير الذي جرى في الانتخابات ، حيث حتى الساعة السادسة مساء لم يصل من الناخبين إلانسبة 50 % في حين الساعة العاشرة مساء وصل عدد الناخبين إلى أكثرمن 70 % وهذا غير ممكن.

---

[2]– جريدة البرافدا الكومسومولية، 18 حزيران، 1996، العدد 110.

[1]– المرجع نفسه

وهكذا انتهت الجولة الأولى بدون تحقيق فوز يذكر لأي مرشـــح كان وانطلاقا من النتائج الأولى يمكننا القول إن الجنرال العسكري المتقاعد ليبيد قد حصل على نسبة كبيرة من الأصوات بلغت كما ذكرنا سابقا 14.38 % . وكان واضحا أن أمامه طريقين ، الأول هو دعم احد المرشحين والثاني هو موقف الحياد . وبلا شك كان الطريق الأول يوصله إلى احد المناصب القيادية في الدولة، أما الطريق الثاني فكان يمكن أن يصل به إلى رئاسة الجمهورية في انتخابات أخرى قادمة.

وخلال المدة القصـــيرة التي ســـبقت الجولة الثانية، حدث أن التقى بوريس يلتســـين مع الجنرال العسـكري المتقاعد ليبيد في اجتماع مغلق، صـرح بعده يلتسـين مباشـرة بان هناك اتفاقا عاما مع الجنرال حول الانتخابات ومسـتقبل روسـيا، الأمر الذي بات واضـحا بان كفة رجحان الانتخابات سـتكون من صـالح الرئيس يلتسـين ، حيث بدا واضـحا أن الجنرال اختار الطريق الأول والأقصـر للوصول إلى قمة قيادة الدولة .

وهكذا ضـــمن هذه الأجواء انتهت الجولة الثانية والحاســـمة من الانتخابات في صـــالح الرئيس يلتسـين الذي حصـل على 53.7 %بينما حصـل زيوغانوف على 40.41 %، كما ظهرت نسبة 5 %من الأصوات لم تؤيد أيا من المرشحين ،أي يلتسين وزيوغانوف .

على الرغم من فوز يلتسين ، هناك حقيقة لا بد من التوقف عندها ، وهي أن صحة الرئيس يلتسين تشـــير إلى التدهور ، وجميع التقارير الطبية البعيدة أو القريبة عن دائرة الرئيس تشـــير إلى ذلك ، وبالتالي يمكننا القول إن نشاط يلتسين محدود ولا يتجاوز مدة طويلة .

الحقيقة الأخرى هي تسلم الجنرال ليبيد لمنصب رئيس الأمن القومي الروسي وتطلعه وطموحه إلى منصـب عال في قيادة الدولة واقتراحاته العديدة بصـدد اسـتحداث منصـب نائب رئيس الجمهورية، إن هذا الأمر يؤ كد تدهور صـحة الرئيس جانب ،وطموح الجنرال ليبيدف للرئاسـة بعد يلتسـين إن تم استحداث منصب نائب رئيس الجمهورية من جديد.

وهناك حقيقة أخرى هي الصـــراع بين الجنرال ليبيد ورئيس الوزراء الروســـي جيرنميردين الذي سيصبح قائدا لروسيا بحكم الدستور إن تعرض الرئيس الروسي لأي حادث يشله عن العمل ، إلى حين إجراء انتخابات أخرى .

أضيف إلى كل ذلك الصراعات داخل روسيا وخاصة الصراع المسلح مع الشيشان ناهيك بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في مجمل روسيا، الأمر الذي سيؤدي إلى حالة من التدهور والضياع وتخبط روسيا في اتخاذ قراراتها على مجمل الأصعدة الداخلية والخارجية.

لقد كرست الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية كل جهودها من اجل يلتسين ولقد تم دعم حملته الانتخابية دعما مباشرا سواء كان ماديا أو إعلاميا ولقد تابعت أمريكا باهتمام بالغ سير العملية الانتخابية. لقد كان القلق واضحا في الجولة الأولى على معالم البيت الأبيض الذي التزم الصمت حتى نهاية الجولة الثانية التي أعلنت عن فوز يلتسين، حيث صرح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون قائلا : لقد انتصرت الديمقراطية في روسيا [1].

ثالثا: اختلال توازن القوى وهيمنة القطب الأمريكي في العلاقات الدولية

إن التطورات السريعة المتلاحقة في ظل البيرويسترويكا والتي تبلورت بشكل واضح تماما في حركة 18 أوت 1991 التي سعت لانتشال الانهيار الذي بات واضحا لمصير الاتحاد السوفيتي، إلا أنها في الوقت نفسه دقت المسمار الأخير في نعشه، هذا في الداخل . أما في الخارج فكانت أهم التطورات هي اتفاقية الحد من الأسلحة النووية مع الولايات المتحدة الأمريكية وما رافقها من تنازلات كبيرة مقابل لا شيء. بالإضافة إلى تحقيق الوحدة الألمانية وانتهاء السيطرة على أوروبا الشرقية والتقارب مع الدول الأوروبية في ظل رؤية غورباتشوف بان " **أوروبا بيتنا المشترك** " .

بدأ الاتحاد السوفيتي ينهار ، في الوقت نفسه تظهر النزعة نحو إحياء الإمبراطورية الروسية القديمة (( القيصرية )) (( فلم يكن إحراق العلم الأحمر ـــــ الذي يحمل المطرقة والسندان رمز الشيوعية ـــ على اثر الانقلاب الفاشل ورفع علم روسيا القيصرية إلا رمزا لتلك النزعة وتعبيرا عن الرغبة في تخطي تجربة الاشتراكية[2] .

لقد بدا الانهيار تدريجيا بإعلان استقلال جمهوريات البلطيق الثلاث وهي استونيا ، ليتوانيا ، لاتفيا وانضمامها للأمم المتحدة والاعتراف الدولي حتى من جانب الاتحاد السوفيتي ، ثم إعلان استقلال أوكرانيا ، وبلوروسيا ، وروسيا وتشكيلهم كومنولث في 8 ديسمبر 1991 ليحل محل الاتحاد

[1] – المرجع نفسه

[2] – حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، ص 525 – 526

الســوفيتي من الناحية القانونية ، ثم انضــمام جمهورية كازاخســتان وبقية الجمهوريات الإســلامية بالإضـــافة إلى أرمينيا ، بعدها لم يعد وجود فعلي للاتحاد الســوفيتي*. إن هذا الانهيار لا بد وأن يترك بصمات سلبية على طبيعة العلاقات السياسية الدولية والعالم أجمع.

يقول الدكتور رجب أبو دبوس أستاذ الفلسفة المعاصرة في الجامعات الليبية في مقدمة كتبها لكتاب (رأســـمالية واشـــتراكية ) ، يقول فيها: (مهما كان موقفنا من الماركســـية ، وأيا كان موقفنا من الرأسمالية ، فان ثمة حقيقة لا جدال فيها : إن صـراعهما طبع القرن العشـرين ، وسـوف تكون له آثار على القرن الواحد والعشرين . إن تنحي الأولى، في نهاية المطاف ، لا زال يوثر ـ على الرغم من غيابها ـــ في التوازن الدولي والاستقرار العالمي . ومهما كان موقفنا من النظام الشيوعي، فانه حمل لملايين الناس الأمل في حياة أفضـل وعدالة أكثر ، وقدم دعما ، مهما كانت نياته ، لشـعوب تناضـل من اجل الحرية والاستقلال وللتخلص من النهب الاستعماري لخيراتها ، وأقام توازنا دوليا . وان كان توازن الرعب الذري ـــ مكن لشعوب العالم الثالث مناورة واستقلالا نسبيا ، ومنع انفراد قوة أو معسـكر بالهيمنة على العالم ، وكون رادعا لغطرســة أوروبا الرأســمالية وعلى رأســها الولايات المتحدة الأمريكية . إن الاتحاد السوفيتي كأول بلد اشتراكي خدم بقصد أو بدونه أو حتى من اجل مصـالحه، قضـايا التحرر في العالم . بل حتى أصـدقاء الغرب، صـداقتهم لا تسـتمد إلا من وجود الاتحاد الســـوفيتي ، وقد تبينت اليوم القيمة الحقيقية لهذه الصـــداقة حالما تداعى وجود الاتحاد السوفيتي[1].

لا يجرؤ احد على نفي الحقيقة الماثلة أمامنا بكل ســـطوع ألا وهي أن ميزان القوى على الصعيد العالمي قد تغير لمصلحة النظام الرأسمالي وعلى رأسها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تمارس اليوم ما تعتبره حقا طبيعيا في الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ.

---

*– إن كثيرا من البحوث والمقالات وحتى بعض الكتب احتوت على تسمية (( الاتحاد السوفيتي (سابقا) )) وبعضـها تم فيها الخلط والتعقيد ، كما لو أن هناك بلد يسمى (( الاتحاد السوفيتي السابق)) وحرصا منا على عدم الوقوع في هذه الإشكالية استخدمنا كلمة (الاتحاد السوفيتي ) من البداية حتى الانهيار (أي حتى هذه الإشارة ) بعدها سوف نرفق كلمة ( السابق ) مع (الاتحاد السوفيتي ) وذلك للدلالة على المرحلة التي تلت الانهيار

[1] – مقدمة لكتاب رأســمالية واشــتراكية، رجب أبو دبوس، مرجع ســبقذكره، ص ٥، ولمزيد من التفاصــيل حول هذه الموضوعة انظر من ص115

لابد من القول إن الاتحاد السوفيتي (سابقا) قدم المبادرات الكثيرة ، انطلاقا من رؤيته الجديدة لما يجب أن تكون عليه العلاقات الدولية ، وأقدم على خطوات منفردة من جانب واحد وذلك بهدف إحداث تغيير في طبيعة العلاقات الدولية القائمة ، وأعطى هذا التوجه نتائج ايجابية نوعا ما وخاصة في إزالة أو إتلاف منظومة كاملة من الأسلحة الاستراتيجية التي شملت الصواريخ المتوسطة المدى والأقل مدى ، كذلك الاتفاق الضمني المشترك على (( إزالة الأسلحة الكيماوية خلال مدة أقصاها عشر سنوات ، وعلى إمكانية الاتفاق على تقليص يصل إلى 50 % للأسلحة النووية البعيدة المدى ، وعلى تخفيض وجود القوات المسلحة من الطرفين في أوروبا إلى 195 ألف جندي[1].

كما قدم الاتحاد السوفيتي (سابقا) عدة مبادرات دولية لحل مشكلة الشرق الأوسط، وقام بسحب قواته من أفغانستان، وتمت معالجة كثير من التوترات في مناطق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، الأمر الذي أدى إلى انحسار في الحرب الباردة التي كانت قائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي (سابقا) ، كما تراجع الاحتمال في نشوب حرب عالمية ثالثة .

إن السياسية الخارجية الجديدة التي تبناها الاتحاد السوفيتي (سابقا) والرامية لتحسين العلاقة بين الشرق والغرب اعتمادا على توازن المصالح وإلغاء صورة العدو، قد تجلت في تصاعد دور الامبريالية وخاصة الأمريكية في تهديد الشعوب مستثمرة تراجع الاتحاد السوفيتي(سابقا) وتطورات الأوضاع في البلدان الاشتراكية (سابقا) ، لتجعل من نفسها القوة الوحيدة القادرة على التحكم بمقدرات الشعوب وبعقلية الهيمنة المعتمدة على القوة .

لقد قلبت المتغيرات السياسية الدولية موازين القوى والتكتلات والتحالفات الدولية رأسا على عقب، ووضعت البشرية أمام منطق مرحلة جديدة خلقت نوعا من عدم الاستقرار. إن انهيار الشيوعية ترك فراغا كبيرا في المجتمع الدولي تمحور في هيمنة القطب الأمريكي، وهذا يعني وأدا لمبدأ التوازن الذي كان سائدا بعد الحرب العالمية الثانية. في الوقت نفسه انقسم المحللون السياسيون والباحثون حول الدور الذي يجب أن تؤديه أمريكا بعد الانهيار، فمنهم من يقول ما الذي علينا أن

[1]– عدنان طه مهدي الدوري، المرجع السابق، ص 69.

نخشاه الآن بعد أن غابت الشيوعية عن المسرح ..؟ علينا أن نخاف من زحف كاسح لرأسمالية، وعلينا أن نقلق من أن موت الشيوعية قد خلف فراغا في النشاط الأيديولوجي الذي يعيش عليه بنو البشر، فمجرد وجود هذا النظام له تأثير عميق في العالم الرأسمالي[1]، ومنهم من قال ذهلت البلدان الغربية وخافت خوفا شديدا. فانهيار عدوها السوفيتي ، الذي كانت تعتمد عليه منذ ٤٥ عاما لأجل إرهاب سكانها ، كان قد اغرق هذه البلدان في كآبة عميقة [2].

ومنهم من يقول إن على أمريكا أن توجه اهتماماتها إلى شؤونها الداخلية، ومنهم من يؤكد ضرورة أن يكون الدور الريادي للولايات المتحدة مستمرا لأنها أعظم وانجح تجربة اجتماعية شهدها التاريخ [3]. وهناك قسم آخر يؤكد ضرورة الهيمنة ويقول: إن أفول نجم الاتحاد السوفيتي ، معناه تفرد الولايات المتحدة بمركز الدولة العظمى ذات المسؤوليات العالمية، ومنهم من قال :بان الاتحاد السوفيتي لن يعود إلى صيرورته الأولى مهما كان الأمر [4] .

وانطلاقا من جميع هذه التحليلات هناك حقيقة لا يمكن دحضها ،هي أن الدور الذي سوف تؤديه الولايات المتحدة لا يمكن أن يتعدى دور الشرطي العالمي الذي لا يمكن أن تنحصر مهمته إلا في العدوان والتحكم بمقدرات الشعوب ودولها النامية ، وهذا ما انعكس في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانهيار في مناطق شتى من العالم .

لقد شهد العالم الهيمنة الأمريكية الجديدة التي تتم بعقلية تسيطر عليها روح الانتصار النهائي على الغريم الأيديولوجي. وان جميع الحلول السلمية التي تدعيها أمريكا يجب أن تتم من وجهة النظر الأمريكية، كما أن تسوية الصراعات والنزاعات يجب أن تكون أيضا تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكية.

---

[1]– مجلة الوحدة، السنة الثالثة, العدد 126، نوفمبر 1992، طرابلس, ص 13.

[2]– جان كريستوف روفين، أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة، نظرية مجابهة الشمال مع الجنوب، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، سرت، 1995، ص 19.

[3] – ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، ترجمة مالك عباس، الأهلية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1995، ص 169.

[4] – هنري كيسنجر، الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا، ترجمة مالك فاضل البديري، الأهلية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى, 1995، ص 516.

إن ظاهرة الهيمنة في العلاقات الدولية ليســـت جديدة ولكن الجديد في الهيمنة الأمريكية، هو أنها تتم من خلال عقلية المنتصـــر في الحرب الباردة والســـاعي إلى تطويع النســـق الدولي لخدمة تصوراته، وهذه الحقيقة أصبحت واضحة من خلال المساعي الحثيثة التي تقوم بها أمريكا للسيطرة على التنظيم الدولي، أو جعله يسير وراءها ، وهذا ما أكده ريتشارد نيكسون في كتابه الأخير "**ما وراء السلام** "، حيث قال : إن على الأمم المتحدة أن تسير في ركاب الولايات المتحدة[1].

ان انهيار الاتحاد السوفيتي قد احدث اكبر تغير في العلاقات بين القوى الكبرى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، فبسقوطه انهارت بنية "القطبية الثنائية" التي ظلت تحكم مسار السياسة الدولية لفترة تقارب نصف القرن[2].

وعلى الرغم من كل هذه الحقائق لا بد من الإشارة إلى أن اختفاء القطب السوفيتي(السابق) سيؤدي إلى ظهور أقطاب دولية جديدة موازنة للقطب الأمريكي . فهناك أوروبا الموحدة والصـــين واليابان وألمانيا وحتى روسيا فهي الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي (السابق) .

**رابعا: النظام العالمي (( الجديد)) وانعكاساته على العلاقات السياسية الدولية**

إن مصـطلح النظام العالمي الجديد ليس بجديد علينا ، فلقد تم اسـتخدامه منذ أربعة عقود مضـت على الرغم من اختلاف المعاني التي يظهر بها بين فترة وأخرى ، فمنذ بداية الخمسـينات بدأت دول العالم الثالث وللمرة الأولى تطالب بالحاجة إلى نظام عالمي جديد لتسوية الوضع الدولي في تلك المدة ، كما صـدر في تلك المدة نفسـها عدة توصـيات وقرارات عن حركة عدم الانحياز( تطالب النظام الدولي بالتغيير والتطوير السلمي وتوسيع قاعدة الشراكة الدولية)[3].

إن الجديد على المصطلح هو استخدام الرئيس الأمريكي بوش للمصطلح لأول مرة في بدء الحشد الدولي ضد العراق واصدر قرارات العقوبات من مجلس الأمن الدولي بعد الاحتلال العراقي

---

[1]– ريتشارد نيكسون، ما وراء السلام، مرجع سبق ذكره، ص 166.

[2]– وليم وولفورث, اســتقرار عالم القطب الواحد, دراســات عالمية, أبوظبي :مركز الامارات للدراســات والبحوث الاستراتيجية,2001,ص7.

[3]– من قرارات وتوصيات حركة عدم الانحياز , سرت 1995 .

للكويت بأيام قليلة فقط . إن الذي يثير التساؤل هي كلمة الجديد فهي من حيث الشكل والجوهر تؤكد أن نظاما جديدا بدا يتأسس يميل إلى إرساء أسس جديدة وعلاقات دولية قوامها السلم والتعاون والمساواة بين الدول، وحماية حقوق وحريات الأفراد وتنظيم العلاقات بين الدول على أساس التكافؤ[1].

إن هذا النظام بشكل أو بآخر يتمثل في هيمنة وسيطرة القطب الواحد – القطب الأمريكي– على النسق الدولي، على الرغم من وجود الأقطاب الأخرى . لقد روجت الولايات المتحدة وتروج اليوم أن أسس هذا النظام وقواعده هي حل النزاعات بالطرائق السلمية إلا انه بات واضحا أن هذه الحلول لا يمكن أن تتم إلا في المنظور الأمريكي وحده . وإذا كانت هناك تسويات لمشاكل دولية معينة ، فيجب أن تتم هذه التسوية تحت الإشراف الأمريكي المنفرد ..وفي هذا الإطار يمكننا فهم الحملات الإعلامية الأمريكية على الدول العربية وخير مثال على ذلك ليبيا وسوريا . ومن هذا النظام نستنتج أن الولايات المتحدة هي الطرف الوحيد الذي يتصدر مقدمة الحلبة بانتظام. وخير دليل على ذلك عملية الإنزال في الصومال حيث ترجل ما يقرب من ثلاثين ألفا من وحدات المارينز بذريعة تأمين وصول المواد الغذائية إلى السكان المحليين[2] . إن هذا الدور قد اضطلعت به الولايات المتحدة بغياب الاتحاد السوفيتي ( سابقا ) كدولة عظمى ، وعجز أوروبا عن مواجهة التحديات التي تطرحها على نفسها . وخلافا لذلك كيف يمكن تفسير المواربة السياسية الأوروبية إبان الأزمة اليوغسلافية ؟ فالمجموعة الأوروبية عجزت في المرحلة الأولى، عن إنشاء قوة فصل أوروبية والاتفاق على اتخاذ عقوبات بحق صربيا المسؤولة الرئيسية عن اندلاع المعارك.

إن تأثير انهيار الأنظمة الاشتراكية وزوالها عن المسرح الدولي، أحدثا نتائج متناقضة في البحث عن السلام الدولي. ومن بين هذه النتائج إعادة الأمل بإمكانية نزع السلاح المدمر في العالم وأولها نزع سلاح الدول العظمى. إن الدعامتين الأساسيتين لبناء نظام عالمي جديد يرتكز على العدل والاحترام المتبادل والقيم الكبرى وهما الاقتصاد والبيئة. كما أن النظام العالمي يفترض أن

---

[1] – محمد خليفة ، النظام العالمي بين المقصود والمنشود ،منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي 1992 ، ص 11 .

[2] – باتريسيو نولاسكو، أنمين شاوي، الآن ديمس، الأمم المتحدة الشرعية الجائرة. تعريب د. فؤاد شاهين، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، الطبعة الأولى، 1995، ص 9.

ترافقه عملية إصلاح المؤسسات الحالية بما يتلاءم مع حالة السياسة الدولية الجديدة. فهل تتلائم هذه السياسة مع روح ميثاق الامم المتحدة الذي أقر منذ وقت بعيد في ظروف خاصة ومعقدة. حيث أن الجديد في العرض الأمريكي ينم عن محاولة التفاف على الميثاق، وان الشرعية الدولية في النظام الجديدلا تحتل أكثر من موقع ثانوي في رؤية دعاة النظام العالمي الجديد ، وان مفهوم القانون مجرد أداة من بين أدوات تنشيط الأمم المتحدة.

كما تميزت سياسة النظام العالمي الجديد مع ليبيا بصدد أزمة لو كربي، بالاستفزاز وخاصة في التصريحات التي تقول إذا لم تستجب ليبيا لا نستعبد حلا آخر بما في ذلك اللجوء إلى العنف[1]. وهذه التصريحات مغالطة لما جاء في نصوص ميثاق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من محاولات ليبيا الجادة لإيجاد حل متوازن لهذه القضية نلاحظ التزمت والإصرار من قبل مجلس الأمن وبالضغط من أمريكا، بريطانيا ، فرنسا ، الأمر الذي أدى إلى فرض عقوبات بحق ليبيا . وإذا كانت الأمم المتحدة في عصر التوازن الدولي والحرب الباردة لا تعد إحدى الأدوات المتاحة للدول الصغيرة والمتوسطة الحجم عن تنفيذ سياستها الخارجية والاستفادة من مواردها لأغراض التنمية الوطنية، فهي اليوم تم تحويلها إلى مؤسسات تابعة للهيمنة الأمريكية في ظل انهيار القطب السوفيتي (السابق) . حيث أصبح ممكنا لأمريكا في ظل ما يسمى بالنظام العالمي الجديد أن تستصدر ما تشاء من القرارات في مجلس الأمن والجمعية العمومية ، ومن ذلك إلغاء القرار 3379 بصدد الصهيونية واعتبارها شكلا من أشكال العنصرية وكذلك القرار رقم731 بمطالبة ليبيا بتسليم مواطنيها ، وكذلك القرار الجائر الهادف إلىتجويع الشعب العراقي .

إن النظام العالمي الجديد يحاول تجنب استخدام القوة والحلول العسكرية ظاهريا ، ولكن حتى إذا ما توفرت له الذرائع والحجج فانه لن يتوانى في استخدامها تحت شعار الشرعية الدولية . كما أن النظام يقوم باستغلال الأمم المتحدة من اجل إضفاء صفة الشرعية على مجمل سلوكه وقراراته. كما انه يقوم بعض الأحيان بتهميش دور الأمم المتحدة وهذا ما جرى في المفاوضات العربية الإسرائيلية.

[1]– المرجع نفسه أ ، ص 26 .

إن كل نظام دولي لا بد وان يستند على شرعية دولية تمكنه من القيام بمهامه، فالشرعية الدولية تعني وجود نص أو قاعدة قانونية أو عرفية متفق عليها لا يمكن الطعن فيها من قبل دول العالم التي تبنتها[1]، وان هذه الشرعية تؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها ـــ المساواة بين الدول في السيادة ـــ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم استخدام القوة أو التهديد بها . إلا أن الشرعية الدولية في النظام العالمي ((الجديد)) تعتمد وتتمحور حول قانون القوة بدلا من قوة القانون الدولي وقواعده التي تسعى إلى حل المشاكل الدولية بالطرائق السلمية . وبذلك تكون قد انتقلت الشرعية الدولية من شرعية تعتمد على جماعية وقرارات الدول الأعضاء في المجتمع الدولي إلى قرارات فردية تصدر عن رغبة القطب الأمريكي المتسلط تعكس مصالحه الحيوية والإستراتيجية.

فإذا كان هناك تفكير جدي بظهور نظام عالمي جديد بغض النظر عن سيطرة قطب أو أقطاب، لا بد وان يأخذ في عين الاعتبار كتطلعات الشعوب وأمانيها في حريتها واستقلالها، ورفض القوة أو التهديد بها ، عالم يبنى على المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول . عالم يطرح مهمة إصلاح منظمة الامم المتحدة لتعبر بصورة أفضل عن مصالح الشعوب بعيدا عن محاولات الهيمنة على أعمالها وقراراتها من جانب بعض الدول الكبرى وتعزيز مكانتها ودورها في العلاقات الدولية ,وفي الحل السلمي للمشاكل الناشئة بين البلدان المختلفة[2].

في 11 سبتمبر 1990 يؤكد الرئيس الأمريكي جورج بوش بأن النظام العالمي الجديد عصر يتحرر فيه العالم من الإرهاب يكون العالم فيه أقوى في البحث عن العدالة ، وأوثق في نشر السلام، عصر تكون فيه أمم العالم شرقا وغربا جنوبا وشمالا تحيا في رفاهية وانسجام[3].

ومنذ العام 1991 لم تن الولايات المتحدة الامريكية تحتل مركز الدولة الاقوى في العالم والاوحد ,وجعلت تهمش دور الامم المتحدة لصالح استراتيجيتها. وكانت تعد ,بالمقابل, في اقامة "نظام عالمي "اكثر عدلا. ثم انها خاضت حربا الخليج ضد العراق, تحت هذا الشعار. غير انها,

---

[1]– وثائق المؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي العراقي, 25 –27 أب 2001,منشورات طريق الشعب, بغداد, تشرين الثاني,2005.

[2] – ميلود المهدي، المستقبل العربي، العدد 161، طرابلس, 1992

[3]– باتريك هارمن، بربارة ديلكور، القانون الدولي وسياسة المكيالين، تعريب د. أنور مغيث، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، سرت، 1995، ص 32.31 .

وما ان القت الحرب أوزارها,((حتى وجدت الولايات المتحدة منحازة انحيازا فاضحا حيال اسرائيل, على حساب الفلسطينيين وحقوقهم[1].

إن هذا النظام العالمي الجديد الذي صاغه بوش لا يقدم شيئا جديدا مختلفا عن النظام الذي كان سائدا والذي ولد منذ نصف قرن في مؤتمر سان فرانسيسكو. وإذا كانت هناك فعلا نية صادقة وتوجهات جديدة لبناء نظام عالمي جديد، إذن يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار حق الأمم النامية ومساهماتها في صنع القرارات الدولية. إلا أن احتكار الدول القوية لتلك العملية يؤكد مرة أخرى أن النظام الذي تدافع عنه الولايات المتحدة هو في حقيقة الأمر ليس جديدا وليس عالميا.

أن ما حدث في 11 سبتمبر 2001 اختراق ينتهك أراضي دولة تقلد نفسها اضمارا دور السيد بين الدول ذات السيادة وذلك حتى من وجهة نظر اعدائها وبالذات منذ ما يسمى بـ"نهاية الحرب الباردة"[2]. وهذا الدور يتيح لها ان تضمن وان تنصب نفسها الوصي على نظام العالم بأكمله.[3].

اليوم وقد دخلت الشرية القرن الحادي والعشرين وهي تعاني في ظل العولمة الرأسمالية, التي تتكشف بوضوح سماتها المتوحشة, متجلية في التفاوت المتسع دون انقطاع بين الثروات الهائلة التي تستحوذ عليها أقلية ضئيلة, والفقر المدقع الذي تعانيه الغالبية العظمى المستغلة والمضطهدة, وفي تعمق الهوة بين الشمال والجنوب, وتزايد المديونية والفساد والتلوث البيئي و تفشي بؤر التوتر والنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار في العلاقات الدولية.

واليوم لم يعد خافيا على احد بالأوهام التي روجتها الولايات المتحدة بشأن أقامة ما يسمى بنظام عالمي جديد يسوده السلام والامن والعدالة ويشير ذلك كله الى((أن الرأسمالية كنظام عالمي,لم تفشل في معالجة المشاكل في العالم فحسب, بل فاقمتها الى الحد الذي ينذر بتراجعات اوسع وأشمل[4].

---

[1] – المرجع نفسه

[2] – ايناسيو رامونيه,حروب القرن الواحد والعشرين(مخاوف ومخاطر جديدة)ترجمة أنطوان أبو زيد,دار التنوير,بيروت,2007

[3] – فريد هاليداي , ساعتان هزتا العالم (11أيلول/سبتمر :الاسباب والنتائج) دار الساقي, بيروت,2002 ,ص190.

[4] – التقرير السياسي المقدم للمؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي العراقي منشورات دار الرواد, أربيل ,2004، ص 27-25

أن درسا مهما استخلصه الباحثين والمحللين الدوليين هو أن احداث الحادي عشر من سبتمبر اكدت بأن ((العولمة تواصل زحفها وتثبت نفسها على أنها خاصية العالم المعاصر الرئيسية, غير أن الازمة الحالية ما لبثت أن كشفت هشاشتها, وهذا ما حدا الولايات المتحدة الى المطالبة بألحاح بوضع جهاز لأمن العولمة.[1]

ومن الواضح أن احداث 11 سبتمبر قد أطلقت تغيرا كبيرا في العلاقات الدولية بين الولايات المتحدة الاميركية وحلفائها ومناطق من العالم الاسلامي, وأعادة اصطفاف في الدبلوماسية, خاصة في ما يتعلق بعضوي مجلس الامن الاكثر أبتعادا, وهما روسيا والصين, وحملة في المجالات العسكرية والاستخبارية والسياسية ستتواصل سنوات.[2]

لقد فتحت احداث 11أسبتمبر من دون أدنى شك تحولات جيو– سياسية, تؤثر في ميزان التوازن الاستراتيجي, وبشكل خاص في استقلالية القرار السياسي الاوربي, وركنت على الرف ,ولو مؤقتا, الخلافات الامريكية – الاوربية التي برزت في اكثر من قضية اقليمية دولية[3].

أن تناقضات الرأسمالية وأزماتها وإرادة التحكم الاحادي الامريكي بالعالم تكمن وراء "الحرب على الارهاب" التي شنتها ادارة بوش الابن من دون أن تتمكن من الانتصار فيها، ومن دون أن نؤكد أو ننفي ما اذا كان الاقتصاد الامريكي سيتعرض لازمة كبرى قد تطيح بموقعه المتميز على الساحة الدولية، أو ما اذا كان هذا الاقتصاد, وعلى العكس من ذلك, يؤكد حضوره ومحوريته في الاقتصاد العالمي[4].

---

[1] – ايناسيو رامونيه,المرجع السابق

[2]– فنسان الغريب, مأزق الامبراطورية الامريكية, مركز دراسات الوحدة العربية,بيرت,2008,ص263.

[3] – المرجع نفسه

[4] – المرجع نفسه

**قائمة المراجع**

**المراجع باللغة العربية**


1. أبو جابر، فايز صالح .**التاريخ السياسي الحديث والعلاقات الدولية** .الأردن، 1990،.
2. أبو دبوس، رجب .مقدمة لكتاب رأسمالية واشتراكية .بنغازي: الدار الجماهيرية للنشر، 1994، إبراهيم، حسن؛ عباس، سيف؛ شكري، عزيز .جولة في السياسة الدولية .
3. إبراهيم، الطيب علي. "أزمة الحكم والعلاقات الدولية في عالم اليوم ".مجلة الثقافة الجديدة، العدد 235، تموز 1991،.
4. الأحمري، محمد .النظام الدولي: دراسة في الأصول والنظريات .الرياض: مكتبة العبيكان، 2001،.
5. البطريق، عبد الحميد .التيارات السياسية المعاصرة 1815–1960 .بيروت: دار النهضة العربية، 1974.
6. البطريق، عبد الحميد؛ نوار، عبد العزيز .التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى مؤتمر فيينا .بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، [ب.ت.]، 1980.
7. بدوي، محمد طه .مدخل إلى علم العلاقات الدولية .القاهرة: دار النهضة العربية، 1971،
8. بوقنطار، الحسان؛ المعلمي، عبد الوهاب .العلاقات الدولية .البيضاء: سلسلة توصيل، 1985.
9. بوتيومكين، ف.ب .تاريخ الدبلوماسية .المجلد 5، الجزء الأول. موسكو، 1972.
10. جلال العروسي، حسن (مترجم) .تطور الفكر السياسي .تأليف جورج سباين. مصر: [دار النشر]، 1954،
11. حتي، ناصيف يوسف .النظريات في العلاقات الدولية .بيروت: دار الكتاب العربي، 1985،
12. حمد السعدون، حميد .فوضوية النظام العالمي الجديد وآثاره على النظام الإقليمي العربي .عمان: دار الطليعة، 2001، ص 25.
13. حميد الله، محمد .تاريخ العلاقات الدولية .القاهرة: دار المعارف، 1990.
14. خليفة، محمد .النظام العالمي بين المقصود والمنشود .منشورات مركز دراسات العالم الإسلامي، 1992،
15. خلف، محمود .مدخل إلى علم العلاقات الدولية .الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1987،

16. روفين، جان كريستوف .أوهام الإمبراطورية وعظمة البرابرة .سرت: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 1995،
17. الرويفي، محمد .محاضـــرات في تاريخ العلاقات الدولية .الرباط: مكتبة المعارف، 1975.
18. زيدان، جرجي .تاريخ أوروبا الحديث .بيروت: دار الهلال، 1961،
19. سباين، جورج .تطور الفكر السياسي .ترجمة حسن جلال العروسي. مصر: [دار النشر]، 1954.
20. شلبي، محمد .المنهجية في التحليل السياسي .الجزائر: [دار النشر]، 1997،
21. صـــلاح أحمد هريدي .تاريخ العلاقات الدولية والحضـــارة الحديثة .الإسكندرية: دار الوفاء للطباعة والنشر، 2003.
22. عبد الله، علي .تاريخ العلاقات الدولية: من الدولة المدينة إلى الدولة القومية .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
23. عبد العزيز، عمر؛ القوزي، محمد علي .دراسات في تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، 1815–1950 .بيروت: دار النهضة العربية، 1999.
24. عبد العزيز نوار .تاريخ أوروبا الحديث والمعاصـــر .القاهرة: دار الفكر العربي، [ب.ت.].
25. عبد الرحمن الرافعي .الثورات الأوروبية في القرن التاسع عشر .القاهرة: دار المعارف، [ب.ت.].
26. عبد البديع، أحمد عباس .العلاقات الدولية: أصـولها وقضـاياها المعاصـرة .القاهرة، 1988.
27. عبد علي، أكرم .تاريخ أوروبا الحديث .عمان: دار الفكر ناشرون وموزعون، 2010.
28. الدوري، عدنان طه مهدي .العلاقات الدولية المعاصـرة .بيروت: منشـورات الجامعة المفتوحة، دار النسيم، 1992.
29. عرابي، عبد القادر. "المجتمع الدولي والعربي في ضـــوء المتغيرات الدولية ".مجلة المستقبل العربي، العدد 147، السنة الخامسة، 1991.
30. العمري، علي شقيق علي .العلاقات الدولية في العصر الحديث .الرباط: دار المعرفة، 1990.
31. قاسي، لياس نايت؛ بلقاضي، مليكة. "نظام توازن القوى في أوربا بعد مؤتمر وستفاليا 1648 ".مجلة الباحث، م 13، ع 01، 2021.

32. مجاهد، حورية توفيق .الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده .القاهرة: [دار النشر].
33. محمد حسين طلعت .العلاقات الدولية: دراسة تاريخية ونظرية .القاهرة: دار النهضة العربية، 2005.
34. ميلاد يونس، منصور .مقدمة لدراسة العلاقات الدولية .جامعة ناصر، 1991.
35. هاليداي، فريد .ساعتان هزتا العالم: 11 أيلول/سبتمبر 2001: الأسباب والنتائج . بيروت: دار الساقي، 2002،
36. هريدي، صلاح أحمد .تاريخ العلاقات الدولية والحضارة الحديثة .الإسكندرية: دار الوفاء، 2003،
37. هاشم نعمة، كاظم .العلاقات الدولية .بغداد: [دار النشر]، 1979،
38. هيربرت فيشر .أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الأوروبية إلى الثورة الفرنسية .ترجمة زينب راشد مصطفى. القاهرة: دار المعارف، [ط3]،
39. وولفورث، وليم .استقرار عالم القطب الواحد .أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2001،.
40. نيكسون، ريتشارد .ما وراء السلام .ترجمة مالك عباس. عمّان: الأهلية، 1995.
41. نولاسكو، باتريسيو؛ شاوي، أنمين؛ ديمس، الآن .الأمم المتحدة الشرعية الجائرة . تعريب فؤاد شاهين. سرت: الدار الجماهيرية للنشر، 1995.
42. هارمن، باتريك؛ ديلكور، بربارة .القانون الدولي وسياسة المكيالين .تعريب أنور مغيث. سرت: الدار الجماهيرية للنشر، 1995.
43. رامونيه، إيناسيو .حروب القرن الواحد والعشرين: مخاوف ومخاطر جديدة .ترجمة أنطوان أبو زيد. بيروت: دار التنوير، 2007.
44. روفينان، بيير؛ دوروزيل، جان باتيست .مدخل إلى تاريخ العلاقات الدولية .ط 3. بيروت: منشورات عويدات، 1989.
45. كيسنجر، هنري .الدبلوماسية من الحرب الباردة حتى يومنا هذا .ترجمة مالك فاضل البديري. عمّان: الأهلية، 1995.
46. التقرير السياسي المقدم للمؤتمر الوطني السابع للحزب الشيوعي العراقي. أربيل: منشورات دار الرواد، 2004،.
47. فنسان الغريب .مأزق الإمبراطورية الأمريكية .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

## المراجع باللغة الأجنبية


- Black, Jeremy. Europe: A History. London: Routledge, 1996.
- Eichengreen, Barry. Golden Fetters: The Gold Standard and the Great Depression, 1919–1939. Oxford: Oxford University Press, 1995.
- Gheciu, Alexandra. NATO in the "New Europe": The Politics of International Socialization after the Cold War. Stanford: Stanford University Press, 2005.
- Jarrett, Mark. The Congress of Vienna and Its Legacy. London: I.B. Tauris, 2013.
- Kaplan, Lawrence S. NATO Divided, NATO United: The Evolution of an Alliance. Praeger Security International, 2007.
- Kindleberger, Charles. The World in Depression, 1929–1939. Berkeley: University of California Press, 1986.
- Kissinger, Henry. A World Restored: Metternich, Castlereagh and the Problems of Peace, 1812–1822. Boston: Houghton Mifflin, 1957.
- Kissinger, Henry. Diplomacy. New York: Simon & Schuster, 1994.
- Northedge, F. S. The League of Nations: Its Life and Times, 1920–1946. Leicester: Leicester University Press, 1986.
- Schroeder, Paul W. The Transformation of European Politics, 1763–1848. Oxford: Oxford University Press, 1994.
- Shirer, William. The Rise and Fall of the Third Reich. New York: Simon & Schuster, 1990.
- Yost, David S. NATO Transformed: The Alliance's New Roles in International Security. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1998.
- MacMillan, Margaret. Peacemakers: The Paris Peace Conference of 1919 and Its Attempt to End War. London: John Murray, 2001.